جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – تجارب دول مختارة مع الاشارة للعراق

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من الطالب

محمد حمزة يوسف الطفيلي

بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

1444 هـ 2023 م

﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء : آية (95)

اقرار المشرف

اشهد بان اعداد الرسالة الموسومة بـ(أثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – تجارب دول مختارة مع الاشارة للعراق) والمقدمة من قبل الطالب (محمد حمزه يوسف) قد جرت باشرافنا في قسم الاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

أ.م.د. خضير عباس الوائلي

المشرف

/ / ٢٠٢٣

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة.

أ.د. توفيق عباس عبد عون

رئيس قسم الاقتصاد

/ / ٢٠٢٣

اقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة بـ(أثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – تجارب دول مختارة مع الاشارة للعراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي واصبحت خالية من الاخطاء ولاجله وقعت.

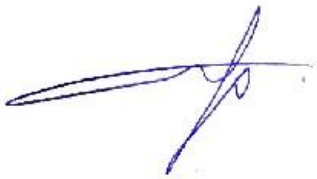

الخبير اللغوي

أ.د. محمد عبد الرسول جاسم

/ / ٢٠٢٣

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضا لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(اثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق) وقد ناقشنا الطالب (محمد حمزة يوسف) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (امتياز) .

أ.د طالب حسين فارس
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
رئيساً

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضواً

أ.م.د محمد مدلّول علي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل
عضوا

أ.م.د خضير عباس الوائلي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
عضواً ومشرفاً

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بنـــاءاً علـــى اقـــرار المشـــرف العلمـــي والخبيـــر اللغـــوي علـــى ماجســـتير / قســـم / الاقتصـــاد للطالـــب (محمد حمـــزة يوســـف) الموســـومة بـــ (اثـــر وســـائل الـــدفع الالكترونيـــة علـــى بعـــض متغيـــرات الاقتصـــاد الكلـــي – تجـــارب دول مختـــارة مـــع اشـــارة للعـــراق) ارشـــح هـــذه الرســـالة للمناقشة.

أ. د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلـــس كليـــة الادارة والاقتصـــاد/جـــامعة كـــربـــلاء على توصية لجنـــة المنـــاقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميـــــد كليـــــة الادارة والاقتصـــــاد

الاهـــداء

إلى حبيب الله وخاتم الأنبياء والمرسلين الرسـول الأعظـم محمـد "صلى الله عليه وآله وسلم"

إلى من تلونت أرض كربلاء بدمه الزكي سيـــد الأوصيـاء الامام الحســين "عليه السلام"

الى مراجعنا العظام الذين لولاهم لما عرف طريق الحق وبالاخص من ضحوا

بارواحهم فداً للوطن

إلى من أحمل اسمهُ بكلِ فخرٍ . . اطال الله بعمره ليرى ثمرة جهدي أبـي حفظه الله

إشراقـة الصباح ، ورمز التضحيـة ، ومنبـــع الحنـــان أمـــي حفظها الله

سنـــدي وقوتـــي بالحيـــاة عائلتي الحبيبة اخواتي العزيزات على قلبي

وبالاخص زوجتي وبناتي

(آن وليان)

إلى كل مَن مد يد العون من الأهل والأصدقاء

واخص بالذكر الاستاذ المشرف (أ . م . د خضير الوائلي)

ولجنة المناقشة الموقرة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وأمتنان

إلهي ، لا يطيب الليل إلاّ بشكرك ، ولا يطيب النهار إلاّ بطاعتك ، فالحمدُ والثناء والشكر والامتنان ، يا من له السجود والآذان .

إلى من بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأُمـة ، إلى نبي الرحمة ، سيدنا محمد **(صلى الله عليه وآله وسلم).**

بعد أن أنهيت كتابة بحثي اعترافاً بالجميل يسعدني ويشرفني أن أهـدي الشكر إلى استاذي المشرف الدكتور(أ.م.د. خضير عباس الوائلي) لتوجيهاته القيمة وجهوده المبذولة وتعاونه معي في مراحل البحث جزاه الله تعالى عني خير الجزاء والسادة اساتذتي الافاضل لجنة المناقشة ، والذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، والذين مهدوا لنا طريقاً للعلم والمعرفة إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة كربلاء وبالخصوص (أ.د محمد الجبوري) و(أ.د طالب الكريطي) و(أ.م.د كاظم الاعرجي) و (أ.م.د محمد مدلول) داعياً الله **(عز وجل)** أنْ يمنّ عليهم بالعمر المديـد والتوفيـق لكل خيـر.

واتقدّم بالشكر الجزيـل إلى موظفي مكتبة الدراسات العليا في جامعة كربلاء ، والى موظفي مكتبة البنك المركزي لما أبدوه من تعاون في توفيـر المصادر التي ساعدت الباحث في انجاز بحثه، و الى الاخ العزيز استاذ (معتز) والى وزارة التخطيط ومكاتب شارع المتنبي كافة بالاضافة الى مكاتب العتبات الحسينية والعباسية وكما اخص بالذكر عمي العزيز (رعد شاكر الجليحاوي) ورفيقي في هذه المسيرة العلمية المهندس (محمد مهدي الجبوري) والى قيادة شرطة كربلاء المقدسة ضباطاً ومراتب والموظفين وبالخصوص قائد شرطة كربلاء اللواء (احمد الزويني) والعميد (مالك الجليحاوي) والعميد (عقيل الجباسي) .

✍الباحث

المستخلص

يعد نظام الدفع الالكتروني من الوسائل التي يمكن ان تساهم في تتطور القطاعات الاقتصادية والمالية للدولة، اذ يتم عن طريقه تحويل الاموال وتسوية المدفوعات بين المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية بسرعة وكفاءة عالية، فضلاً عن خفض التكاليف وتوفير الراحة للعملاء من ناحية الوقت والمكان.

اذ ان وسائل الدفع الالكتروني تحقق لحاملها سهولة ويسر في الاستخدام كما تمنحه الامان بدل حمله للنقود لتجنب تعرضها لخطر السرقة والضياع كما توفر للتاجر زيادة في المبيعات اذ تعد اقوى ضمان لحقوق البائع اضافة الى انها ازاحت عن التاجر عبئ متابعة الديون بينه وبين العملاء طالما ان العبء يقع على كاهل البنك والشركة المصدرة.

اذ تتركز اهمية البحث من ان وسائل الدفع الالكتروني اصبحت ذات اهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تتطور عمليات التسوية لاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي فضلا عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها الاقتصاد العالمي لذلك برزت اهمية وسائل الدفع الالكتروني لتوفير متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد من اجل تسهيل كافة المعاملات سواء على المستوى المحلي والدولي، كما تتمثل مشكلة البحث بأن هناك صعوبات ومخاطر يمكن ان ترافق انتشار استخدام وسائل الدفع الالكتروني فضلا عن الى المميزات التي توفرها كذلك هناك بعض الصعوبات في بعض المجتمعات لاسيما النامية منها في تقبل هذه الانظمة وضعف البنى التحتية في الجهاز المصرفي واعتماده على المعاملات التقليدية في كثير من انشطته ويعتمد البحث على فرضية تتمثل بانتشار استخدام وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى اثار ايجابية في متغيرات النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار ناتجة عن المزايا التي توفرها هذه الوسائل.

وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها ان العراق لم يشهد تأثيرات في وسائل الدفع الالكترونية واضحة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق لاسباب تتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي والعادات والثقافة المصرفية للمجتمع فضلاً عن حداثة التجربة بالنسبة لمستخدمي وسائل الدفع الالكتروني لذلك كانت اغلب نتائج التحليل القياسي غير معنوية او غير منطقية من الناحية الاقتصادية لاسباب تتعلق بأعتماد العراق على مورد النفط كمصدر اساسي للنمو الاقتصادي.

في حين قدم جملة من التوصيات اهمها ان على السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العمل على تشجيع المصارف الاهلية والحكومية لزيادة اعداد الصراف الالي ATM بالاضافة الى عقد اللقاءات الاعلامية والندوات التثقيفية بغية توعية السكان لزيادة استخدامها لوسائل الدفع الالكتروني

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر وأمتنان	ج
مستخلص البحث	د
ثبت المحتويات	هـ - ز
ثبت الجداول	ز – ط
ثبت الاشكال	ط - ي
المقدمة	**8-1**
الفصل ألاول: الاطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني والمتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما.	**56-9**
المبحث ألاول: وسائل الدفع المفهوم والنشأة والتتطور والانواع.	**28-11**
المطلب ألاول : مفهوم وسائل الدفع الالكترونية .	11
المطلب الثاني : نشأة وتتطور وسائل الدفع التقليدية .	12
المطلب الثالث : نظام الدفع الالكتروني وانواع وسائل الدفع الالكتروني.	17
المطلب الرابع: خصائص وسائل الدفع الالكتروني.	18
المطلب الخامس : اهمية وسائل الدفع الالكتروني.	20
المطلب السادس: أنواع وسائل الدفع الالكتروني.	21
المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر والتحديات.	**40-29**
المطلب ألاول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني.	29
المطلب الثاني: مخاطر وعيوب وسائل الدفع الالكتروني .	31
المطلب الثالث : الجرائم الالكترونية الحاصلة بسبب وسائل الدفع.	35

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بوسائل الدفع الالكتروني.	**56-41**
المطلب ألاول: الاطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية .	41
المطلب الثاني : أثر وسائل الدفع الالكترونية على الاستثمار والتشغيل .	45
المطلب الثالث : تأثير وسائل الدفع الالكترونية على الاستهلاك.	46
المطلب الرابع : تأثير وسائل الدفع الالكتروني على الائتمان.	48
المطلب الخامس : تأثير وسائل الدفع الإلكترونية على السياسة النقدية	53
الفصل الثاني : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة	**107-57**
المبحث الأول: تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية .	74-58
المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد في المملكة العربية السعودية .	58
المطلب الثاني: تحليل وسائل الدفع الالكترونية في المملكة العربية السعودية .	59
المطلب الثالث: تحليل تتطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.	69
المبحث الثاني : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين.	87-75
المطلب الاول: نبذة عن اقتصاد مملكة البحرين .	75
المطلب الثاني : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني في مملكة البحرين.	75
المطلب الثالث: تتطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين	83
المبحث الثالث : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في جمهورية العراق.	107-88
المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد العراقي.	88
المطلب الثاني: تحليل وسائل الدفع الالكتروني في العراق .	89
المطلب الثالث: تحليل تتطور بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.	102
الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.	**151-108**

المبحث الاول : قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.	**123-109**
المطلب الاول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.	109
المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية .	123
المبحث الثاني : قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين.	**136-123**
المطلب الاول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .	123
المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية.	124
المبحث الثالث : قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في جمهورية العراق.	**150-137**
المطلب الاول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .	137
المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية .	138
الاستنتاجات والتوصيات	**153-151**
أولاً: الاستنتاجات	152
ثانياً: التوصيات	153
المصادر	**162-155**
أولاً: المصادر العربية .	156
ثانياً: المصادر الأجنبية.	161

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	قيمة التحويلات عبر نظام التسوية سريع للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	**61**
2	تتطور قيمة التحويلات حسب نظام السداد الالكتروني والقنوات الاخرى للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	**62**
3	عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية.	**64**

4	قيمة السحب من الصراف الالية وعدد العمليات للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	66
5	تتطور نقاط البيع POS للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	68
6	تتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	70
7	تتطور الاستهلاك الخاص للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	71
8	تتطور الاستثمار الخاص للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	72
9	تتطور الائتمان المصرفي للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	74
10	تتطور نظام التسوية في المملكة البحرينية للمدة 2010-2021	76
11	تتطور نظام المقاصة الالكترونية للشيكات في مملكة البحرين للمدة 2010-2021	78
12	تتطور عمليات السحب من الصراف الالي للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	79
13	تتطور التحويلات الالكترونية للمدة 2015-2021 في مملكة البحرين	81
14	تتطور نقاط البيع Pos لمدة 2018-2021 في مملكة البحرين	82
15	تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	84
16	تتطور الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي لمملكة البحرين للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	86
17	تتطور نظام التسوية الالكترونية للمدة 2011-2021 في العراق	90
18	عدد عمليات التحويل للمدة 2011-2021 في العراق	92
19	تتطور المقاصة الالكترونية للمدة 2011-2021 في العراق	94
20	وسائل الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات للمدة 2017-2021 في العراق	96
21	تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة 2011-2021 في العراق	98
22	تتطور عدد البطاقات لمدة 2017-2021 في العراق	99
23	عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة 2017-2021 في العراق	100
24	تتطور نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات للمدة 2018-2021 في العراق	102
25	الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2011-2021 في العراق	103
26	الاستهلاك الخاص للمدة 2011-2021 في العراق	104
27	الاستثمار الخاص للمدة 2011-2021 في العراق	105
28	الائتمان المصرفي للمدة 2011-2021 في العراق	106
29	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في المملكة العربية السعودية	110
30	نتائج انموذج ARDL لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية	111
31	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية	112

32	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات تجانس التباين لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية	112
33	تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية	114
34	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية	115
35	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية	116
36	اختبار LM واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	116
37	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية	117
38	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	119
39	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	120
40	اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	120
41	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	121
42	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في مملكة البحرين	124
43	نتائج انموذج ARDL لدالة Gdp في مملكة البحرين	125
44	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في مملكة البحرين	126
45	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات تجانس التباين	126
46	اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	127
47	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في مملكة البحرين	127
48	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستهلاك	129
49	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين	130
50	اختبار LM ا وختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	130
51	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين	131
52	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين	133
53	نتائج اختبار Bound Test للتكامل المشترك	134
54	اختبار LM ا وختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	134
55	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في مملكة البحرين	135
56	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في العراق	138
57	نتائج انموذج ARDL لدالة النمو Gdp في العراق	139
58	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في العراق	140
59	اختبار LM واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	140
60	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طولة الاجل لدالة Gdp في العراق	141
61	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستهلاك في العراق	143
62	نتائج اختبار التكامل المشترك في العراق	144
63	نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في العراق	144

64	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في العراق	145
65	نتائج انموذج ARDL لدالة الاستثمار في العراق	147
66	نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستثمار في العراق	148
67	اختبار LM واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في العراق	149
68	نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في العراق	149

ثبت الاشكال

رقم الشكل	عنوان الاشكال	الصفحة
1	تتطور قيمة وعدد العمليات التسوية (سريع) للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	61
2	تتطور تحويلات نظام سداد الالكتروني والقنوات الاخرى للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	63
3	تتطور عدد اجهزة ATM للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	65
4	تتطور النمو في السحب من اجهزة ATM للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	67
5	تتطور اجهزة POS للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	68
6	تتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	70
7	تتطور الاستهلاك الخاص للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	71
8	تتطور الاستثمار الخاص للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	73
9	تتطور الائتمان المصرفي للمدة 2010-2021 في المملكة العربية السعودية	74
10	الشكل 10 تتطور تحويلات نظام التسوية في مملكة البحرين للمدة 2010-2021	77
11	تتطور نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	78
12	تتطور قيمة عمليات السحب من الصراف الالي للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	80
13	تتطور التحويلات الالكترونية للمدة 2015-2021 في مملكة البحرين	81
14	تتطور نقاط البيع PSO للمدة 2018-2021 في مملكة البحرين	83
15	تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	85
16	تتطور الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي للمدة 2010-2021 في مملكة البحرين	87

17	تتطور نظام التسوية الالكترونية للمدة 2011-2021 في العراق	91
18	تتطور عدد عمليات التحويل للمدة 2011-2021 في العراق	92
19	تتطور نمو المقاصة الالكترونية للمدة 2011-2021 في العراق	95
20	تتطور وسائل الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات للمدة 2017-2021 في العراق	97
21	تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة 2011-2021 في العراق	98
22	تتطور عدد البطاقات لمدة 2017-2021 في العراق	99
23	تتطور عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة 2017-2021 في العراق	101
24	تتطور الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات للمدة 2018-2021 في العراق	102
25	تتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2011-2021 في العراق	103
26	تتطور الاستهلاك الخاص للمدة 2011-2021 في العراق	104
27	تتطور الاستثمار الخاص للمدة 2011-2021 في العراق	105
28	الائتمان المصرفي للمدة 2011-2021 في العراق	106
29	التخلف الامثل لدالة GDP	111
30	اختبار CUSUM لدالة GDP	113
31	اختبار CUSUM OF Squares لدالة GDP	113
32	التخلف الامثل لدالة الاستثمار	115
33	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية	118
34	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار	118
35	التخلف الامثل لدالة الاستهلاك في مملكة العربية السعودية	119
36	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية	122
37	مجموع مربعات البواقي لدالة الاستهلاك	122
38	التخلف الامثل لدالة النمو GDP في مملكة البحرين	125
39	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة Gdp في مملكة البحرين	128
40	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة النمو GDP	128
41	التخلف الامثل لدالة الاستهلاك	129
42	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين	132
43	المجموع التركمي لمربعات البواقي لدالة الاستهلاك	132
44	التخلف الامثل لدالة الاستثمار	133
45	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في مملكة البحرين	136
46	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار	136
47	التخلف الامثل لدالة النمو GDP في العراق	140
48	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة Gdp في العراق	142
49	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة النمو GDP طويل الاجل	142
50	التخلف الامثل لدالة الاستهلاك	143
51	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في العراق	145

52	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستهلاك طويل الاجل	**146**
53	التخلف الامثل لدالة الاستثمار IN	**148**
54	المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في العراق	**150**
55	المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار قصيرة الاجل	**150**

المقدمة

مقدمة:

مرت وسائل الدفع الالكترونية بتتطور ات كثيرة على مر العصور وفي كل مرحلة من هذه المراحل اسهمت بتسهيل عمليات انجاز الصفقات ابتداءاً من ظهور نظام المقايضة وما رافقه من صعوبات في تسوية المعاملات مروراً بظهور النقود السلعية عن طريق استخدام بعض السلع كمقياس للقيمة مروراً بظهور النقود المعدنية (الذهب ، الفضة) وما تلاها من ظهور النقود الورقية، ونتج عن تتطور الجهاز المصرفي فضلاً عن تطور طرق وسائل التبادل والتجارة وصولاً الى مرحلة التجارة الالكترونية التي تطلبت ظهور وسائل دفع تلبي احتياجات هذه المرحلة لذلك ظهرت حاجة ملحة لابتكار وسائل دفع الكترونية وبمختلف اشكالها من اجل تسهيل وتسوية عمليات التبادل التجاري وهذا ساهم في ظهور نشأة وسائل الدفع الالكتروني سواء كانت البطاقات المصرفية و المحافظ الالكترونية و الشيكات الالكترونية و انظمة التحويل الالكتروني و اجهزة الصراف الالي و ونقاط البيع..... الى اخره).

لذلك سعت البنوك المركزية مع الجهاز المصرفي لتطوير البنية التحتية اللازمة لاعتماد انظمة الدفع الالكترونية لما توفره لمزايا تعود بالنفع للبنوك وللافراد وللأقتصاد ككل و هذا يكون على حد سواء في الدول النامية والمتقدمة لذلك شهدت هذه الوسائل تتطور اً سريعاً وقبولاً واسعاً في المجتمعات ولكن بمعدلات متفاوتة بالرغم من بعض المخاطر التي يمكن ان ترافق عملية الاستخدام، نلاحظ ان السعودية والبحرين من بين الدول التي سعت الى الاهتمام بتطوير استخدام وسائل الدفع الالكتروني واستطاعت ان تقطع شوطاً كبيراً في تطوير وانتشار هذه الرسائل وساعد ذلك في تقبل مجتمعاتها لهذه التقنيات لما وفرت لهم من سهولة ويسر وامان في التعاملات المالية لذلك نرى ان هذه الدول وصلت الى استخدام كثيف لوسائل الدفع الالكترونية عن طريق تأسيس كثير من الشركات المتخصصة بالدفع الالكتروني فضلا عن ايجاد انظمة الكترونية للتسوية والمقاصة الالكترونية وبشكل كفوء وسريع يلبي طموح وحاجة الافراد لهكذا نوع من الخدمات.

اما في العراق فأن تجربة استخدام وسائل الدفع الالكتروني هي من التجارب الناشئة فضلاً عن وجود بعض الصعوبات امام زيادة استخدام وسائل الدفع الالكتروني لاسباب تتعلق بالظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي سواء قبل عام 2003 المتمثلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية أم بعد عام 2003 وما رافقها من احداث عن عدم وجود الاستقرار الامني والازمات الاقتصادية واعتماد العراق على مورد وحيد هو النفط فضلاً عن الفساد المالي والاداري

المستشري في جميع مرافق البلد فضلاً عن ضعف الوعي المصرفي وعدم تقبل الوسائل الحديثة من قبل افراد المجتمع، كذلك هناك عدم سعي حقيقي من قبل بعض المصارف لتأسيس البنية التحتية اللازمة لهذه الانظمة وهذا ادى الى تأخر ظهور عدد من وسائل الدفع الالكتروني ولاسيما المحافظ الالكترونية الخاصة بشركات الالتصالات ونقاط البيع واجهزة الصراف الالي وغيرها من الوسائل هذا جعل تتطور وسائل الدفع الالكتروني وانتشارها يسير بخطوات بطيئة جداً وهذا سيحرم الاقتصاد والمجتمع من المزايا الايجابية التي تمكن الحصول عليها من انتشار استخدام هذه الوسائل.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتسائل التالي :

- هل ان تطور وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وكذلك الاستهلاك والاستثمار في كل من (السعودية والبحرين والعراق)

ثانياً : فرضية البحث:

- يقوم البحث على فرضية مفادها ان زيادة انتشار وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى زيادة كل من (الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي) في (العراق والسعودية والبحرين) بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل اي ان العلاقة بينهما طردية.

ثالثاً: اهمية البحث :

تتركز اهمية البحث في بيان العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني ومتغيرات الاقتصاد الكلي والمقارنة بينهما من خلال تطور لكل من (الناتج المحلي الاجمالي و الاستهلاك والاستثمار) في دول العينة (السعودية والبحرين والعراق)، ويتركز موضوع البحث من ان وسائل الدفع الالكتروني اصبحت ذات اهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تتطور عمليات التسوية لاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي فضلا عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها الاقتصاد العالمي لذلك برزت اهمية وسائل الدفع الالكتروني لتوفير متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد من اجل تسهيل كافة المعاملات سواء على المستوى المحلي والدولي.

رابعاً : اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق مجمل من الاهداف:

1. التعرف على الادبيات التي تناولت نشأة وتطور وسائل الدفع الالكتروني واهميتها.
2. التعرف على اهمية ومراحل تتطور وسائل الدفع الالكتروني والمزايا والمخاطر التي ترافق استخدام هذه الوسائل.
3. معرفة كيفية تأثير او اليات انتقال مزايا وسائل الدفع الالكتروني الى متغيرات الاقتصاد الكلي.
4. تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للوقوف على ما وصلت اليه بعض الاقتصادات في هذا الخصوص لاسيما السعودية والبحرين والعراق.
5. قياس وتحليل العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

خامساً: منهجية البحث :

استخدم الباحث منهج البحث الاستقرائي فضلاً عن استخدام الاسلوب الوصفي والاساليب القياسية المتمثلة بانموذج ARDL.

سادساً : حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية :** (2010-2021 في السعودية – البحرين) (2011-2021 في العراق) علماً ان بعض انواع وسائل الدفع الالكتروني اقتصرت المدة من 2017-2021 لحداثة نشوء هذه الوسائل لاسيما في العراق والبحرين.
2- **الحدود المكانية:** تمثلت بالدول (السعودية – البحرين – العراق).

سابعاً: هيكلية البحث:

تكون البحث من ثلاثة فصول تضمن الفصل الاول (وسائل الدفع الالكتروني) وبثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول (وسائل الدفع المفهوم و النشأة و التتطور و الانواع) اما المبحث الثاني (وسائل الدفع الالكترونية و المزايا و المخاطر و التحديات و افاق تتطور ها) في حين تناول المبحث الثالث (علاقة وسائل الدفع الالكترونية مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي).

اما الفصل الثاني فقد تناول (تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة) مقسم على ثلاثة مباحث، المبحث الاول (تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العرابية السعودية) ويتضمن المبحث الثاني (تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين) في حين تناول المبحث الثالث (تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق).

اما الفصل الثالث تضمن (قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي) وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الاول (قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية) اما المبحث الثاني تناول (قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين) في حين تناول المبحث الثالث (قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق)، وختم البحث في جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية:-

1. **دراســـة (برهان عثمان, 2007) بعنوان (الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وتأثيرها في اسـتقرار السـياسـة النقدية)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصـاد، جامعة بغداد, 2007.**

هدفت الدراســـة الى بيان اهمية الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وآلية تســـوية المدفوعات والتعرف على تأثير هذه الانظمة على السـياسـة النقدية، كما توصـلت الدراسـة الى علاقة ارتباط انظمة المدفوعات في التسـوية ارتباطاً قويا وثيقاً بالاداتين الاسـاسـيتين للسـياسـة النقدية الا وهي الاســـتقرار المالي والنقدي إذ إنَّها تعد معنية بكفاءة وســـلامة هذه الانظمة كما يتحقق من خلال ادائها في تشغيلها والاشراف عليها كما واكدت اغلب التجارب في وجود فارق كبير بين الدول على اسـاس دور السـلطة النقدية لعدم تشـابه البنية التشـريعية والمالية المتعارف عليها ودرجة تتطور الجانب الاقتصادي والمالي.

2. **دراســـة (زهراء هادي، 2019) بعنوان (تفعيل القطاع المصـــرفي في ظل اســـتخدام انظمة الدفع الالكتروني في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.**

هدفت الدراســـة الى توعية القطاع المصـــرفي في العراق بالتحديات التي تواجهه، كما وركزت على آثار انظمة المدفوعات في الشـــمول المالي والخدمات المصـــرفية، وتوصـــلت الدراسة الى ان ضعف كفاءة القطاع المصرفي يعود الى ضعف حجم الائتمان الممنوح من قبل المصـــارف العراقية، وضـــعف قدرتها على جذب الودائع، على الرغم من ســـعي المصـــارف العراقية الى تطوير خدماتها الاّ انّه لا تزال معتمدة كلياً على الخدمات التقليدية، الا ان حل الوســـائل الالكترونية محل الوســـائل التقليدية ســـيحد من العملة في التداول، اذ ينتج بدوره الى زيـادات في حجم الودائع والاحتيـاطـات لـدى المصـــــارف، وحجم الائتمـان الممنوح للافراد والشركات، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

3. **دراســة (دعاء نصـيف، 2021) بعنوان (أثر نظام الدفع الالكتروني في تعزيز الادخار في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2021.**

هدفت الدراســـة الى قياس وتحليل أثر نظام الدفع الالكتروني في تعزيز الادخار في العراق اذ يعد نظام الدفع الالكتروني من ضمن الاصلاحات المالية والمصرفية التي سعى البنك المركزي العراقي الى تطبيقها منذ عام 2006 لتطوير القطاع المصـــرفي في العراق ومواكبة التتطور ات العالمية بعد ان كان العمل التقليدي اليدوي هو السـائد على جميع المعاملات المالية ولتحفيز انضمام الافراد الى النظام المالي الرسمي وتشجيعهم على الادخار لوجود علاقة تأثير بين انظمة الدفع الالكتروني والادخار.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. **دراسـة (سـهى سـنكري، 2012) بعنوان (واقع اسـتخدام تقنيات الدفع الالكتروني في المصارف السورية العامة)، دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد5، 2012.**

هدفت هذه الدراسـة الى معرفة اسـباب تأخر المصـارف السـورية عن تقديم خدمة الدفع الالكترونية وبيان الصـــعوبات التي تواجه خذخ التقنيات وكيفية ايجاد الحلول، وقد توصـــلت الدراســة الى ضـــعف في الكوادر الادارية وهنا لابد من الاعتماد على رؤية ادارية صـــحيحة تعطي أبعادً صـحيحة لخصـوصـية العمل المصـرفي يتطلب الامر هنا ضـرورة توفير الكادر المناسـب صـاحب الخبرة الطويلة وتخصـص في العمل المصـرفي وتأهيله من خلال اطلاعه على مستجدات الانشطة المصـرفية، وتعزيز قدرة المصـارف التنافسـية ويتطلب ذلك منظومة كاملة من الخدمات المصرفية ومواكبة التتطور ات المصرفية العالمية السريعة.

2. **دراسـة (فريدة قلقول، 2013) بعنوان (اهمية انظمة الدفع الالكترونية في المصـارف، دراسـة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، رسـالة ماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.**

هدفت الدراســة الى معرفة مدى فعالية اســتخدام انظمة الدفع الحديثة في المصـــارف، ومعرفة الوسائل الالكترونية ومقارنتها بوسائل الدفع التقليدية، وقد توصلت الدراسة الى الاتي، بفضـل التتطور التكنولوجي تم الانتقال من وسـائل الدفع التقليدية الى وسـائل الدفع الالكتروني، وان ظهور الحاجة الى وســـائل الدفع الالكتروني لحل كافة المشـــاكل والعراقيل الناجمة عن اسـتخدام وسـائل الدفع التقليدية، حيث حققت تلك الوسـائل العديد من المزايا منها، خفض الوقت

والكلفة ومســـاعدة العملاء ومن ثمَّ شـــجعت المصـــارف على تقديم خدمات جديدة تصـــب في المصـــحلة العامة، لكن لايمكن الاســـتغناء كلياً عن وســـائل الدفع التقليدية نظراً للبنية التحتية للمصارف الجزائرية وارتفاع التكاليف وتدني المستوى الثقافي لدى الجمهور.

ثالثاً : الدراسات الاجنبية:

1. (Nzaro & Magidi, 2014))Assessing the Role of Electronic Payment Systems in Financial Institutions A Case of a Savings Bank Zimbabwe, Bindura University of Science Education, Zimbabwe.

(تقييم دور انظمة الدفع الالكتروني في المؤسسات المالية حالة بنك الادخار، جامعة بيندورا لتعيم العلوم، زيمبابوي)

هدفت الدراســـة الى معرفة انواع انظمة المدفوعات الالكترونية في زيمبابوي وتقييم دورها في عمليات بنك الادخار، وتوصـلت الدراسـة الى ان عملية اسـتخدام انظمة المدفوعات الالكترونية تترتب عليها هدة مزايا منها، خفض الكلفة, والدفع السريع والامن وسهولة الوصول اليها، وانواع الانظمة التي قدمها بنك الادخار هي نظام التسـوية الانية، جهاز الصـراف الالي ATM، بطاقة الائتمان والهاتف المحمول، وتحويل الاموال.

2. (Ngango, 2015((Electronic Banking and Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol. 4, April 2015.)

(الاعمال المصرفية الالكترونية والاداء المالي للبنوك التجارية في رواندا: دراسة حالة بنك كيغالي، المجلة الاوربية للتدقيق المحاســبي والبحوث المالية، المجلد 3، العدد 4، 2015).

هدفت الدراسـة الى تحليل اسـهام اسـتخدام الصـيرفة الالكترونية في الخدمات المصـرفية على اداء المؤسـسـات المصـرفية في رواندا، وتوصـلت الدراسـة الى ان الخدمات المصـرفية الالكترونيـة تؤدي دوراً كبيراً في الاداء المـالي للبنوك في روانـدا، وان ادوات الصـــيرفـة الالكترونية المختلفة مثل ATM، والدفع المباشـر، والخدمات المصـرفية عبر الهاتف المحمول، والدفع ببطاقة الخصـــم، والدفع الالكتروني للشـــيكات الالكترونية له تأثير كبير على اداء

المصرف لانه يزيد من الربحية، ومعدل العائد على الاستثمار على الاسهم والقروض، ويحسن من جودة ادارة المصرف وزيادة الاصول المصرفية وتعزيز نمو وتوسع المصرف.

3. **(John Sylvester Afaha2, 2019) (Electronic Payment Systems E-payments and Nigeria Economic Growth, 2019)**

(أنظمة الدفع الالكترونية والنمو الاقتصادي في نيجيريا).

هدفت الدراسة هنا الى بيان علاقة الارتباط بين انظمة الدفع الالكتروني والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وتوصلت الدراسة الى ان الخدمات المصرفية الالكترونية، جعلت الحياة اسهل بلا جدال، وقطعت المسافة والمكان وحتى الوقت، وهي من الابتكارات التكنولوجية في مجال البنوك والتمويل والتجارة ومن ثمَّ وفرت حرية اكبر للافراد في دفع الضرائب والتراخيص والرسوم والفواتير والغرامات والشراء في مواقع غير تقليدية وفي اي وقت من اليوم، ويعتمد نجاح انظمة الدفع الالكترونية الى حد كبير على تفضيلات المستهلك، وسهولة الاستخدام، والتكلفة فضلاً عن قدرتها في تنمية اقتصاد البلد.

رابعاً: اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية:

1. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها تضمنت الجانب النظري لأنظمة المدفوعات الالكترونية ووسائل الدفع وانماط تسوية المدفوعات اضافة الى المخاطر المرتبطة بها.
2. اما بخصوص الدراسة الحالية فأن ما يميز دراستنا هو التركيز على تأثير وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي منها (النمو الاقتصادي ، الاستثمار ، الاستهلاك) للمدة (2010-2021).

الفصل الأول

الاطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني والمتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة بينهما

المبحث الأول: وسائل الدفع المفهوم والنشأة والتتطور والانواع

المبحث الثاني : وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر والتحديات وآفاق تتطور ها.

المبحث الثالث: علاقة وسائل الدفع الالكتروني مع بعض متغيرات الاقتصادية الكلية.

التمهيد :

ان استخدام وسائل الدفع الالكترونية شهد تطور واضح إذ إنَّهُ من الملاحظ حاليا نجاح استخدام البطاقات البلاستيكية في العالم كوسيلة للدفع، وهو دليل على ان وسائل الدفع اخذة في التتطور السريع مع تتطور الاتصـــالات بالعالم الخارجي ، فان نظام الدفع بكل محتوياته ومشـــتملاته وتوفير المناخ المناسب له سيسهم بالشكل تدرجي في إحلال وسائل الدفع الحديثة محل وسائل الدفع التقليدية مع بقاء النقود بشكل محدود-.

اذ شهد عالمنا المعاصر العديد من التتطور ات السريعة والمتلاحقة التي اسهمت في صياغة مناخ جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبظهور العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة وارتباط العالم بعضـــه البعض بشـــبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية وما تبعه من تبعه تعميق ظاهرة عالمية الأسواق في ضوء التتطور التكنولوجي السريع لشبكة الاتصال الحديثة، وما ترتب عليه من سـرعة تداول المعلومات وإنجاز الصـفقات التجارية الدولي من سـلع وخدمات، والاتجاه نحو تبني اليات السوق وتحرير الاقتصاديات في العديد من الدول، هذا فضلا عن التتطور ات السريعة في أسواق التمويل الدولية مما أدى الى اســتحداث مؤســســات تمويلية جديدة واحداث تغير في الهياكل التنظيمية لمؤسسات القائم او حتى تقديم العديد من الخدمات الموجودة في الأسواق لم تكن تقدمها تلك المؤسسات، بل امتد الامر الى توسيع استحداث منتجات مالية ومصرفية متنوعة واستخدام أساليب ووسائل حديثة بدلا من الأساليب التقليدية، وذلك كنتيجة حتمية للتغيرات الحادثة في أسلوب التمويل ووسائله المختلفة.

هذا وستتوالى دراستنا في هذا الفصل على النحو التالي :

- المبحث الأول: وسائل الدفع المفهوم والنشأة والارتقاء والانواع
- المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر والتحديات وآفاق تتطور ها
- المبحث الثالث: علاقة وسائل الدفع الالكتروني مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الأول : وسائل الدفع المفهوم والنشأة والتتطور والانواع

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الالكترونية.

تعرف وسائل الدفع الالكترونية بانها نظام مبني على التقنيات الدفع التي تستعمل لغرض صناعة نظام دفع مالي عن طريق تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات المصرفية عبر سند معلوماتي او السند الورقي [1]، وعرفت ايضا بأنها عملية تحويل الأموال على اساس ثمن سلعة او خدمه بطريقة الكترونية او ورقية مهما كانت الركيزة او الاجراء المستعمل [2] ،وتعرف وسائل الدفع الالكترونية على انها الوسيلة الالكترونية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هو: أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها عن طريق التسديد الالكتروني ولا وجود للقطع النقدية.[3]

او هي عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة الكترونية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر او الشيكات المباشرة وارسال البيانات عبر خط الهاتف او بريد أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات [4] ،كما ويمكن تعريفها أيضًا على انها طرق الدفع على أنها إمكانية تبادل المنتجات والخدمات بأبسط طريقة ممكنة ، مع توفير عناصر الأمان وفقًا لكمية المعنى ومتطلبات الامتثال للمواعيد النهائية [5] وتعرف وسائل الدفع أيضا على انها أداة من أدوات الدفع تسمح لأي كان بتحويل الأموال مهما كانت الركيزة او الاجراء التقني المستعمل [6] ،وعرفت ايضا بأنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل النقود بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة سواء كانت الدعامة المستعملة ورقية كالشيك والسند لأمر وغيرها او قيدية كالتحويل او الالكترونية كالبطاقات البنكية [7] ،أيضا عُرفَ على أنها " :تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها.[8]

---

(1) عبدالقادر بحيح، الشامل لتقنيات الاعمال والبنوك، (ط)، دار الخلدوني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 234.

(2) مفتاح صالح ومعاريفي فريدة، نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 2007، ص9.

(3)حجازي بيومي عبد الفتاح، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، - 2002 ، ص 2

(4)عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 30.

(5) محمد بن سعود العصيمي، البطاقات الدائنة تأخذها وانواعها، الطبعة الاولى، دار صفاء للتوزيع والنشر، عمان، 2003،ص55.

(6) عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، الطبعة الأولى، وهران لنشر والتويع ، عمان، 2013، ص 20.

7) Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell pses. Lyon 1999.p 11.

(8)محمود الكيلاني، الموسوعة التجاري: عمليات بين البنوك، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص33.

هي كناية عن تسوية المعاملات المالية الكترونيا بحيث ان الدفع الالكتروني يعني استخدام أجهزة الحواسيب او شبكة الانترنت، كذلك استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع. (1)

كما ويعرف انظمة الدفع الإلكترونية بأنها مجموعة من الادوات واجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات وارسالها من القائم بالدفع الى المدفوع الية وتسوية المدفوعات(2)، اذ يمكن ان تسمح للمستخدمين بتجزئة المعلومات ونقلها وتسمى انظمة نقل المعلومات الالكترونية.3

عن طريق التعريفات السابقة يعرف الباحث وسائل الدفع الإلكتروني على أنها: تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكاليف ممكنة.

المطلب الثاني : نشأة وتتطور وسائل الدفع التقليدية

منذ العصور القديمة ، بدأ تتطور نظام الدفع العالمي من معاملات المقايضة ، أي التبادل المباشر لسلعة بأخرى دون مساعدة أي وسيط ، لكن النظام الالكتروني لا يستطيع موكبة تعدد الحاجات وزيادة الانتاج ، مما أدى إلى ظهور نظام المدفوعات المختلفة (4)، فخلال مدد سابقة إستخدم الإنسان فيها الذهب أو الفضة ومعادن وسلع أخرى كالحنطة والمواشي وغيرها من السلع ببعض المهام التي تقوم بها النقود حاليا، إذ كانت لها قيمة تبادلية إلى جانب قيمتها كسلعة وهو ما يعرف بالنقود السلعية.

ومع التتطور ات الإقتصادية ظهرت النقود النائبة والتي تعني إستعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية، وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية كاملة القيمة.(5)

وايضا يقصد بوسائل الدفع الاعتيادية (التقليدية) بانها الوسائل التي يتم استخدامها في تسوية المدفوعات والمعاملات وتسوية المعاملات بين الافراد او بين البنوك بالإجراءات اليدوية دون الحاجة

(1) احمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية الفرع الأول، لبنان، 2008، ص20.
(2) J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde &v.sundararjan payment system and monetary policy Finance&Development,March ,(1996), P2.
3) صباح النجار وآخرين، امكانية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البيئة العراقية، الطبعة الاولى، المطبعة العراقية – بغداد، 2016،ص44.
(4) مراوان عطوان ، النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، عمان، 1989، ص12.
(5) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين سبع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص17.

الى استخدام الأدوات او آلية معقدة وتتكون نظم الدفع التقليدية من النقود التقليدية مروراً بوسائل الدفع التقليدية الأخرى كالشيك والحوالات ، كما وتعد النقود الوسيلة الوحيدة للدفع التام، اذ عرف الانسان منذ القدم طرق للدفع المختلفة كان أهمها التبادل السلعي الدفع النقدي سواء كان بالنحاس او الذهب والفضة، ومع تطور وجدت عدة وسائل للدفع الاعتيادي كالشيك واوراق الدفع كالكمبيالات وسندات الرهن وغيرها، جميع هذه الوسائل تستخدم في تسوية الصفقات. (1)

وتقسم وسائل الدفع التقليدية الى ما يلي :-

أولاً: النقود

النقود صـيغة من صـيغ التبادل او ابراء الديون بين الناس، اذ تعني قبول الناس قبولا عاماً وتاماً كوسيلة للتبادل وابرام الذمم وتسوية الديون بصورة نقدية.(2)

اذ تعد النقود المحرك الأساسي في حياتنا الاقتصادية ولا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا اليومية وقد مرت النقود في سلسلة طويلة من التتطور ات كي تصل الى الشكل الذي نراه ونتعامل به اليوم.(3)

تقسم النقود حسب التتطور التاريخي وحسب النظام الاقتصادي السائد:

1- النقود السلعية:

بعد فشل أساليب المقايضة القديمة وبسبب الظروف التي اقتضاها التتطور التاريخي، ظهرت النقود السلعية لتكون اول اشكال النقود، اذ تم استخدام العديد من السلع لتسهيل عملية تقييم كوسيط في استخدام العملة وتبادلها كالماشية والاطباق والقمح وغيرها، شريطة ان تمتاز بالقبول العام وتكون لها قيمة واسعة (4) ،كما تعد النقود السلعية موضع طلب مزدوج تقوم على أساس الاشباع الذاتي المباشر او غير المباشرة عن طريق استخدامه كوسيط في عملية المبادلة.

2- النقود المعدنية النفيسة وغير النفيسة:

بدء التعامل بالنقود المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة والنحاس والبرونز وغيرها من المعادن بالتدفق في التعاملات النقدية منذ عام 2000 قبل الميلاد،(5) اذ تم اعتمادها لسهولة صياغتها والتعامل بها.(6)

---

(1) احمد عبدالعليم العجمي، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص21.

(2) محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015،ص27.

(3) احمد عبدالعليم العجمي ، مصدر سابق ، ص22.

(4) منتدى التمويل الاسلامي، الاقتصاد الكلي، الاقتصادي الدولي، محاضرة(تصحيحيات الانموذج الكينزي السياسة النقدية والمالية)،الجزائر، 2008.

(5) Paul A. Somulson : Economics.Bthendition: international student edition .New York,2007 .p261.

(6) محمد زهير شامة، النقود والمصارف الشركة العربية للتسويق والتوريدات، دار الفكر للنشر، الإسكندرية،2013، ص23.

أ) النقود الذهبية والفضية، تم استخدام هذا النوع من النقود قبل الاسلام، وتم استخدامها في بداية صك النقود وكانت هذه النقود مستخدمة في العصور الإسلامية.

ب)النقود المخلوطة من الذهب والفضة ويطلق عليها النقود المغشوشة، وقد ساد استخدام هذه النقود في بعض العصور الاسلامية مع أن التعامل بها في البداية كان قليلاً.

ج) النقود المصنوعة من النحاس ، وقد تم استخدامها قبل الاسلام وبعده، وكانت النقود المستخدمة هي النحاسية البيزنطية.

3- النقود الورقية :

يسمى هذه النوع من النقود بالبنكنوت وتعني تعهداً مصرفياً بدفع مبلغ من النقود المعدنية لحامل الورقة عند الطلب، وهذه الأوراق النقدية تستخدم في تسوية المعاملات ويتم إصدارها من البنك المركزي أو هيئة عامة أو خاصة يشرف عليها البنك المركزي سواء مغطاة برصيد أم لا وهي واسعة الانتشار، وتلزم مواطنيها باستخدامها كوسيط للتبادل ومقياس للقيم مما يجعلها مقبولة قبولا عاما بالنسبة لمواطنين تلك الدولة على وجه الخصوص، أما قبوله على المستوى العام فهو يتأثر بعوامل أخرى غير الآثار القانونية ، مثل القوة الاقتصادية الوطنية والاستقرار السياسي وعوامل أخرى[1]، ولما توسعت المعاملات التجارية لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة والصيارفة ورجال الدين، وكان المودعون يحصلون على صكوك ورقية بهذه الإيداعات، ومع تزايد الثقة بجهات إصدارهذه الصكوك الورقية اكتفى بها التجار المودعون في معاملاتهم، فاستعملوها وسيطاً في التبادلات التجارية، ثم رأت الدول المعاصرة إصدار تلك الأوراق على الشكل نقود لتأخذ الصبغة الرسمية، وقد مرت النقود الورقية بثلاث مراحل: المغطى من قوة الدولة التي أصدرتها.

ويمكن ان تقسم النقود الورقية الى ما يلي[2] :-

أ. النقود الورقية النائبة (المساعدة): وهي التي لا يتم إصدارها في نطاق الدولة المحلية إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب والفضة، وهي تعد صكوكا بدين على الدولة.

ب. النقود الورقية الوثيقة: وهي نقود ورقية مغطاة بالذهب والفضة، تغطية جزئية غير كاملة، ولكن تستمد قوتها في الجزء غير المغطى من قوة الدولة التي اصدرتها، وسميت وثيقة لانها صادرة من مصرف مركزي واحد وتحمل تعهدا بالدفع عند الطلب وتحضى برقابة الدولة عليها.

ج. النقود الورقية الإلزامية: وهي التي ليس لها غطاء معدني من النقدين الذهب والفضة مطلقاً، وتستمد قوتها الشرائية وقيمتها من الدولة والقانون الذي فرضها عملة للتداول.

(1) عاهد سنجق، أساسيات العمليات المصرفية الاسلامية، الطبعة الاولى ، دار الميسرة ، عمان ، 2010، ص23 24.
(2) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر، 2008، ص151.

وهذا النوع من النقود هو الشائع اليوم، وترجع بداية تداولها إلى الحرب العالمية الأولى 1914 حيث أعلن عن عدم قابلية صرف الأوراق النقدية إلى ذهب وتحللت بنوك الإصدار من الارتباط بين إصدار هذه الأوراق وكمية الذهب. (1)

4- النقود المصرفية:

يطلق البعض على النقود المصرفية بـ(النقود الداخلية) و(نقود الودائع) ، وهي (عبارة عن توسيط المصارف عن طريق صكوك معينة (الشيكات) او بطاقات خاصة (البطاقات المصرفية) في دفع اثمان السلع وسداد الديون) (2) ،تعد ديون في ذمة المصارف وتكون قابلة للدفع عند احتياج المودع لها ويمكن تحويلها من طرف الى اخر باستخدام الشيكات وتسمى بنقود الودائع غير ان استخدامها يتوقف عند موافقة الدائن اذ لا تتمتع بقوة الابرام بحكم القانون وبهذا لاتكون للنقود المصرفية كيان مادي ملموس انما يكون تواجدها بصورة حسابات بنكية دفترية (3)، كما تستخدم النقود كمستودع للقيمة وأدات للادخار في المصارف(4).

ثانياً: الحساب المصرفي :

هو عقد بمضمونه يلتزم شخصان بنقل الحقوق والديون الحاصلة عن العمليات الاصلية التي تتم بين الشخصين الى القيود في الحساب او التقاص فيما بينهما، كما و يكون الرصيد النهائي عندَ اقفال الحساب وحدهُ ديناً مستحق في الأداء.(5)

ويمتاز هذا العقد كونه أداة ائتمان وضمان بفعل المقاصة الاجمالية اثناء قفل الحساب وما تؤدى اليه من اعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائناً حينها فيعلم بذلك خطر افلاس الطرف الاخر.(6)

ثالثاً: الشيك او الصك :

يعد الشيك من الوسائل النقدية المحررة على ورق وفق شرائط مذكورة في القانون اذ يتضمن امرا صادرا من شخص يقوم بالسحب الى شخص اخر اذ يلزم المسحوب عليه بان يدفع الى شخص

(1) احمد حسن احمد ، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها ، الطبعة الاولى ، ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1999 ، ص121.

(2) European Central Bank, ، Report on electronicmoney، . Frankfurt, Germany , August, (1998),p.7.

(3) محمد إبراهيم عبدالرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص57.

4) حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص27.

(5) عمار الوصيف ، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة الى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009،ص16.

(6) سعيد سامي الحلاق، النفود والبنوك المصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010، ص22.

ثالث او لحامل الشيك ويسمى بالمستفيد مبلغاً معينا عند تقديم هذا الشيك، وهنا يعرف اطراف الشيك (الساحب و المسحوب عليه والمستفيد) [1]، ويمكن تقسيم الشيكات على أنواع عدة أهمها:

أ) الشيك المسطر:

هذا النوع من انواع الشيكات البنكية لا يتم صرف قيمته نقدًا، إنما يتم وضع مبلغ الشيك في الحساب البنكي للمستفيد، للشيك المسطر موعد محدد لابد أن يتم صرفه، ولا يجوز تأجيل الصرف بعد هذا الموعد، يحتوي الشيك المسطر على خطين متوازيين على أطراف الشيك، في حالة التسطير العام يترك فراغ بين الخطين وهذا يدل أنه يمكن صرفه من أي بنك، أما التسطير الخاص يتم كتابة اسم البنك الوحيد المسموح أن يتم صرف الشيك منه، التسطير العام يتحول إلى تسطير خاص بكتابة اسم البنك الذي سيتم صرف الشيك منه بين الخطين، أما التسطير الخاص فأنه لا يمكن تحويله إلى تسطير عام، ولا يؤدي شطب اسم البنك إلى تحويله تسطير عام. [2]

ب) الشيك المعتمد:

الشيك المعتمد او المصدق فهو الشيك الذي يطلب من البنك المسحوب عليه اعتماده او تصديقه بناءً على الساحب ، ويحصل ذلك عادة بان يضع المسحوب عليه توقيعه على صدر الشيك وينشأ عن هذا التوقيع التزام صرفي في ذمة البنك بالوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه اليه ، اذ يعد اعتماد الشيك كقرينة اي ان المسحوب عليه لديه مقابل الوفاء اللازم بقيمة الشيك ، لذا يلتزم البنك بتجميد هذا المقابل لصالح الحامل ، اذ يصبح البنك المسحوب عليه ملتزما في مواجهة الحامل بالوفاء بقيمة الشيك بصرف النظر عن وجود مقابل وفاء او عدم وجوده ، وبهذه الطريقة يصبح الوفاء بالشيك مضمونا ومؤكدا.[3]

ج) الشيك المعد للقيد في الحساب:

هذا النوع من الشيكات لا يجوز الوفاء به نقدا وانما عن طريق قيود في حساب حامله لدى المصرف المسحوب عليه او أي من المصارف الأخرى، ويمكن هذا النوع لحامله من منع وفائه نقدا اذ يقوم بوضع عبارة (القيد في الحساب) تكتب على ظهر الشيك او ما يماثل هذه العبارة وبذلك لا يمكن اجراء تسديد للشيك من قبل المسحوب عليه الا بطرق القيد في السجلات ويقوم مقام الوفاء. [4]

(1) جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008 ، ص 25.
(2) مجلة النصيحة القانونية،انواع الشيكات البنكية والمقصود بالشيك وأطرافه، العدد الاول ، 2021، ص25.
(3) محمد اسماعيل النشاشيبي ، الطبيعة القانونية للحساب الجاري، المجلة القانونية والإدارية ، 2016، ص22.
(4) شبايكي سعدان، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 1993، ص195.

د) الشيك السياحي:

يسمح هذا النوع من الشيكات للسائحين بسحب الأموال من داخل البلد الذي يزورونه ، ويمكن للمؤسسات سحب الأموال في فروعها ، ويمكن للسائحين التوقيع على الشيكات داخل وخارج البنك.[1]

ه) الشيك البريدي:

يعد من الشيكات الخاصة يستعمل لسحب الأموال التي يودعها الافراد في الحسابات الجارية والمؤسسات التي تقوم بأنشائها إدارة البريد في عدة دول لعملائها، يتميز هذا النوع من الشيكات بانه يسحب لمصلحة صاحب الحساب او لمصلحة غيره ويكون غير قابل للتداول.[2]

المطلب الثالث : نظام الدفع الالكتروني وانواع وسائل الدفع الالكتروني:

أولاً : نظام الدفع الالكتروني :

جاء هذا النظام بعد ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت فضلا عن التتطورات سريعة في اسواق التمويل للدولة مما ادى الى استحداث مؤسسات تمويلية جديدة، والتوسع في انتاج واستخدام منتجات مالية ومصرفية متنوعة واستخدام اساليب حديثة بالدفع. كما وان اشكال نظم الدفع الحديثة المختلفة، ثم ظهور البطاقات الابلاستيكية التي مثلت ثورة في نظم الدفع وبداية جيل جديد عن طريق وسائل الدفع من خلالها البطاقات البلاستيكية. فضلا عن ظهور المؤسسات التي تنظم البطاقات الالكترونية، وامكانية السداد عبر ا لانترنت، ثم ظهور النقود الالكترونية كتتطور لوسائل الدفع الالكترونية.[3]

يشير هذا النظام الى ان عملية الدفع تتم الكترونيا بدون استخدام الورق (النقد ، والشيكات، والمستندات وغيرها) فالعميل يقوم بدفع فواتيره ونقل الأموال الكترونيا وطريقة الدفع الالكترونية تتضمن خمسة اطراف:- [4]

1- العميل او الزبون : وهو الطرف الذي يقوم بالدفع الكترونياً وشراء السلع والخدمات.
2- التاجر او البائع : وهو الطرف الذي يقوم بالحصول واستقبال الدفعة الالكترونية من العميل.

(1) اكرم يالملكي الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2008،ص226.
(2) فتوح عبد الله الشاذلي، الحماية الجنائية للشيك في التشريع السعودي والقانون الوضعي, دار المطبوعات الجامعية, إلسكندرية.، 1990، ص45.
3 - احمد عبد العليم العجمي ، مصدر سابق ص14-15.
(4) ناظم محمد نوري الشمري ، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 46-47.

3- المصدر : وهو المصدر لاداة الدفع الالكترونية وقد يكون مؤسسة بنكية او غير بنكية.

4- المنظم : وعادة تكون دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الالكترونية.

5- غرفة المقاصة الالكترونية : وهي شبكة الكترونية تنقل الأموال بين البنوك.

ثانياً: انواع وسائل الدفع الالكتروني:

إنَّ عملية الدفع الالكتروني للمال عبر الانترنت والشبكات اللاسلكية خفضت كثيرا من تكلفة المعاملات التجارية وجعلت عملية الدفع وتسديد الفواتير سهلة وسريعة ولا تحتاج الى جهد كبير ولكن بشرط ان تتم هذه العملية بالشكل امن وسري. ومن الأنواع والأساليب المستخدمة في عملية الدفع الالكتروني والمنتشرة عالمياً ما يأتي: [1]

1- بطاقات الدفع الالكترونية مثل بطاقة الاعتماد والتسليف

2- بطاقات الاعتماد الالكترونية.

3- المحفظة الالكترونية.

4- البطاقات الذكية.

5- النقد الالكتروني.

6- الدفع اللاسلكي.

7- الشبكات الالكترونية .

8- بطاقات الشراء.

9- تحويل الأموال الكترنيا.

المطلب الرابع: خصائص وسائل الدفع الالكتروني:

يمكن بيان اهم خصائص وسائل الدفع الالكتروني بما يلي :-

1- يتميز الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أنه وسيلة مقبولة من قبل جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، خصوصا وأن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية. [2]

(1) وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012، ص178.

(2) رابح حمدي باشا وآخرون،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، 2021، ص 170.

2- استخدام النقود الإلكترونية لإتمام الدفع: [1]

وهي عمل نقدية عادية الكترونية تكون محفوظة بالشكل إلكتروني عبر الانترنت وبضوابط واليات معينة ويتم الايفاء بها إلكترونيا.

3- إتمام المعاملات الالكترونية عن بعد:

إبرام العقود بين الاطراف بالشكل متباعد في اماكنهم ويتم الدفع عبر الإنترنت وحسب المعطيات الإلكترونية التي تسمح بالاتصال بالشكل مباشر بين اطراف العقد لاتمام الدفع بأحد الطرق التالية:[2]

أ) إتمام العقود ودفع الثمن مقدما عن طريق نقود مخصصة .

ب) عن طريق البطاقات البنكية العادية اذ لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض.

4- يتطلب توفر أجهزة ومستلزمات خاصة:

وتكون اهمية الاجهزة بالاتي [3]**:-**

أ) يعتمد عليها في تنفيذ هذه العمليات التي تتمعن بعد لتسهيل تعامل الأطراف والثقة فيما بينهم.

ب) تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة إذ أصبحت هناك عمليات جديدة لا يمكن لأي بنك من أدائها إلى عملائه إلا إذا كان يملك خدمات إلكترونية معينة لما تتميز تلك العمليات بالسرعة في الأداء والدقة

ج) شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على طرفي التعاقد رفع امكانية وجود معاملات تجارية ومالية سابقة بينهم.

د) شبكة عامة عن طريقها يتم التعامل بين عدة افراد عدة لا توجد بينهم أي صلة. [4]

5- الخصوصية (عدم معرفة هوية حامل البطاقة):

تقوم هذه الخاصية بعكس رغبة المستخدمين في حماية خصوصياتهم ومعلوماتهم الشخصية في بعض المعاملات. [5]

6- امان الويب :

هو قدرة الويب في حماية معلومات الشخصيات الحساسة باي تغيير او سوء استخدام او الكشف والتدمير او المهام وعدم السماح للأشخاص الغير مصرح لهم باستخدام نظام الكومبيوتر والتحكم للوصول الى الشبكة سواء من الداخل ام من الخارج. [6]

---

(1) محمد كمال طه، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005،ص37.

(2) السيد بريكة وآخرون، واقع عمليات الصيرفة وافاق تطورها في الجزائر، أطروحة مقدمة لجامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر، 2011، ص140.

(3) ليث محمود احمد الحاج، نظام الخدمات المصرفية الالكترونية عبر sms ودوره في تحقيق العملاء في البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2012، ص25.

(4) هداية بوعزة ، النظام القانوني للدفع الالكتروني دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايت، تلمسان، 2019، ص37.

(5) Dennis Abrazhevich , Electronic Payment Systems , The work described in this thesis has been carried out under the auspices of the J.F. Schouten School for User-System Interaction Research , Technische Universiteit Eindhoven, Eindhoven – The Netherlands. 2004

(6), Mohammad AL-ma'aitah1 , Abdallah Shatat2 , , Empirical Study in the Security of Electronic Payment Systems , IJCSI International Journal, Vol. 8, Issue 4, 2011, No 1.

7- ثنائية الابعاد:

وهذه الخاصية تعني ان كلا من المستهلك والتاجر يمكن ان يستعملها في تعاملاته ، فهي تحقق فوائد ومزايا للتاجر والمستهلك (العميل) على ذات الخط من المساواة ، فوسائل الدفع الالكترونية صالحة لابراء الذمة المالية ، فهي تعد وسيلة لتنفيذ الالتزامات المترتبة بذمة شخص معين حتى وان لم يكن الشخص الاخر المتعاقد معه حاضراً في ذات المكان الحاضر فيه المتعاقد الاول الذي يستخدم هذه الوسائل او حتى لو كان المتعاقدان حاضرين في ذات المكان الا انه بالنظر لامكانية استخدام هذه الوسائل في تنفيذ الالتزام التعاقدي ، وهو امر يستتبع القول ان وسائل الدفع الالكترونية تستعمل لتحقيق اغراض متعددة. (1)

8- من ناحية السرعة: اذا كنت تود بيع شئ ما ، كان عليك ان تستأجر محلاً وتستخدم موظفين واتفق بعض المال في الاعلانات وتنتظر ان يأتي الزبون اليك وتملا بعض الرفوف بالسلع اما اذا كان الانترنت الى جانبك فيمكنك اختصار الوقت الضائع بين تطوير سلعتك او خدمتك وايصالها الى الزبون بدرجة كبيرة.(2)

المطلب الخامس :- اهمية وسائل الدفع الالكتروني:

تنبع اهمية وسائل الدفع الالكترونية بوصفها اداة لتنفيذ العقود ومختلف التصرفات القانونية من اهمية التجارة الالكترونية ، على اساس ان الاولى (وسائل الدفع) ما هي آلا عبارة عن افراز من افرازات الفكرة الثانية ، فالتجارة الالكترونية تكمن اهميتها في كونها مؤهلة لتصبح ركيزة التجارة الدولية الاولى وذلك لاعتمادها على شبكة الانترنت العالمية واسعاة الانتشار والتي اظهرت نوعاً جديداً للتبادل التجاري بين الاشخاص من مختلف دول العالم ، اذ وجد هؤلاء في هذا النوع الجديد من التجارة (التجارة الالكترونية) وسيلة سهلة ورخيصة للانتشار والتسويق على المستوى العالمي ، مقارنة بوسائل التجارة التقليدية ، وفي هذا فقد فتحت التجارة الالكترونية المجال امام المستثمرين والمتسوقين دون حاجة الى الدخول في علاقة مباشرة بينهما وهو الامر الذي يميز التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية من جهة ان المتعاقدين يظلان حكماً على اتصال دائمي بينهما في مجلس العقد بالرغم من تباعد المكان . وعلى هذا الاساس يمكن ان يطرح تساؤل يتعلق بمدى اهمية الدور الذي تؤديه وسائل، والموقع بينهما الدفع الالكترونية بالعقود التي تبرم الكترونياً او حتى بالعقود التي يمكن ان تعقد بين شخصين عاديين

(1) عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الطبعة الثانية، دار الكتب القانونية، 2007 ، ص108.
(2) عامر محمد خطاب، التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011، ص26.

دون الحاجة الى استخدام وسائل الكترونية في الابرام ولكن التنفيذ يمكن ان يؤدى بأحدى وسائل الدفع الالكترونية.[1]

المطلب السادس: أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

نتيجة التتطور ات الحادثة في مجال التجارة الخارجية قامت البنوك باستخدام وسائل دفع إلكترونية متعددة واتخذت أنواع عدة اختلفت باختلاف وظائفها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب وكما يلي :-

أولا:بطاقات الدفع الالكترونية:

تسمى البطاقات الائتمانية او النقود البلاستيكية تعد البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل الكروت الشخصية التي يستطيع حاملها شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليها من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبير.[2]

تنقسم هذه البطاقات بصفة رئيسة إلى اربعة أنواع هي: [3]

1. **بطاقة الخصم أو بطاقة الدفع الفوري:**

هي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنوك لمواجهة السحوبات المتوقعة، فعندما يقوم حامل البطاقة بشراء أي خدمة من التجار يقوم البنك بدوره بالخصم من حساب العميل مباشرة بالقيمة المستحقة عليه كما يمكن الخصم أيضا بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود. [4]

2. **بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري:**

هذا النوع من البطاقات لا يتطلب إصدارها قيام حاملها بالدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري وإنما تتم المحاسبة معه شهريا عن طريق إرسال البنك المصدر كشف حساب يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة نتيجة مشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذا سحوباته النقدية من الات السحب النقدي أو البنوك على أن يكون ذلك في حد البطاقة الأقصى.

---

(1) عمر حسن المومني ، التوقيع الالكتروني وقانون التجارة الالكترونية ، دراسة قانونية وتحليلية مقارنة، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص 26 – 27.

(2) احمد عبدالله، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد6، 2010، ص168.

(3) بشرى مذكور ، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، 2017 ، ص12.

(4)علي عبدالله شاهين ، نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها ، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة الجامعة الازهر في غزة ، مجلد 12 ، العدد الاول ، 2010 ، ص 520.

3. **بطاقة الائتمان المتجدد :**

هي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع الدفع الاجل لقيمتها ولا يستلزم ذلك بالضرورة وجود مبالغ مالية بحساب العميل حال استخدامه للبطاقة المصدرة، ومن أشهر أنواع بطاقات الائتمان المتجدد بطاقة الفيزا وبطاقة ماستر كارت وهذه البطاقات لها **ثلاث أنواع**:

أ) **بطاقة فضية أو عادية:** وهي لا تتجاوز فيها القرض الممنوح لحاملها حدا أعلى من عشرة الاف دينار مثلا.

ب) **بطاقة ذهبية أو ممتازة:** وهي لا يتجاوز فيها القرض الممنوح لحاملها وقد لا يحدد فيها مبلغ معين مثل بطاقة أمريكان أكسبريس والتي تمنح عادة للأثرياء مقابل دفع رسوم باهظة.[1]

ج) **البطاقة البلاتينة:** وهي ذات مواصفات ومزايا إضافية بحسب كفاءة العميل المالية ومدى ثقة المصرف به.

4. البطاقات الذكية :

واحدة من التكنولوجيا الداعمة لعميات الدفع الالكتروني هي البطاقات الذكية، وهي بطاقات دفع بلاستيكية، ولكنها تختلف عن غيرها بوجود شريحة دقيقة مثبتة في البطاقة، قد تكون هذه الشريحة مشغلاً حاسوبياً صغيراً بذاكرة أو مجرد شريحة ذاكرة ، وتستخدم البطاقات الذكية للتدقيق والترخيص ولإجراء العمليات الحاسوبية.[2]

وتتسم البطاقات الذكية بمجموعة من المميزات وهي كالتالي:[3]

أ- السهولة في التعامل.

ب- القدرة العالية على تخزين المعلومات.

ج- تقلل فرص التبادل عن طريق بيانات أكثر و أدق للعميل.

د- سهولة الحصول عليها وذلك عن طريق منافذ الصرف الإلكترونية ومركز للبيع التجاري.

ه- المرونة بوصفها تؤدي دور النقود من مختلف الفئات.

(1) بريكه السعيد وآخرون، تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لام البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البواقي العدد الثاني ، ديسمبر 2014،ص39.

(2) محمد نور صالح الجداية،تجارة إلكترونية، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، ،عمان، 2008 ، ص140.

(3) السيد احمد عبدالخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2008،ص106.

وتكون البطاقات الذكية على نوعين هما :-

أ) بطاقة اتصال مباشر:

يحتوي هذا النوع على صـــفيحة معدنية ذهبية قطرها أنش تقع في المقدمة عندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال إلكتروني ويتم تمرير البيانات عن طريق القرص.

ب) بطاقة اتصال غير مباشر:

في هذا النوع من البطاقات يوجد قرص محفور على البطاقة كذلك يوجد هوائي محفور أيضـــا عليها إذ إنَّ المعلومات تمررمن وإلى البطاقة عن طريق الهوائي إلى هوائي آخر مربوط بقارئ البطاقة أو أي أداة أخرى.[1]

ثانيا:الشيكات الإلكترونية:

الشـيكات الالكترونية بانها رسـالة موثقة ومؤمنة يبعثها مصـدر الشـيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع يحمل توقيعا يمكن التأكد من صحته، اذ لجأت العديد من الدول إلى إصدار نوع جديد من الشيكات يعرف باسم الشـيكات الإلكترونية وذلك من أجل استخدامه كأداة من أدوات الدفع الإلكتروني أثناء القيام بالعمليات التجارية ، والشيك الإلكتروني يمثل وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية: [2]

(الشيك، واسم الدافع، وحساب الدافع، واسم البنك ،واسم المستفيد ،والقيمة التي ستدفع ،وتاريخ الصـلاحية ،والتوقيع الإلكتروني للدافع) ويتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر شبكة المعلومات الدولية، وعملية التحرير هذه تعد الفارق الأساسي بين الشيكات الإلكترونية والشيكات العادية.

الشيك الإلكتروني يتيح عن طريق موقعه الإلكتروني فرصة كبيرة للعميل للتحكم في دفتر شيكاته الخاص به والحصـــول على تقارير إلكترونية فورية عن حركة حســابه على شــبكة المعلومات الدولية، ولقد بدأت فكرة التحول إلى الشــيكات الإلكترونية بعد الدراســات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم أكثر من 500 مليون شيك عادي تكلف إجراءات إعداد وصرف كل واحد منها حوالي منها 79 سنتاً[3]، اذ تسمح الشيكات الالكترونية لمستعملي الانترنت ان يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الانترنت دون ارسال شيكات ورقية.[4]

(1) بريكه السعيد وآخرون، مصدر سابق، ص34.
(2) عدنان إبراهيم سرحان، الوفاء الالكتروني، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة دبي10 12 ماي 2013، ص271.
(3) احمد عبدالله، مصدر سابق، 2010، ص169.
4) محمد صلاح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص24.

وأما فيما يتعلق بآلية التعامل بالشيكات الالكترونية فإنها تمر بالمراحل التالية: [1]

أ- اشتراك المشتري لدى البائع جهة التخليص ويتم فتح حساب جاري له أو يتم الاتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه.

ب- يقوم البائع بالاشتراك أيضا لدى جهة التخليص التي اشترك فيها المشتري اذ يتم فتح حساب جاري له أو ربطه مع أي حساب جاري له ويتم تحديد الشكل التوقيع الالكتروني الخاص به.

ج- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شرائها من البائع وبعد أن يتم الاتفاق على سعرها.

د- يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليصّ.

ه- تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية اذ يتم الخصم من رصيد المشتري والإضافة إلى رصيد البائع.

ثالثاً: التحويلات الإلكترونية:-

هي عملية تتم بين حسابين لدى بنك أخر، اذ يقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة من حساب الزبون وإضافته إلى حساب المستفيد فهي عملية بسيطة تتم في لحظة واحدة بدون فارق زمني بين عملية الخصم والإضافة عند إستخدام القيد عن طريق الحاسوب [2] . أما بالنسبة للتحويل البنكي الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون وسيلة إلكترونية مثل الانترنت ،وقد يأتي ذلك إما بواسطة أمر بسيط صادر عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آخر، او نتيجة إحدى التعاملات الإلكترونية لإجراء عملية التحويل بالشكل آمن اذ يقوم التاجر بتوكيل البنك الذي يقوم بإرسال الانموذج لدار المقاصة الآلية، إذا كانت البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية، والتي تقوم بدورها بإرسال الانموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل أما إذا لم تكن البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية فإن الوسيط يرسل الانموذج للبنك مباشرة، وقد أدى تنظيم هذه العملية سواء من طرف بعض التشريعات أو من البنوك المركزية إلى الاستغناء عن محاولة تطويع القواعد العامة حتى يمكن الإعتراف بقانونيتها [3]، من أهم الآثار الناتجة

(1) وهيبة عبدالرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص20.

(2) باطلي غنية، (محاضرة حول وسائل الدفع ا-لكتروني السنة أولى ماستر)،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014،ص20.

(3) عبدالحق بوعتروس مدخل الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003،ص20.

عن تنفيذ أمر التحويل في إخراج النقود من الذمة المالية للآمر والتسجيل في الجانب المدين في حسابه بمجرد تنفيذ أمر التحويل و في هذا الإطار فإن أثار التحويل الإلكتروني يختلف بحسب العلاقة بين أطراف التحويل المصرفي.

يرى البعض أن أمر التحويل بحد ذاته لا يؤدي إلى إخراج النقود من ذمة الآمر و من ثم فإن الوقت الذي يتم فيه التسجيل في حساب المدين هو الوقت المعتاد فيه قيام الآمر بالتخلي عن النقود موضوع النقل بالشكل حاسم، ووفقا لهذا الراي فإن مجرد إرسال رسالة المعلومات لا تؤدي بحد ذاتها إلى إخراج النقود من الذمة المالية للآمر بالرغم من دخولها تحت سيطرة البنك، إلا أنه يمكن أن يتم الرجوع عن أمر التحويل حتى لو أرسلت الرسالة طالما أن البنك لا يكون مسؤولا عن أي قيد على حسابه بواسطة تحويل إلكتروني للأموال تم بعد أن قام بإعلام البنك عن احتمال دخول الغير إلى حسابه أو فقدانه لرمزه السري [1].

من كل ذلك نستنتج أنه يمكن دائما الرجوع عن أمر التحويل طالما لم يتم بعد التقييد في الحساب، من جهة أخرى وكما هو معروف يعد الالتزام بالسرية المصرفية أحد أهم الالتزامات الملقاة على عاتق البنوك.

رابعاً: المحفظة الإلكترونية:

لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الإعتماد قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية اذ تعمل المحفظة الالكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة باذ بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح والمحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها ولكن هناك العديد من بطاقات الاعتماد والعمليات مقبولة من العديد من التجار عبر الانترنت لذا قامت شركة فيزا ماستر كارت ومجموعة من تجار المحفظات الإلكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى اللغة الانموذجية للتجارة الإلكترونية اذ تم قبول هذا المقياس في عام 1999 ومنذ ذلك الوقت قام العديد من التجار عبر الانترنت بتبني هذه الطريقة. [2]

يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية بما يلي: [3]

(1) محمود مجد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة،عمان، 2012، ص50.
(2) خضر مصباح الطبطبي، التجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص138.
(3)بشرى مذكور، مصدر سابق،ص18.

1- الايجابيات :

أ- سهولة الاستعمال.
ب- تقليص خطر السرقة.
ج- إمكانية اجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي.
د- سهولة الدفع من خلا عدة عملات دون القيام بعملية الصرف.
ه- المراقبة من طرف البنك المركزي.

2- السلبيات:

أ- التكلفة الوحدية للتشغيل.
ب- التكلفة الوحدية للمستعمل.
ج- الوقت اللازم للتعود على استعمالها.

خامساً: النقود الالكترونية (الرقمية):

النقود الآلية تدعى أيضـــا النقود المشـــفرة أو النقود الإفتراضـــية أو النقود الإلكترونية أو النقود المعماة . هذه الأصول هي عبارة عن نقود ونوع من أنواع العملات لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية ، بل إنها افتراضـــية وتتواجد في العالم الافتراضـــي أو فضـــاء الإنترنت، فتقنيا هي عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية وهي مبنية على تقنية " البلوك تشين "* ، هذه الشفرة والتقنية المتقدمة تجعل احتراق هذه العملات والتلاعب بعددها أو قيمتها أقرب إلى المستحيل [2] .

أو هي: معالجة للمدفوعات عبر الأنترنيت اذ تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية وتتم باستخدام الحوسبة والية بأشكالها المختلفة، من حواسيب وهواتف نقالة وبطاقات ذكية أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية [3] ، كما تعرف ايضاً انها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة او ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي اصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف احداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.[4]

* بلوك تشين blockchain هي التقنية مفتوحة المصدر قابلة للبرمجة وغير قابلة للسيطرة أو التحكم فيها وهي في الأساس دفتر تسجيل رقمي للمعاملات

(2) فؤاد حدو، الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين، اطروحة دكتورا مقدمة الى كلية الشهيد أحمد زبانة، 2021 ، ص 31.

(3) بسام احمد الزلمي، دور النقود الالكترونية في غسيل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول،2010،ص55.

4) مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012،ص18.

نستنتج أن النقود الالكترونية عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الإفتراضية لموديعها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب.

أولاً: أشكال النقود الإلكترونية:

تختلف صورة النقود الإلكترونية وأشكالها تبعا للوسيلة التي يتم عن طريقها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية.

كما دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية Digital Money أو العملة الرقمية Digital Currency ، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية Electronic Cash (ecash).

أ) النقود الإلكترونية البرمجية هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الإنترنت، فقد أصبح من الممكن عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج Cash's - استخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الإنترنت، كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الإلكترونية بالإرفاق (Attachment) مع رسالة بريد إلكتروني، ولكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالاً وناجحاً، لا بد من وجود ثلاثة أطراف فيه وهم الزيون ، المتجر ، البائع، والبنك الذي يعمل إلكترونياً عبر الإنترنت، وإلى جانب ذلك، لا بد من أن يتوفّر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه، ومنفذ إلى الإنترنت، كما أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الإلكتروني الذي يعمل عبر الإنترنت.

ب) المحفظة الإلكترونية: Electronic Wallets (EW) قد تكون المحفظة الإلكترونية بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة - رقاقة - حوسبة Chip) يُمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يُمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الإنترنت. ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية للدفع عبر الإنترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الإلكتروني. ومن الأمثلة الموجودة والأكثر انتشاراً هي المحافظ الإلكترونية المؤقتة الممثلة في: بطاقات الهاتف التي تحمل قيمة معينة في شريحتها ، يهتلك بانعدام رصيدها، وهذا النوع غير قابل للشحن مرة أخرى بطاقات أجهزة توزيع السلع الجاهزة، التي تستخدم لحفظ قيم مالية في شريحتها، وهي قابلة للشحن وبهذا فإن المحافظ الإلكترونية (ew) في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية التي تحفظ فيها بطاقات

الائتمان والنقد الإلكتروني والهوية الشخصية. ومعلومات اتصال المالك تُقدَّم على موقع فحص موقع التجارة. [1]

ثانياً: خصائص النقود الإلكترونية :

يتميز النقد الإلكتروني عن أدوات الدفع الاخرى بما يلي: [2]

أ- يحتفظ بالقيمة كمعلومات ية مستقلة عن أي حساب مصرفي .

ب- يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الية .

ج- يسمح بالتحويل عن بعد عبر شيكات عامة كالانترنت أو الشيكات اللاسلكية .

د- لا يستلزم و جود طرف ثالث لإشهار أو مراجعة أو تأكيد التبادل .

ه- يتميز بالقابلية للانقسام و متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تسييرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.

و- مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل النقد الأخرى .

(1) السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010،ص30.

(2) عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص190.

المبحث الثاني

وسائل الدفع الالكترونية المزايا والمخاطر والتحديات

المطلب الاول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

اذ تتطور ت وسائل الدفع الالكترونية مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، اذ ان وسائل الدفع الالكترومي مجموعة من الايجابيات والسلبيات منها مايلي:

1) مزايا البطاقات البنكية:

بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها[1]:

أ- سهولة ويسر الاستخدام.

ب- تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.

ج- تحقق لحامل البطاقة سهولة وأمان على الأموال وما قد يتضمنه ذلك من خطر السرقة أو الضياع.

د- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية اوبطاقة خصم فوري طبقاً لغربة العميل.

ه- سهولة ادارتها مصرفياً اذ لا يمكن للعميل ان يستخدمها بقيمة اكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة.

و- امان الاستخدام لوجود ضوابط امنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الالكترونية.

ز- إمكانية التحويل من رصيد البطاقة الى رصيد بطاقة أخرى عن طريق الات الصرف الذاتي او أجهزة الموبايل العادي او المحمول.

ح- يمكن للعميل السحب من الرصيد الجاري في البنك واضافة القيمة الى رصيد البطاقة عن طريق الات الصراف الالي او أجهزة الموبايل العادية او المحمولة.

ط- تيسر لحاملها السداد من أي عملة كانت وبهذا يستريح العميل من إجراء تداخل العملات وخروجها في بعض البلدان التي بها قيود على تحويل العملة، أو من خروجها أو دخولها.

ي- قد يلتزم التاجر بتخفيض ثمن السلعة لحامل البطاقة عن السعر السوقي حسب الإلتزام.

ك- الاستفادة من الاقتراض من البنك أو الشركة المصدرة وفي هذا تمنح لها الإئتمان المجاني لمدد محددة.

ل- تمكن من إعطاء حق استخدام بطاقة الدفع مثلا لشخص آخر تفيده في حالة السفر أو الطوارئ.

(1) زهير زواش، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، جامعة ام البواقي،الجزائر، 2011،ص97.

م- تمكن هذه البطاقة من إثبات شخصية لحاملها لا سيما في حالة السفر، إن ضياع هذه البطاقة لا يمثل مشكلة لحاملها فليس عليه سوى أن يتقدم بإبلاغ الجهة المصدرة اذ تقوم هذه الأخيرة بصرف بطاقة جديدة وإبلاغ المحلات التجارية ب البطاقة الضائعة.

ن- إتمام الصفقات الفورية بمجرد ذكر البطاقة. [1]

بالنسبة للتاجر[2]:

أ- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها تزيح عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك.

ب- استيفاء رسوم البطاقة وتجديدها وتبديلها عند الضياع أو السرقة.

ج- تحصيل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر عند تسديده لقيمة قسيمة البيع أو الخدمة.

د- الحصول على فرق سعر العملة الأجنبية عند تحويل العملة محليا إليها فهو يأخذ فائدة بيع الصرف عندما يسدد بالعملة الأجنبية ويستلم بالعملة المحلية والتزام بوجود الرصيد الكافي للوفاء مما يجنب البائع المخاطر.

بالنسبة لمصدرها[3]:

أ- استيفاء رسوم إصدار البطاقة وتجديدها وتبديلها عند الضياع أو السرقة.

ب- تعد الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية فقد حقق ستي بنك من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت بليون دولار.

ج- يحصل على نسبة من الثمن عند تسديد العميل ما عليه كأجر لتسديد البنك دينه للتاجر.

د- غرامات التأخير عند عدم السداد ما علي العميل حسب الوقت المحدد.

بالنسبة للإقتصاد:

من البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات لإقتسام الأرباح الضخمة التي تديرها هذه الأخيرة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباحها ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الإئتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب أخر فإن مراقبة التزوير انتقل إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات، ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه، فضلا عن ذلك

(1) يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية، الطبعة الاولى ، المركز القومي للاصدارات القومية، القاهرة، 2012، ص27.
(2) ذكرى عبدالرزاق محمد خليفه، النظام القانوني للبنوك الالكترونية المزايا – التحديات – الافاق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، جامعة الازهر، 2017، ص40.
(3)يوسف حسن يوسف، مصدر سابق، ص27.

فإستخدام هذه البطاقة هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.

2) مزايا النقود الإلكترونية: [1]

للنقود الالكترونية مجموعة من المزايا نذكر منها:

أ- تكلفة تداولها زهيدة أي أن تحويل الأموال الإلكترونية تكون أقل تكلفة بالنسبة للأنظمة البنكية التقليدية.

ب- لا تخضع للحدود أي يمكن تحويلها من أي مكان بالعالم وفي أي وقت وذلك لإعتمادها على الانترنيت.

ج- بسيطة وسهلة الإستخدام أي انها تقوم بتسهيل العمليات البنكية إلى حد كبير.

3) مزايا الشيكات الالكترونية:

أ- دفتر الشيكات الإلكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي.

ب- تقلص من تكلفة الإدارة و الدفع. تسوية المدفوعات.

ج- تسوية المدفوعات عن طريق الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية والتي يتم تسويتها في وقت أطول.

ويمكن بيان اهم مزايا بطاقات الائتمان الاتية: [2]

- تعد أداةً حقيقية للحصول على القَرْض.
- لا يُشترَط لحصولها وجودُ رصيد دائن بالمصرف.
- يمكن معها طلبُ البطاقات الإضافية لأفرادِ الأُسرة.
- يمكن لحاملها شراءُ الحاجيات والخِدْمات بالبطاقة، أو بالحساب.
- معترف بها على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: مخاطر وعيوب وسائل الدفع الالكتروني

(1) محمد العربي ولحسن عبدالقادر، أنظمة الدفع الالكترونية وأزمة السيولة في الجزائر، ملتقى دولي حول: نظام الدفع في البنوك الجزائية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،27-26 افريل 2011،ص11.

(2) بشرى مذكور ، مصدر سابق ، ص 13.

توفر شبكة الانترنت إمكانيات جديدة لشراء الخدمات المالية وإدارة الاعمال المصرفية، بطرق مريحة وامنة في أي يوم وفي أي وقت، لكن آمان الصيرفة عبر الانترنت ينطوي على اتخاذ التدابير والقرارات والخيارات الجيدة، التي سوف تساعد على تجنب مخاطر الخداع المفاجئة والمكلفة، وقبل طلب خدمات البنك الالكتروني يجب على العملاء التأكد من شرعية بنك الانترنت كإجراء اولي للتأمين على ودائعهم وإبقاء معلوماتهم الشخصية آمنة، وكذلك فهم حقوقهم عن طريق طلب الحصول على مزيد من المساعدة من الجهات الرقابية على المصارف.

أولا: تعريف الخطر

عرف الاقتصادى نايت : الخطر بانه "عدم التأكد الممكن قياسه"، والمقصود هنا قياسه باستخدام نظرية الاحتمالات لتحديد درجة عدم التأكد. (1)

ثانياً: مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية

إن استمرارية التتطور ات المتقدمة في مجال المعلوماتية ودور ها المتميز في مجال التجارة ستقود المصارف والمؤسسات المالية حتما نحو الشبكة العالمية للمعلومات – الإنترنت – كما هو الحال في مصارف الولايات المتحدة والمصارف الأوروبية لاسيما البلدان الإسكندنافية وحتى بعض المصارف الآسيوية .

يأتي هذا المشهد المالي المتغير بمخاطر وتحديات جديدة لإدارة المصارف وسلطات التنظيم والإشراف ومن شأنه التأثير على ميزات المصارف الإلكترونية ويحد من التعامل عن طريقها في ظل التحدي التي تواجه الأنظمة الأمنية للمواقع ومن أهم المخاطر التي تواجه العملاء والمصارف الإلكترونية نفسها ما يلي:

1- **المخاطر التنظيمية:** تعترض عملية اداء المهمات التنظيمية ومواكبة آية مستجدات في ميدان العمل سلسلة من الصعوبات، الامر الذي ينذر بسيادة المخاطر وتفشي التداعيات انطلاقا من ان المخاطرة التنظيمية مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة اللاتأكد المتعلقة بالاحداث والنتائج المتوقعة والتي يمكن ان تؤثر بشكل ملموس على اداء المنظمة وتعيقها عن حالة اللاتأكد التي من الممكن ان تحدث تأثيرا ماديا ملموسا على المنظمة وفي ذلك دعوة للقول بان عن تحقيق اهدافها.

وهذه المخاطر التي تنتج من احتمالات الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء (أخطاء المستخدم) أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية (هناك

(1) ايمن احمد محمد شاهين ، مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية ، رسالة- ماجستير ، الجامعة الاسلامية - غزة ، كلية التجارة ، 2013 ، ص23-24.

نوع جديد من المخاطر للمؤسسات التي تؤدي دورا أو تصدر أموالا إلكترونية) بان يمكن اختراق نظم الحاسبات في المصرف بهدف عدم التأمين الكافي للنظم والتعرض للمعلومات الخاصة بالعميل واستغلالها سواء تم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به، لما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة والتي تنشأ عدم ملائمة تصميم النظم عن عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم.

2- **المخاطر التلقائية:** إن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم يؤدي غالبا إلى عدم قدرة مشارك آخر للقيام بتنفيذ التزاماتهم في موعدها. (1)

3- **المخاطر القانونية:** تنطوي المعاملات الإلكترونية المصرفية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف ويمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق المعاملات الإلكترونية بدرجة أسرع مما يمكنها تحقيقه عن طريق المصارف الإلكترونية، ومع ذلك فإنه في بعض الحالات قد لا تكون لدى المصارف المعرفة الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه، سواء كان ذلك بترخيص أم بدونه إذا لم يكن ذلك مطلوبا، وتقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين او القواعد او الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الاموال .(2)

وعندما لا يكون الترخيص مطلوبا فإن المصـــرف الافتراضـــي الذي يفقد الإتصـــال مع الجهة المشرفة في الدولة المضيفة له – قد يجد أن الأمر أكثر صعوبة في البقاء على علم بالتغيرات التنظيمية ونتيجة لذلك فإن المصــارف الافتراضــية قد تنتهك بدون قوانين حماية المســتهلك، بما في ذلك البيانات والأمور الخصوصية، واللوائح الخاصة بالترويج، وإذا تفعل ذلك فإنها تعرض نفسها لخسائر عن طريق الدعاوي أو الجرائم التي لا تجري ملاحقتها بسبب تنازع الاختصاص. (3)

4- **مخاطر التشغيل :** تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم او عدم ملائمة تصميم النظم او إنجاز العمل او اعمال الصيانة او كذلك نتيجة اساءة الاستخدام من قبل العملاء كما في كما يلي:-(4)

(1) Messier, W., Auditing and Assurance Services Asystematic approach, 3rd. ed,Mc- Graw-Hill, Inc., Irwin, Boston 2003 p:103.

(2) وسيم محمد الحداد وآخرون ، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012،ص201.

(3) صالح نصولي واندريا شايختر، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن سبتمبر 2002، ص49.

(4) Thechatakerng, S., the implementation strategic Alliance by Thai firms, un publishing, pH. D thesis university Autonoma de, Barcelona 2003p:37.

أ- عدم التأمين الكافي للنظم : وتنشأ هذه المخاطر عن امكان إختراق غير مرخص لهم لتنظيم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالهم سواء تم ذلك من خارج المصرف او من العاملين بما يستلزم إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق .

ب- عدم ملاءمة تصميم النظم او عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل المتعلقة بالنظم والصيانة الخاصة بها لاسيما عندما يتم الاعتماد على جهات خارجية مما يؤدي الى تسريب المعلومات عن حسابات العملاء او ظهور مشاكل فنية لمستخدمي شبكة الانترنيت ومن ثمَّ فقدان المصرف لمصداقيته لذلك يجب على المصرف مراقبة أداء تلك الجهات

ج- اساءة الاستخدام من قبل العملاء . وتنشأ نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين والوقاية او بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول الى حسابات عملاء اخرون او قيام بعمليات غسيل اموال باستخدام معلومات شخصية او عدم اتباع اجراءات التأمين الواجبة.

5- **مخاطر السمعة**:- يمكن ان تتعرض سمعة البنك لاضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الامان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه ومن اجل حماية البنك من أي اوضاع سلبية يمكن ان تسبب الاضرار لسمعته، فأن هذا البنك يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الاداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الالكترونية.[1]

6- **مخاطر خرق انظمة الامان والحماية :** - إذ إنَّ عمليات الدفع الالكترونية يمكن إختراقها من قبل القراصنة لشبكة المعلومات الا ان التتطور يقدم كل يوم حلولا للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر الى الرمز الشخصي الى برامج مؤمنة الى حوائط نارية [(2)].

7- **المخاطر المصرفية :** يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ومن ذلك مخاطر السيولة وسعر الفائدة ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها[(3)].

8- **مخاطر استراتيجية :** وتنشأ هذه المخاطر من الخطأ الذي قد تقع فيه الإدارة العليا نتيجة تبني إستراتيجيات غير مناسبه لتقديم الخدمات المصرفية وتنفيذها وذلك في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية من جهة اخرى .[(4)]

---

1) صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010،ص263.

(2) ايمن احمد محمد شاهين، مصدر سابق، 2013، ص 23-24.

(3) محمد طاهر عبد لله، تأثير التبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،، 2015، ص60.

(4) محمد طاهر عبد لله ، مصدر سابق، ص161.

ثالثاً: مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني[1]:

هنالك العديد من العوامل التي تعيق نجاح وســـائل الدفع الالكتروني وتؤدي الى انعدام الثقة بالوســـائل الالكترونية الحديثة فرغم ذلك النجاح والراحة التي حققتها هذه الوســـائل فهنالك العديد من العوامل التي جعلت النجاح ناقصـــاً فقد ظهر نوع من الجرائم ترتكب بحق البطاقات البنكية والاعلام الالي مما أدى الى مخاطر عديدة تنجم بالتعامل بهذه الوسائل.

أ- بالنسبة لحاملها :

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل لزيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

ب- بالنسبة للتاجر:

إن حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه، ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات في نشاطه التجاري.

ج- بالنسبة لمصدرها :

أهم خطر يواجه مصدرها هو عدم سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك نفقات ضياعها.

المطلب الثالث: الجرائم الالكترونية الحاصلة بسبب وسائل الدفع

أولا – الجرائم الإلكترونية ومخاطر المعاملات الإلكترونية :

تعد الجرائم الإلكترونية (جرائم الإنترنت) هي النوع الشـائع الآن من الجرائم إذ إنَّها تتمتع بكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم لارتكابها ويمكن تعريف تلك الجرائم بأنها : " الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاســـب الآلي عن طريق شـــبكة الإنترنت وبواســـطة شخص على دراية فائقة بهما ". [2]

وقد كان لظهور وسائل الدفع الإلكترونية عامل مساهم في ظهور هذا النوع من الجرائم كما يلي:

1- **انتحال شخصية الفرد** :تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان أو تاريخ الميلاد أو الضمان الاجتماعي) شخص ما على الشبكة الإلكترونية أسوء استغلال، من أجل الحصول على بطاقات

(1)حيدر كامل مجيد، أثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دانير، العدد22، 2013،ص845.

(2) منير محمد الجنبيهي وآخرون ،جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2004 ، ص 13.

بنكية ائتمانية، إذ إنَّ تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الإنترنت غالبا عن طريق الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة.[1]

2- **جرائم السطو على أرقام البطاقات:** أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الإنترنت عملية سهلة ،لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو بعدم نشرها أو لعدم استخدامها. [2]

3- **غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية:** غسيل الأموال هي عملية تحويل المصدر غير المشروع للأموال كالمخدرات إلى أموال مصدرها مشروع كالتجارة بالسيارات وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينة بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة ،فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أموال.[3]

كذلك يعد الإنترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة أنها أسهل استخداما وأيسر في التعامل مع البنوك، وضغطة مفتاح تفتح له أفق الدخول في حسابات وأنشطة مالية مصرفية من أي مكان ،فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الإلكتروني للأموال عن طريق جهة في المصارف بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالمصارف ،ثم تحول إلى فروع عدة في بلدان مختلفة [4].

4- **السبل بالقوة الإلكترونية:** اذ يتم استخدام الحاسوب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها ، وذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسوب ،أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.[5]

كذلك من العوامل المعرقلة لتتطور وسائل الدفع الإلكترونية بالمصرف المركزي، وتتمثل هذه المخاطر في:

---

(1)منير محمد الجنبيهي ، مصدر سابق، ص42.

(2)يداوي مصطفى ،غسيل الأموال الإلكتروني ،مجلة آفاق ،الجمعية العلمية الثقافية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة، العدد 50 ،سبتمبر 2005 ،ص 61.

(3) يداوي مصطفى ،مصدر سابق ، ص261.

(4)عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك/ الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص 261.

(5)هدى قشقوش ،جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1992 ،ص105

المخاطر التنظيمية: تتعلق بعلاقة المصارف الإلكترونية بالمصرف المركزي إذ إنَّ النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية وغير مصرفية يجعل كثيراً من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية. (1)

ثانيا – جرائم البطاقات البنكية :

الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب استعمال البطاقات البنكية: فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين المصرف ، وذلك بطبيعة الحال للحصول على أموال بأي طريقة كانت، ومعظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

أ- تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي: وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.

ب- إساءة استعمال بطاقات الوفاء: قد يقدم العميل بشراء السلع والخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه المصرف أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه المصرف وإنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.

ج- استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها: لكل بطاقة مدة صلاحية معينة وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل بردها للمصرف أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة عدهُ جزما. (2)

د- استخدام البطاقة الملغاة: قد يقوم المصرف أحيانا بإلغاء البطاقة ووفق عملها ووفقا لذلك يطلب من العميل ردها، ففي حال امتنع العميل عن ذلك (ردها إلى المصرف)ويقوم باستعمالها ،فإن ذلك يعد اعتداء على مال الغير لأن العميل سيوهم التاجر بملكيته البطاقة وبائتمان مالي لدى المصرف مستعينا بالشهادة الصادرة من المصرف والتي تقر بموجبها بائتمان للعميل. (3)

ه- إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيك: تقوم الجريمة هنا عندما يقوم الجاني بإصدار شيك للتاجر الذي اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه المصرف .

ثالثا : التحديات التي تفرزها وسائل الدفع الإلكترونية:

(1) حجازي بيومي عبد الفتاح ،النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية ، دار الكتب القانونية، الطبعة الثانية، مصر، 2007 ،ص 334

(2) نفس المصدر، ص105.

(3)سامح محمد عبد الحكيم ، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان –جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني – ،دار النهضة العربية القاهرة ، 2003 ، ص 72

إن المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الإلكترونية ليست وسائل مثالية بالنسبة للمصارف فكما لها مزايا ساعدت في تحسين المعاملات المصرفية فهي أيضا تعاني من عيوب ومخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور ومنها على المعاملات من ثم يجب اتخاذ الحيطة والحذر عند استعمالها في المعاملات ويمكن ذكر أهم مخاطر وعيوب هذه الوسائل فيما يلي :

1- **البطاقة البنكية:** بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية فهي تفرز جملة من العيوب والمشاكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها وأهم هذه المشاكل ما يلي :

- بالنسبة إلى حاملها[1]:

أ- أوضح هذه المخاطر الميل لزيادة الاقتراض عن طريقها أو زيادة الائتمان بما يتجاوز قدرته المالية.

ب- حامل البطاقة ملزم بسداد ما اشترى منها لو ضاعت أو سرقت منه إلى حد معلوم حسب القوانين المنظمة لعملائها.

ج- هذه البطاقة تشعر حاملها بالغنى الوهمي.

د- المشكلات التي تنشأ من عدم السداد لحامل البطاقة في الوقت المحدد ووضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يسبب إرباكا لحاملها. [2]

- بالنسبة لمصدرها أو ما ينوبه[3]:

أ- مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه.

ب- عدم وجود رأسمال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية ،الأمر الذي يشكل خطر على سيولة المصرف.

ج- يتحمل المصرف المصدر للبطاقات نفقات ضياعها.

د- قد تقوم مؤسسات غير مصرفية بإصدار بطاقات ذكية ،لكن لا تفرض عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف الرقابة عند عرضها لبرنامج البطاقة ذات القيمة المخزنة ،مما يثير قلق المراقبين بشأن المحافظ الإلكترونية التي تضم مؤسسات إصدار غير مصرفية لا تتمتع لمراقبتهم .

ه- يسجل استمرار قلق المستهلك حول سرية المعلومات الشخصية المخزنة في البطاقة الذكية والذي يمثل عقبة أمام انتشار استخدام هذه البطاقات .

(1) عبد الهادي النجار، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، المكتبة العصرية،2011 ، ص ص 51-58.

(2) أحمد سفر ، مصدر سابق ، ص 183.

(3) عبد الهادي النجار ، مصدر سابق ، ص59.

و- من الناحية القانونية فعن البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم الشبكات والحوالات وغيرها، لأن المستخدم فيها لا يستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الإثبات .

ز- تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة الاختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات ومجهز بها بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا لكن أكبر مالشكل تواجهه وسائل الدفع الإلكترونية هو تسارع استعمال هذه الوسائل منذ سنوات دون أن يواكبها تنظيم قانوني يناسب تحديدها فهي محرومة من الحماية القانونية التي تتمتع بها وسائل الدفع التقليدية مما يجعلها تخفي حزمة من المشاكل والنزاعات التي تتطلب سرعة في حلها ولعل أهمها إشكالية الإثبات لعدم اعتمادها على دعامة ورقية.

ح- فبالرغم من كل المجهودات من جانب الفقه والقضاء في دول العالم للتوسع في تفسير النصوص[1]

2- **النقود الإلكترونية:** للنقود الإلكترونية مخاطر أمنية قانونية مالية وهي مايلي :

أ- **المخاطر الأمنية :** يعد البعد الأمني أهم الموضوعات التي تقلق المتعاملين بهذه الوسيلة والجدير بالذكر أن هذه المخاطر لا تتعلق بالمستهلك فقط، وإنما تمتد للتاجر ومصدر البطاقة الإلكترونية المملوكة للمستهلك أو التاجر للسرقة أو التزييف، وقد يتم التزوير عن طريق تعديل البيانات المخزنة على البطاقة الإلكترونية أو على البرمجيات أو على القرص الصلب، وقد يحدث الخرق الأمني إما نتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع الإنترنت ولا ننسى القرصنة الإلكترونية ،فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة .

ب- **المخاطر القانونية:** علاوة على المخاطر الأمنية ،من المتوقع أيضا أن تثير النقود الإلكترونية بعض المخاطر القانونية منها:

- انتهاك القوانين واللوائح مثل غسيل الأموال.
- إنشاء أسرار العميل وانتهاك السرية. [2]
- من المسائل المهمة أيضا والتي تتعلق بالمخاطر القانونية في مدى وضوح وشفافية الالتزامات الخاصة لكل طرف فعلى سبيل المثال سوف تثار مسألة المسؤولية القانونية للأطراف المختلفة في حالة التزييف والغش.

(1) مركز البحوث المالية والمصرفية ، البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المجلد السابع ،العدد الرابع للأكاديم.ية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1998 ، ص 45.

(2) أحمد سفر ، مصدر سابق ، ص 185

- انتشار النقد الإلكتروني يؤدي لزيادة التهرب الضريبي. [1]

ت- المخاطر المالية:

- انخفاض عرض النقد من قبل المصرف المركزي:

يؤدي التمادي في استعمال النقد إلى تقليص ميزانيات المصارف المركزية إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد تنخفض ويؤدي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي. [2]

- انخفاض عائدات إصدار النقد:

تأثيرات انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل المصرف المركزي هو أنه خلال عائدات

إصدار النقد ،تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي تشكل مطلوبات البنك المركزي التي لا يترتب عليها فوائد. [3]

- تقليص دور البنك المركزي كمسير للسياسية النقدية:

قد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة لكن الحاجة إليه قد تنخفض بسبب نقص طلبات البنوك التجارية للسيولة من البنك المركزي .

- الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليا السوق المفتوحة:

إن التوسع في استعمال النقود الية يقلص ميزانية البنوك المركزية بالشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يفيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة أو عمليات التعقيم. [4]

المبحث الثالث

الاطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بوسائل الدفع الالكتروني

(1) بسام نور ، النقد الإلكتروني والبطاقات الذكية والنقد الرقمي ، تاريخ الإطلاع 28 مارس 2013 على الموقع الإلكتروني www.c4arab.com

(2) إبراهيم العيساوي ، التجارة الإلكترونية ، المكتبة الأكاديمية ، مصر ، 2003 ، ص 92 .

(3) أحمد سفر ،مصدر سابق ، ص ص 57 -58.

(4) توفيق شنبور ،أدوات الدفع الإلكترونية –بطاقات الوفاء- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، الجزء الأول ،الجديد في التقنيات المصرفية ، لبنان ، 2002 ، ص 11.

المطلب الاول:- الاطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية:

أولاً: النمو الاقتصادي : في البداية نتطرق الى مفهوم الناتج المحلي الاجمالي اذ هو اجمالي القييم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. أسماء اخرى للناتج المحلي الاجكالي بطريقة الانتاج: الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة المضافة او النتاج المحلي الاجمالي بالقيمة النهائية[1]، يعد النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتتطور ه؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم .. ومن ثمَّ صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر[(2)].

أولاً : بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو[(3)]:

1- **مفهوم التخلف الإقتصادي:** يظهر التخلف الإقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه إنخفاض حجم النشاط الإقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتتطور الإقتصادي إذا كان معدل إنخفاض الدخل الوطني أقل من معدل إنخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي :

- إنخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
- خصائص عناصر الإنتاج.
- خصائص النشاط الإقتصادي

2- **مفهوم النمو الإقتصادي:** يعد مفهوم النمو الإقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الضرفية للإنتاج ومن ثمَّ نستطيع القول أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي.

(1) مهند بن عبدالملك السلمان وآخرون، دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الاجمالي)، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016، ص7.

(2) طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2021، ص2.

(3) مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م، ص44.

3- **مفهوم التنمية الإقتصادية:** النمو هو التحسن الكمي لمجمل الإقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن إستمراره.

ويمكن تعريف التنمية على أنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي إستناداً إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية ".

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الإقتصادي، حيث أن التنمية الإقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر افنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج. الأمر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية.

ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحاب بالسعي إلى:

أ- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

ب- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

ج- ضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للإستثمار.

ثانياً:- عناصر النمو الإقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال كما يلي[1]:

1- العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، النظرة الإقتصادية الكلية، أقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1981، ص345.

2- رأس المال : يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين"[1].
بالإضافة إلى العمل يعد رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

ثالثاً:- قياس النمو الإقتصادي[2]:

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد ومن ثمَّ فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1- الناتج المحلي الاجمالي: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج المدة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.
كما أن لكل دولة عملتها الوطنية ومن ثمَّ لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.
2- الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتتطور السكان- ويعد هذا المقياس قياساً عينياً للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.
لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية .
كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية.

رابعاً:- أهمية تحليل النمو الإقتصادي:

نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن[3]:

1- بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة ومن ثمَّ فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية

(1) برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1989، ص451.
(2) زكريا مسعودي وآخرون، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام انموذجي FMOLS و ECM – دراسة قياسية للمدة (1980-2017)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد السابع، 2019، ص120.
(3) عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد الاول، 2005، ص 34 و ص37.

للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة ومن ثمَّ فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

ثانياً : الاستثمار :

الاستثمار من وجهة النظر المصرفية هو توظيف الاموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل تغطي مبلغ المستثمر وعلاوة المخاطرة وتتجاوز معدل التضخم.

يعرف ايضا هو توجيه اصول المصرف المملوكة (المتوفرة) او المقترضة (التي يمكن توفيرها) الى مجالات انتاجية لتحقيق ايرادات كافية تغطي تكاليفهما وهامش المخاطرة فيها وهامش التضخم المتوقع اضافة الى تحقيق عائد ايجابي اضافي[1].

كما ويعرف الاستثمار هو قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة.

انواع الاستثمار[2]:

1- يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله الى:

أ- **استثمار مباشر:** وهو الاستثمار في جميع انواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم الى الدولة..

ب- **استثمار غير مباشر:** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء اوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع..

2- من حيث دوافعه الاقتصادية على اطراف الاستثمار الرئيسية، فهي:

أ- الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها..

(1) عبدالسلام لفتة سعيد ، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، 2012، ص: 243.

(2) حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006، ص5.

ب- **الاستثمار الخاص:** وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي او العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود الى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية، وازاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم الى قرية، بقي استثمار القطاع الخاص محدودا ازاء الاستثمار الاجنبي.

ج- **الاستثمار الاجنبي:** هو الاستثمارات الخارجية التي اصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال.

ثالثاً: الاستهلاك:

الاستهلاك هو استخدام سلع أو اتلافها، يمكن النظر الى المستهلك على انه الهدف او انه الهدف او الغاية الاساسية لكل النشاط الاقتصادي.

ويعرف الاستهلاك ايضا كل ما ينفقه افراد المجتمع على مأكله ومشربه ومسكنه... الخ وما ينفقه على التكافل الاجتماعي(1).

ويعرف الاستهلاك ايضا بانه الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء او استخدام او الانتفاع من منتج او خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود الى تحقيق ذلك الفعل[2].

ويمكن تعريف الاستهلاك بانه النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الاحتياجات والرغبات خلال مدة معينة وهي في العادة سنة تقويمية، ويشمل استهلاك الدولة من البضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والادوات المنزلية بالاضافة الى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن، إذ إنَّ تأثير النشاط النقدي والمصرف الالكتروني على السلوك الاستهلاكي ، ذلك ان هناك كثيراً من العوامل النقدية البحتة التي يمكن ان تؤثر مباشرة في دالة الاستهلاك مثل سعر الفائدة و كمية النقود والمستوى العام للأسعار كما ان هناك بعض العوامل الحقيقية اللسيقة لتلك الدالة او الخارجة عنها (متغيرات خارجية) والتي تتأثر بالعوامل النقدية بطريقة غير مباشرة مثل العوامل الهيكلية وتوزيع الدخل والزمن ولنبدأ أولا بتحليل العوامل النقدية والمصرفية او التأثيرات المباشرة ثم ننتقل ثانيا الى التأثيرات غير مباشرة[3].

(1) دعاء نصيف جاسم الطائي ، أثر نظام الدفع الالكتروني في تعزيز الادخار في العراق ، رسالة مقدمة الى جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد جزء من نيل شهادة الماجستير ، 2021 ، ص61.
(2) كامل البكري و آخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2000،ص 55.
(3) دعاء نصيف جاسم الطائي ، مصدر سابق ،ص62.

1- ان أول المتغيرات النقدية التي تؤثر في مستوى الاستهلاك هو سعر الفائدة فسعر الفائدة يمارس تأثيراً معيناً على الطريقة التي سيتصرف بها الافراد بالنسبة لدخولها بين الاستهلاك والادخار حيث ان سعر الفائدة ليس حاسماً اذا لم يصاحبه زيادة في عرض وسائل الدفع فارتفاع اسعار الفائدة لا يدفع الافراد الى الاقلال من استخدامهم وزيادة ادخارهم فزيادة عرض النقود من جانب المؤسسات المصرفية وتسرب تلك الزيادة في الشكل انفاق عام او خاص سوف يؤدي الى زيادة حجم الدخول النقدية الموزعة، وفي تلك الحالة فقد يعد سعر الفائدة عنصر جذب لهذه الدخول الاضافية نحو الادخار.

2- المتغير الثاني الذي يمكن ان يؤثر على الاستهلاك الكلي هو المستوى العام للاسعار لاسعار السلع والخدمات أي يزيد من سرعة تحويل النقود الى سلع وفي مثل هذه الحالات لا يمكن ان يحدث التقاء بين حركة التيارات الحقيقية وحركة التيارات النقدية .

3- والمتغير النقدي الثالث الذي يمكن ان يؤثر في الاستهلاك يتمثل في كمية النقود فكلما زادت السيولة النقدية لدى الافراد أي ان محفظتهم المالية قد غلب عليها الاصول النقدية السائلة وشبه السائلة فأن هذا سوف يشجع الافراد على زيادة انفاقهم والاستهلاك.

ومما اتضح اعلاه ان أثر وسائل الدفع الالكترونية على الاستهلاك، ان القوة الشرائية التي يمكن ان تتجه الى الاستهلاك قد جاوزت المفهوم الضيق للسيولة النقدية والتي تتمثل بالنقود القانونية والنقود الائتمانية، ليتسع نطاقها ويدخل فيها كل اصل نقدي او مالي في تلك الاصول المكونة للسيولة العامة للاقتصاد ومن الصعب في الاقتصاد المعاصر انكار الاشكال العديدة من الاصول او طرق التمويل الممثلة للقوة الشرائية والتي يمكن ان توجه الى الاستهلاك وهي قوة بعيدة كل البعد عن الدخول الحقيقية الموزعة في صورة نقدية نتيجة مساهمة الافراد في عملية الانتاج، ومن اوضح الامثلة على ذلك ظاهرة الائتمان الممنوع لشراء السلع الاستهلاكية والذي من اهم صوره البيع بالتقسيط ونظام بطاقات الائتمان وبطاقات الوفاء.

حيث ينحصر مدى رضا المستهلك عن الدفع الالكتروني للمؤشرات التالية :

أ- **الكفاءة :** يقصد بها كفاءة اتمام المعاملات من خلال وصول الخدمات المصرفية الالكترونية الى المستهلك بدون بذل أي جهد او فرض تكاليف اضافية.[1]

ب- **الموثوقية :** ان ثقة العميل بالمصرف من ناحية تقديم الخدمات بالوقت الحقيقي مع فرض الرسوم العادلة مقابل ذلك.

ج- **السهولة :** تتوقف سهولة استخدام التقنيات الحديثة الخاصة بنظام الدفع الالكتروني على المهارة والخبرة الطويلة التي يتمتع بها مشغلو النظام لان الافتقار الى المعرفة المهنية للمدفوعات

1) Ming Wendy, Yen Teoh, Chong, Siong Choy, Lin Binshan Lin, Chua Jiatwei, factors affecting consumers perception of electronic payment: an empivical analysis, VOL.23, NO.4, 2013 ,p:471.

الالكترونية تؤثر سلباً على ثقة العميل بهذه النظم، لان عدم فهم الاجراءات الخاصة بالاستخدام يؤدي الى ابتعاد المستهلكين عن اداء علميات الدفع الالكتروني.[1]

د- **الأمان :** وهو مجموعة من الاجراءات والبرامج التي يتم تنفيذها لغرض معرفة أو التأكد من مصدر المعلومات وضمان خصوصيتها وسلامتها، اذ يعد من العوامل المحددة لشأن قرار المستهلك بأستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية الذي يصنف الى ثلاثة اصناف اذ يمثل عقبة امام استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية لتأثيره وانعكاسه على انظمة الدفع الالكتروني .[2]

- **الامان الاول :** يتعلق بالأنظمة والمعاملات القانونية
- **الامان الثاني :** يتعلق بوسائل الدفع الالكترونية والاليات المستخدمة في خزن ونثل المعلومات.
- **الامان الثالث :** الخاص بالجوانب التقنية التي تتعلق أو تتضمن الدقة والسرية في المعاملات.

ويلاحظ ان حماية المستهلك من المبادئ الهامة في التجارة الالكترونية، لاسيما وانه قد يتعرض لعمليات الغش في ظل تعامله مع شبكة الانترنت، والتي تكون الغلبة فيها للشركات القوية التي تكرس اموالاً للدعاية والاعلام من خلال هذه الشبكة، ولهذا يتصور وقوع المستهلك في التجارة الالكترونية ضحية للغش تماماً مثل المستهلك في التجارة التقليدية.[3]

رابعاً: الائتمان المصرفي :

تعتبر وظيفة مراقبة الائتمان من الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، إذ يعمل على التحكم في الائتمان وتوجيهه إلى قطاعات معينة، لهذا فانه يستعمل أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وتتمثل هذه الأدوات في أدوات السياسة النقدية المباشر (كمية وكيفية) غير مباشرة.

ومع ظهور النقود الالكترونية، يبدو أن أي محاولة يقوم بها البنك المركزي للتوجيه ستكون بلا جدوى، وذلك بسبب الاتجاه المتزايد للبنوك لإصدار مثل هذه النقود، كما أن خدمات المدفوعات الالكترونية المقدمة عبر الانترنت غالبا ما يصعب السيطرة عليها او توجيهها، ذلك لان الانترنت ماهي إلا شبكة معلومات ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تعترضها حدود سياسية أو عوائق اجتماعية.

وبافتراض أن حكومة ما أصدرت تشريعا يقيد أو يمنع المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت فلنا أن نتوقع ان يتجه جمهور المتعاملين في هذا البلد الى البحث عن فرص التعامل في الخارج لتحقيق

---

1) دعاء نصيف جاسم الطائي،مصدر سابق، 53.

2) Kombo, felix, Korau, Michal, Belas, Koraus, Koraus, Anton, "electronic banking security and cutok satisfaction in commercial banks", Journal of security and sustainability lssues, vol.5, No.3, 2016, p:206.

3) عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008،ص527.

مكاسب لمعاملاتهم المالية. ان طبيعة شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر ارصدة المعاملات الالكترونية، وهذا ما قد يؤدي الى تخفيف قبضة البنك المركزي في توجيه الائتمان[1].

كان ظهور التاجر المتخصص بمثابة الولادة الفعلية لاقتصاد التبادل والمقايضة ، حيث تعددت حقوقه وواجباته. هو دائن أحيانًا وأحيانًا مدينًا ، وغالبًا ما يكون دائنًا ومدينًا في نفس الوقت – هو دائنًا عندما يكون له حقوق قبل الآخرين، ويكون مدينا عندما يكون عليه التزامات تجاه الآخرين - ومن هنا نشأت الحاجة إلى الائتمان و سرعة وسهولة تداول الحقوق. وبهذا المعنى ، فإن الائتمان والديون هما نفس الشيء ، أو أنهما وجهان تقريبًا لعملة واحدة ، وهو الالتزام بالدفع في المستقبل. من وجهة نظر الشخص الذي سيتم الدفع له في المستقبل ، يعد هذا الالتزام بمثابة ائتمان ، أي حق يدفعه شخص آخر ، ولكن من وجهة نظر الشخص الملزم بالدفع في في المستقبل ، هذا الالتزام هو "دين" قبل شخص آخر. يمنح المُقرض الائتمان ويلتزم المقترض بدين.[(2)]

تبدأ هذه العملية بمجموعة تحليل وتقييم المعلومات المطلوبة لتحديد كفاءة الائتمان الخاص بالمقترض الذي يطلب الائتمان من لدن المصرف، وبعد انتهاء تحليل الائتمان وتحديد المقترض ضمن مجال الختطور ة المقبولة، يقترح موظف الائتمان هيكل قرض للمصادقة عليه وذلك للحفاظ على قوة القرض وحمايته ضد نقاط الضعف المحددة عند المقترض، وتنتهي العملية عند عملية تحديد وتقدير الختطور ة للائتمان والمصادقة على القرض (او رفضه)، فسياسة الائتمان الخاصة بالمصرف ومعايير واجراءات الاقراض التي توفر المقاييس الواقية لهذه العملية وبذلك يقيم ميل المصرف للختطور ة سواء كان مقاوما للتغيير (حذر) ام مغامرا.

يجب على سياسة ومعايير الائتمان ان تحدد الغايات المقبولة للقرض وانواع القروض وهياكل القروض الصناعات التي يروم المصرف اقراضها بالاضافة الى انواع المعلومات التي يتحتم على المقرض الحصول عليها وتحليلها، فهذه السياسة والمعايير تساعد بعمل اطار ومتطلبات وحدود التفاوت المسموح به (السماح) للاقراض والتي سينهمك بالعمل بها كافة موظفوا الائتمان، ويجب على المقرض ان يستوعب نظام ادارة المخاطر الائتمانية للمصرف ودوره / دورها فيه وذلك لانه / انها سيشارك / تشارك في نشاطات الاقراض - التحليل والضمان والمراقبة، وصور الائتمان كثيرة ومتعددة

1) محمد سعدو الجرف ، النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، مؤتمر الثانون والحاسوب، 12-14 تموز، جامعة اليرموك، الاردن، 2004.

(2) زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003 م، ص77.

على ان اهمها هي القروض التي تقدمها البنك للعملاء، سواء كانت هذه القروض مضحوبة بضمان شخصي ام عيني ام غير مضحوبة بضمان، وسواء كانت قرضاً مباشراً كتقديم نقود للعميل ام كانت مجرد وعد بالقرض.[1]

وتصنف القروض حسب السياسة الائتمانية الى القروض مقابل خصم الاوراق التجارية، القروض مقابل الرصيد المدين في الحساب الجاري، السلف والقروض قصيرة الاجل.[2]

1- عملية بدء وتحليل الائتمان :

ان الهدف من عملية بدء وتحليل الائتمان هي لضمان ان القروض تمتد بالطريقة التي يماشي فيها المصرف الخطوط الارشادية لسياسة الائتمان وان معايير واجراءات الائتمان المثبتة فيها يمكن رؤيتها في كل المناطق الجغرافية التي ينشط فيها المصرف، و أن سياسة الائتمان المحدثة بصورة دورية وحسب الحاجة يجب ان توضح ما هي ، انواع القروض المقبولة للمصرف وما هي غايات، اتجاه، ضمان، هيكل وكفالات القرض التي سيقبلها المصرف في نشاطات الاقراض خاصته، وبعبارة أخرى، أن سياسة الائتمان تثبت متطلبات البداية التي يجب على كل مقترض بعيد النظر ان يلتقي معها.

إنَّ عملية بدء وتحليل الائتمان يجب ان تتبع تدفق عملية تشخيص انموذجي ابتداء بعرض الزبائن المحتملين وجمع البيانات تتبعه مطابقة وتحليل وقياس المخاطر ومن ثم الانتقال الى سلسلة من تقييم المخاطر المحددة واعمال تسكين المخاطر للتحضير الى قرار الائتمان.[3]

2- معايير الائتمان

إنَّ معايير الائتمان هي العملية التي يتولى فيها المصرف تنظيم التسهيلات الائتمانية لتقليل المخاطر الى الحد الادنى وتوليد عائد افضل، بتقديم المخاطر التي تفترضها المصارف، ان هيكل او تنظيم الائتمان يشمل مدة واجل القرض والضمان المطلوب والتسديد المطلوب وتوقيت دفع الفوائد ومتطلبات الابلاغ.

ان افضل تطبيقات عملية وضع معايير الائتمان تشمل بعض الفقرات الواقية للمصرف لتسكين وتخفيف المخاطر زيادة احتمالية اعادة وتسديد القرض، مثل هذه الوقايات تشمل التحقق من التدفق النقدي للالتقاء

1) بلال الانصاري، عمليات البنوك ، الطبعة الاولى، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2017، ص119.
2) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الطبعة الاولى، دار الانموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011،ص285.
3) USAID-Funded Economic Governance II Project Credit Risk Workshop – Intermediate March 2006 .p:8.

مع متطلبات اصلاح وخدمة القرض واتفاقيات القروض المناسبة للحفاظ على مكامن القوة عند المقترض وتحديد مكامن الضعف عنده ومتطلبات التحقق من الضمان أو الكفالة وكفايته لتوفير مصدر اعادة وتسديد ثانوي او حتى من لدرجة الثالثة.

وتشمل اجراءات ضمان القرض ايضا الابلاغ المطلوب عن المقترض اثناء مدة القرض، فكلما زادت المخاطر المثبتة في الائتمان، تكون الحاجة الى المعلومات مطلوبة أكثر وتكرار المعلومات يكون اكبر، ان هذا الابلاغ يشكل قاعدة لمراقبة القرض بعد الانفاق.

ان تنظيم القرض يستند على تحليل أسس الائتمان الاربعة ويجب ان يقر بموافقة سلطات الائتمان واجراءات المصادقة على القرض المثبتة في سياسة القرض.

3- عناصر الائتمان :-

يجب أن يتوافر في الائتمان أربعة عناصر أساسية على الأقل لكي يعد ائتماناً، فهي المكونة له ولو لم تكن موجودة لما كان هناك ائتمان، وهذه العناصر هي[1]:

أ- **علاقة مديونية :** وجود دائن (مانح الائتمان) ووجود مدين (متلقي الائتمان) ، وتوافر الثقة بينهما.

ب- **وجود الدين نفسه :** وجود المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين حيث يتعين على المدين أن يقوم برده إلى الدائن ، وهنا يظهر الارتباط بين الائتمان والنقود .

ج- **الأجل الزمني للدين :** الفارق الزمني هو العنصر الجوهري الذي يفرق بين المعاملات الفورية الآنية والمعاملات الائتمانية الآجلة .

د- **المخاطرة :** وهي سبب حصول الدائن على دينه مضافاً إليه الفائدة نتيجة انتظاره على المدين ، فالفائدة هي ثمن المخاطرة عن احتمال عدم قيام المدين بسداد الدين.

4- أنواع الائتمان :-

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير متعددة[2]:

أ- بحسب الغرض منه: وينقسم الى:

- ائتمان استثماري: غالبا ما يكون ائتمان طويل الأجل وتمثل السندات[3] الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (أراضي، منشآت ...)

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 م، ص 18.

(2) جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1987 م، ص 344.

(3)لسند هو صك مديونية تستخدمه الشركات كوسيلة للاقتراض، الدائن هو الذي يشتري السند والمدين هو مصدر أو بائع السند . و يتعهد مصدر السند أن يدفع لحامل السند فائدة أو (كوبون) محدد مسبقا طول مدة السند وأن يرد القيمة الاسمية للسند عند حلول تاريخ الاستحقاق .

- ائتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأس مالها العام او الجاري (أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...) ويكون عادة ائتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الأذنية الأداة المناسبة لتداوله[1].
- ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الموجه لتمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية، ثلاجات، سيارات، ...الخ) عادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل.

ب- حسب أجل الائتمان: وينقسم وفقا للمدة إلى:

- ائتمان قصير الأجل: يقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية والتجارية في مدة قصيرة لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل. ومن الصور الشائعة لهذا النوع أذونات الخزينة التي تصدرها الدولة[2].
- ائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته عادة ما بين سنة و 5 سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات، ...الخ) كذلك احتياجات الأفراد في السلع الاستهلاكية[3].
- ائتمان طويل الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، و تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، أو إقامة مشاريع جديدة تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة[4].

ج- بحسب شخصية متلقي الائتمان: وينقسم الى:

- ائتمان خاص: وهو الذي يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.
- الائتمان العام: وهو ما يعقده الأشخاص العامة كالدولة وإداراتها المختلفة.

د- بحسب ضمان الدين: وينقسم إلى:

(1)جميل احمد توفيق و علي شريف بقة، الادارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998 م، ص 388.
(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 م، ص 57.
(3) محمد صالح الحناوي و ابراهيم اسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999 م، ص 294.
(4) عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، ادارة الاتمان، دار وائل للطباعة ، عمان، الاردن، 1999 م، ص 104.

- ائتمان شخصي: في هذا النوع من الائتمان لا يقدم المدين اية ضمانات لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا المستند إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومتانة مركزه المالي).
- الائتمان العيني: ففي هذا الائتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا لائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة.

5- أسس منح الائتمان :-

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي[1]:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على الشكل أرباح صافية.

ج- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم "[2].

(1) عقل مفلح محمد ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الاردن، 2011 م، ص 82-84.

(2) عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 م، ص 140.

المطلب الثاني: علاقة وسائل الدفع الالكترونية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

اثر وسائل الدفع الالكترونية على الاستثمار:

ساعدت وسائل الدفع الالكترونية على تطور التجارة الالكترونية والتسوق الالكتروني وهذا بحد ذاته ساهم في زيادة المشاريع الصغيرة التي تعمل على ايصال وبيع السلع للمستهلكيم بشكل الكتروني ولذلك نشأة مشاريع صغيرة كثيرة مهمتها التعامل بالبيع الالكتروني والتسديد يكون عن طريق وسائل الدفع الالكترونية بعد انتشارها بشكل كبير عن طريق تفعيل التكنولوجيا الحديثة وتحويل من والى المستثمرين لذلك زاد عدد مشاريع الاستثمار، وهذه المشاريع الربحية فيها مضمون وسريع حيث اصبح مقدار الربح كبير مما ولد دافع للتوجه نحو الاستثمار في المشاريع الالكترونية والتسويق عن طريق وسائل الدفع الالكترونية.

اثر وسائل الدفع الالكتروني على الاستهلاك:

أن انتشار وسائل الدفع الالكترونية من خلال السهولة والكفاءة والموثوقية وتميزها بالشراء عن بعد من الاماكن التجارية دون الانتقال وبذل الجهد في البحث عن الاغراض المراد شرائها لذلك وفرت هذه الوسائل الشراء بيسر وتكاليف اقل كون المشتري يستطيع شراء اي سلعة الكترونية وبكلفة اقل دون الحاجة الى الانتقال وطلب السلغة من البائع لذلك هذه المزايا التي ذكرناها وفرت زيادة بالاستهلاك لان المستهلك اصبح باستطاعته شراء السلع بتكاليف اقل وايصالها الى المستهلك مباشرتاً.

اثر وسائل الدفع الالكترونية على الائتمان المصرفي :

ان انتشار وسائل الدفع الالكترونية مع بقاء الاموال داخل المصارف من خلال انتقالها من حساب الى حساب عن طريق المشتري والبائع الذي يستخدمون وسيلة الكترونية هذا بحد ذاته يوفر سيولة واحتياكيات هائلة داخل المصارف وهذه يمكن ان تستخدم في التوسع ومنح الائتمان (القروض) كون الزبائن لايطلبون الاموال بصورة سائلة انما تطلب عن طريق حوالات من حساب اثناء عملية البيع والشراء وبالتالي سوف تصبح كافة االموال موجودة في الحسابات المصرفية وهذه الاموال الموجودة في المصارف يمكن ان تساهم البنوك بالنوسع بالائتمان لتوفير سيولة عالية جداً في المصارف.

الفصل الثاني

تحليل تتطور وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة

المبحث الأول: تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين.

المبحث الثالث: تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في جمهورية العراق.

المبحث الاول
تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية

المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد في المملكة العربية السعودية :

يعد الاقتصاد في المملكة العربية السعودية من اكبر عشرين اقتصاداً في العالم ويعد اكبر اقتصاد بين الدول العربية وكذلك في منطقة الشرق الاوسط التي هي عضو دائم في دول اوبك اذ تمتلك المملكة العربية السـعودية كثيرا من الموارد الطبيعية في العالم بقيمة اجمالية تبلغ (35 ترليون دولار) وكذلك تعد ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم وكما انها لديها خامس احتياطي من الغاز الطبيعي وتعد قوى عظمى في مجال الطاقة .

اما في ما يخص انظمة الدفع الالكتروني في السـعودية ومع التقدم في عالم التكنولوجيا والمتاجرة الالكترونية والتسـوق عبر الانترنت في العالم و الوطن العربي ودول الخليج وبالتحديد السـعودية فكان الاهتمام واسـعا من قبل المملكة العربية السـعودية بوسـائل الدفع الالكتروني عن طريق افضـل شـركات الدفع الالكتروني في المملكة العربية السـعودية وهي (PayTabs, HyperPay, CASHU, PayFort, Checkout, Alinma, PayPal, Payoneer, Telr, Moyasar).

يبلغ عدد سـكان المملكة العربية السـعودية (35.95) مليون نسـمة لسـنة (2021) وتبلغ مسـاحة المملكة حوالي (2,149,690 كيلومتر مربع)، حيث يعتمد الاقتصـاد السـعودي وبشـكل كبير على النفط حيث يشكل (72%) من الواردات الحكومية وتشكل الصـادرات النفطية (75%) من مجمل الصـادرات كما يسـهم القطاع النفطي بنسـبة (43%) من الناتج المحلي الاجمالي، اذ تحتل السـعودية المرتبة الثانية عالمياً في القطاع النفطي اذ اكتشـف النفط في عام (1938) وجائت في المرتبة الثانية بفضـل حيازها بنسـبة (13.5%) من احتياطي النفط بالعالم، ويعتمد ايضـاً على الغاز الطبيعي ويعد رابع اكبر احتياطي بالعالم وتشـمل موارد طبيعية اخرى مثل النحاس والفضـة واليورانيوم والبلاتين والذهب والحديد والفوسـفات والزنك والكبريت والكروم والنيكل والرصـاص والمنغنيز والتنغسـتن والالمنيوم والقصـدير والملح والميكا والجبس والتنتالوم والنيوبيوم.[1]

يشـكل نمو الاقتصـاد السـعودي في القطاعات غير النفطية مع اسـتقرار العوامل الاقتصـادية الى جانب زيادة الانفاق في البنى التحتية والمشـاريع الاقتصـادية اذ بلغ متوسـط زيادة معدل النمو السـنوي

1) عبدالعزيز محمد الدخيل، الاقتصاد السعودي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2017، ص125.

(4)% ووصـــل اجمالي الناتج المحلي الى (833.5 مليار دولار) لعام (2021) وقد ازدادت تســهيلات للراغبين في الاســـتثمار مما جعل المملكة العربية الســـعودية اكثر الدول نمواً في الاســـتثمار الاجنبي واســتطاعت الســعودية في نهاية عام 2019 بأيجاد مكان لها بين دول العالم اذ كان لها الترتيب الســابع بين دول العشرين، وان النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية اذ نحث التوسع في النظام المالي ولهذا فأن ضـــعف النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية، ولكن عندما الجانب الحقيقي من الاقتصـــاد يتتطور فأن الطلب على الخدمات المالية المختلفة ســوف يزداد ويتم توفيره من المؤسسات المالية الوسيطة، ومن هنا نلاحظ بأن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التتطور المالي.[1]

المطلب لثاني: تحليل وسائل الدفع الالكترونية في المملكة العربية السعودية :

أولاً: تحليل تتطور قيمة التحويلات وعدد عمليات التحويل عبر نظام التسوية ((سريع)) للمدة (2010-2021):

نظام التســويات الاجماليــة الانيــة (Real Time Gross Settlement) لاول مــرة فــي المملكــة العربية السعودية نشأة فــي عــام 1997م، هو نظام تسوية اجمالي في الوقت الفعلي ويوفر آلية ينجز عن طريقها كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال ايام العمل، وتطويــر وأطلاق شــبكة مــدى لتنفيــذ عمليــات البطاقــات، ســواء عبــر أجهــزة الصــرف الالــي أو أجهــزة نقــاط البيــع فــي منافذ البيــع المختلفــة فــي المملكــة أو عبــر المتاجــر الالكترونيــة المحليــة، فضلاً عن إطلاق نظــام ســداد الــذي يعــد نظامــاً رائــداً لمعالجــة الفواتيــر الالكترونيــة.[2]

نظام المقايضة الالكترونية يتضمن ثلاث قنوات (تحويلات بين العملاء، وتحويلات بين المصارف، وتحويلات اخرى) ومن الجدول (1) نلاحظ ان قيمة اجمالي تحويلات نظام التسوية (سريع) في عام 2010 بلغت (55544000) مليون ريال، ثم شهدت في عام 2011 انخفاض الى (54454000) مليون ريال بمعدل نمو سالب بلغ (1.96-)% بسبب كونها شهدت كثيرا من التحديات والأزمات والأحداث الاقتصادية التي كان لها أثر على معظم دول العالم ذات الاقتصاد القوي، اذ أصبحت ترضخ تحت أزمة كبيرة نتيجة ديون منطقة اليورو[3]، ثم شهد عام 2012 ارتفاع ملحوظ في قيمة التحويلات ليصل الى

1) مجلة الاقتصادي الخليجي ، علي حسين المشهداني، دور القطاع المالي للملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الاقتصادي على ضوء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، جامعة البصرة، العدد 31، 2017، ص42.

2) مؤسسة النقد العربي السعودي، وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، 2021، ص9.

3) صالح الزهراني، مجلة عكاظ السعودية، الاحتجاجات السعودية ، العدد 24، الجزء الثاني عشر، 2011، ص20.

(65419000) مليون ريال بمعدل نمو (20.14)% وبعدها نلاحظ استمرار قيمة التحويلات في نظام التسوية (سريع) خلال المدة من (2013-2016) شهدت انخفاضا شبه مستمر في هذه المدة بمعدلات نمو سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم لتلك المدة[1]، ثم شهدت في عام 2017 ارتفاع قيمة التحويلات اذ بلغت (62189000) مليون ريال وبمعدل نمو (56.58)% لتشهد في المدة (2018-2019) انخفاض بقيمة التحويلات نظام التسوية (سريع) بمعدلات نمو بلغت (19.63- , 3.53-)%، ثم عادت لترتفع في عام 2020 اذ بلغت قيمة التحويلات لنظام التسوية ((سريع)) (60266000) مليون ريال بمعدل نمو (25.00)% لتعاود بالانخفاض لعام 2021 بمعدل نمو سالب (4.60-)% وذلك بسبب أحدثت جائحة كورونا وموجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية، وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها[2]،وبالرغم من ان الجدول يوضح ان عدد العمليات في حالة تزايد مستمر لكن قيمة التحويلات كانت في حالة تراجع في اغلب المدة لهذه المدة (2010-2021).

كما نلاحظ بلوغ معدل النمو المركب للتسويات بين العملاء (9.85)% ومعدل النمو المركب بين المصارف (0.66-)% وقيمة النمو المركب للعمليات الاخرى (6.40-)% في حين بلغ النمو المركب لاجمالي قيمة العمليات (0.29)%.

اما عدد عمليات التسوية وفق نظام التسوية (سريع) ايضاً كانت على ثلاث قنوات هي (بين العملاء – بين المصارف – عمليات اخرى) ومن الجدول (1) يتضح ان عدد اجمالي العمليات المنفذة وفق نظام التسوية (سريع) كانت في عام 2010 (35.111) مليون عملية ثم شهدت في عام 2011 زيادة لتصل (44.070) مليون عملية بمعدل نمو بلغ (25.52)% واستمر عدد العمليات بالزيادة طيلة المدة (2020-2012) بمعدلات نمو متباينة اذ نمت في عام 2020 بمعدل نمو بلغ (26.81)% اما في عام 2021 حققت عدد العمليات انخفاضاً بمعدل نمو بلغ (17.22-)% ويعود السبب الى جائحة كورونا واجراءات الحضر الفورية التي قيدت النشاط الاقتصادي ومن ثم المصرفي وهذا ايضاً انعكس على قيمة العمليات اذ بلغ معدل النمو المركب لعدد العمليات في مابين العملاء (14.23)% والنمو المركب لعدد العمليات فيها بين المصارف (11.43)% والنمو المركب للعمليات الاخرى (0.61)% اما معدل النمو المركب

1) صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦.
2) مجموعة البنوك الدولية،الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، 2021.

لمجموع عدد عمليات التسوية للمدة (2010-2021) بلغ (13.87)%، والشكل البياني (1) يوضح تتطور نمو قيمة وعدد عمليات نظام التسوية (سريع) في المملكة العربية السعودية للمدة (2010-2021).

من الجدول (1) قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي (سريع) للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	قيمة العمليات بين عملاء مليون ريال	قيمة العمليات بين مصارف مليون ريال	عمليات اخرى	اجمالي قيمة علميات التسوية مليون ريال	معدل النمو %	عدد العمليات بين عملاء مليون عملية	عدد العمليات بين مصارف مليون عملية	عمليات اخرى مليون عملية	محموع العمليات مليون عملية	معدل النمو %
2010	2882000	52578000	84000	55544000		33.257	0.312	1.542	35.111	
2011	3464000	50932000	58000	54454000	-1.96	42.473	0.360	1.237	44.070	25.52
2012	4046000	61351000	22000	65419000	20.14	53.231	0.464	1.215	54.910	24.60
2013	4570000	50062000	27000	54659000	-16.45	56.058	0.454	1.456	57.968	5.57
2014	5179000	49247000	34000	54460000	-0.36	62.459	0.492	1.628	64.579	11.40
2015	5333000	43510000	23000	48866000	-10.27	78.663	0.537	2.335	81.535	26.26
2016	5463000	34222000	31000	39716000	-18.72	85.240	0.547	3.497	89.284	9.50
2017	6019000	56128000	42000	62189000	56.58	100.105	0.651	2.714	103.470	15.89
2018	6634000	43332000	18000	49984000	-19.63	132.912	0.635	2.218	135.765	31.21
2019	7877000	40297000	37000	48211000	-3.55	156.421	0.784	1.779	158.984	17.10
2020	7877000	52348000	41000	60266000	25.00	198.854	1.066	1.687	201.607	26.81
2021	8896213	48560941	38000	57495154	-4.60	164.085	1.143	1.658	166.886	-17.22
معدل النمو المركب	9.85	-0.66	-6.40	0.29		14.23	11.43	0.61	13.87	

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (1) تطور النمو في عمليات التسوية (سريع) للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

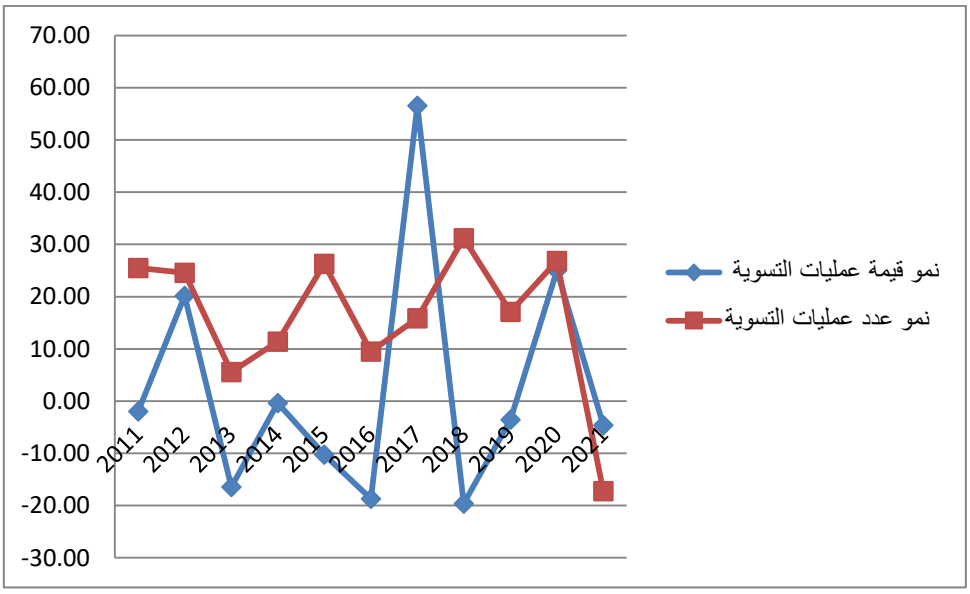

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً: تحليل تتطور قيمة التحويلات حسب نظام سداد الالكتروني والقنوات الاخرى:

نظام السداد الالكتروني هو نظام مدفوعات شامل للأفراد والمؤسسات لدفع الضرائب الحكومية، وتسـديد الفواتير من كهرباء وماء واتصـالات إلكترونيًا، والفواتير الأخرى من المتاجر. بحيث تقوم الجهات المعنية بإرسال الفواتير إلى العملاء المشتركين، ثم استلام المبلغ إلكترونيًا وخصمه من الحساب البنكي[1].إذ يتضـمن قناتين (نظام سـداد الكتروني – قنوات أخرى)، ومنه نلاحظ ان قيمة التحويلات الالكترونية في عام 2010 بلغت (114167.4) مليون ريال، ثم شـهدت في عام 2011 ارتفاع بسـيط وبمعدل نمو بلغ (3.83%) ثم شـهدت ارتفاعا ملحوظا في المدة (2012-2021) بمعدلات نمو متفاوتة اذ بلغت في عام (2012) (17.19%) لتصـبح في عام (2021) (26.44)%. كما نلاحظ بلوغ معدل النمو المركب لعمليات نظام السداد الالكتروني قد بلغ (16.60)% ، وبلغت قيمة النمو المركب للعمليات الاخرى (8.56)% في حين بلغ اجمـالي النمو المركـب لقيمـة التحويلات الالكترونيـة (16.03)%، والشـكل (2) يوضـح تتطور معدل نمو قيمة التحويلات الالكترونية في المملكة العربية السـعودية للمدة (2021-2010)

الجدول (2) تطور قيمة التحويلات حسب نظام السداد الالكتروني والقنوات الاخرى للمدة (2021-2010) في المملكة العربية السعودية

	من خلال السداد الالكتروني مليون ريال	من خلال قنوات أخرى مليون ريال	قيمة التحويلات الالكترونية مليون ريال	معدل النمو
2010	104287.3	9567.3	114167.4	
2011	107166.0	11375.7	118541.7	3.83
2012	131991.1	6929.6	138920.7	17.19
2013	171152.6	5506.8	176659.3	27.17
2014	187325.3	7392.1	194717.4	10.22
2015	210307.2	7080.2	217387.4	11.64
2016	224559.7	8290.9	232850.6	7.11
2017	250483.0	10321.9	260804.9	12.01
2018	356544.9	11327.2	367872.0	41.05
2019	421829.1	23046.4	444875.4	20.93
2020	450370.5	30888.3	481258.8	8.18
2021	580415.7	28077.9	608493.7	26.44
معدل النمو المركب	16.60	8.56	16.03	

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

1) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2021، ص11.

الشكل (2) تطور نمو تحويلات نظام سداد الالكتروني والقنوات الاخرى للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

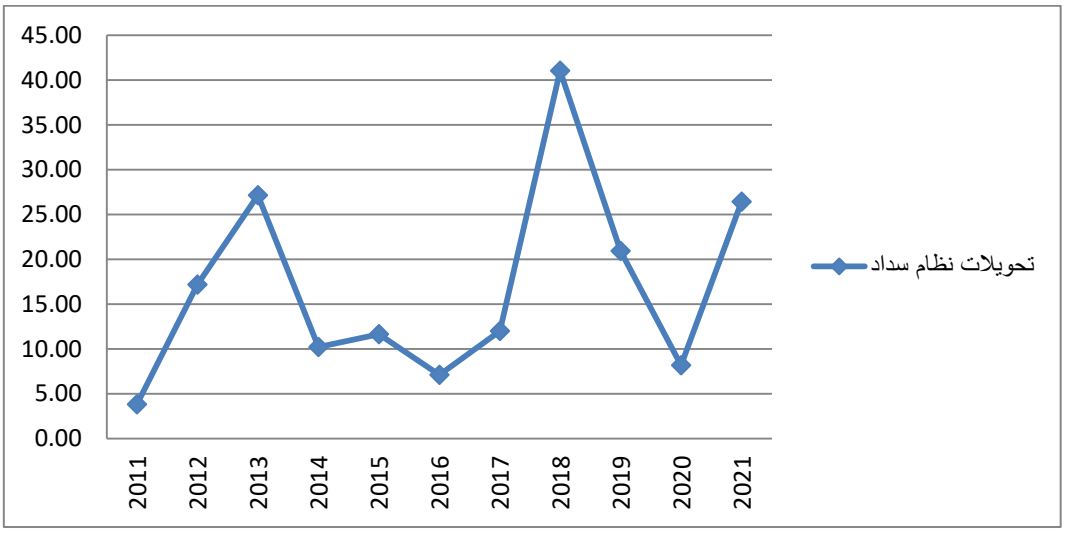

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً: عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية للمدة (2010-2021):

جهاز الصراف الآلي هي الآلة التي توفر للعملاء المعاملات المالية في الأماكن العامة كالمجمعات التجارية أو الطرق دون الحاجة إلى الذهاب إلى المصارف، يطلق عليه إختصاراً ATM أي Automated teller machine [1]، نلاحظ من الجدول (3) ان عدد الصراف الالي في عام 2010 قد بلغ (10885) جهازا وفي عام 2011 قد بلغت عدد الصراف الالي (11766) وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.09)% واستمر عدد الصرافات الالية بالارتفاع خلال المدة (2013-2019) بمعدلات نمو متباينة، اما في المدة (2020-2021) انخفض عدد الصرافات الالية اذ حقق معدلات نمو سالبة بلغت في عام (2020) (3.09-)% وفي عام 2021 حقق معدل نمو السالب بلغ (9.59-)% بلغ معدل النمو المركب لعدد الصرافات الالية للمدة (2010-2021) (3.55)%.

كما نلاحظ ان عدد اجهزة الصراف لكل 100 الف نسمة قد بلغ في عام 2010 (56.46817382) جهاز لكل 100 الف نسمة واستمر بالارتفاع لغاية عام 2019 اذ بلغ في ذلك العام (73.33577941) لتشهد المدة (2020-2021) انخفاض ملحوظ في عدد اجهزة الصراف لكل 100الف نسمة لتصبح (69.80047493،62.03868013) جهاز على التوالي.

1) مؤسسة النقد العربي، التقرير السنوي الثاني والخمسون،2016،ص128.

كذلك يوضح الجدول (3) ان عدد البطاقات في عام 2010 قد بلغ (12162407) بطاقة وفي عام 2011 قد بلغ (14261993) بطاقة وبمعدل نمو سنوي يبلغ (17.26%) واستمر هنا الارتفاع في عدد البطاقات من عام (2012-2021) وبمعدلات نمو متباينة ليصل عددها في عام (2021) (39373810) وبمعدل نمو بلغ (14.67)%، بلغ معدل النمو المركب لعدد البطاقات للمدة (2010-2021) (10.28)% والشكل (3) يوضح تتطور عدد اجهزة الصراف الالي في المملكة العربية السعودية.

الجدول (3) عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	أجهزة الصراف الآلي	معدل النمو	عدد اجهزة الصراف لكل 100الف نسمة	عدد البطاقات الالكترونية	معدل النمو%
2010	10885		56.46817382	12162407	
2011	11766	8.09	58.38641215	14261993	17.26
2012	12712	8.04	60.42360407	16440258	15.27
2013	13883	9.21	63.35328196	17810653	8.34
2014	15516	11.76	68.20013231	20550274	15.38
2015	17223	11.00	73.20441343	22459275	9.29
2016	17887	3.86	74.02837703	26537349	18.16
2017	18333	2.49	74.10226339	28402914	7.03
2018	18685	1.92	73.96301264	28559828	0.55
2019	18882	1.05	73.33577941	31540067	10.44
2020	18299	-3.09	69.80047493	34336693	8.87
2021	16544	-9.59	62.03868013	39373810	14.67
معدل النمو المركب	3.55			10.28	

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (3) تتطور عدد اجهزة ATM للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

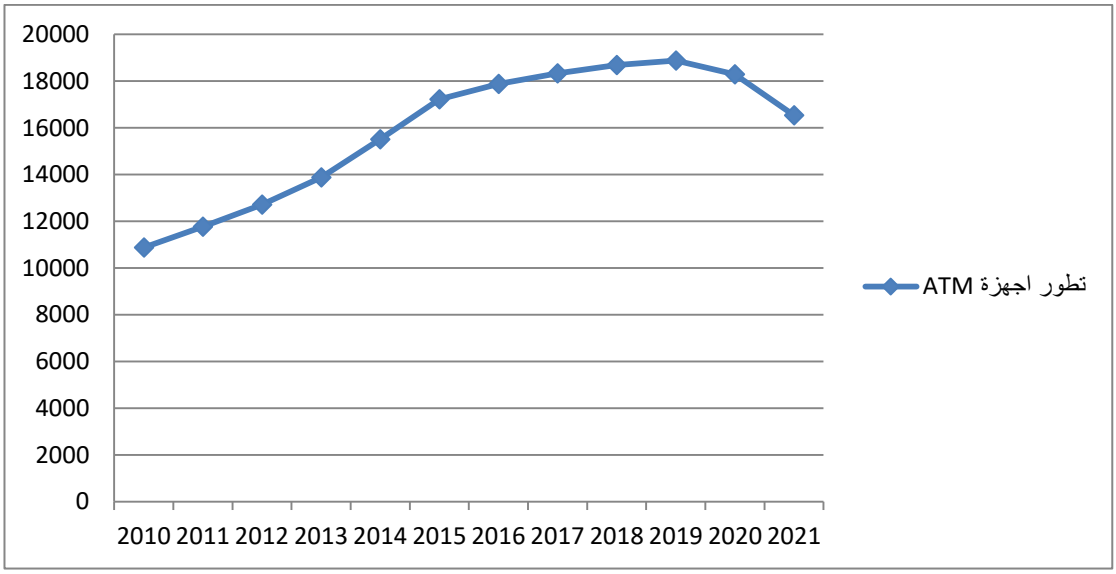

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً: قيمة السحب من الصراف الالية وعدد العمليات للمدة (2010-2021):

من الجدول (4) يتضح ان عمليات السحب كانت بقناتين (خدمة مدى* – والمصارف) ومنه نرى ان قيمة اجمالي عدد عمليات السحب في عام (2010) كانت (1187) مليون عملية وارتفعت في عام 2011 لتصبح (1355) مليون عملية بمعدل نمو (14.15%) ثم انخفضت في عام 2012 لتصبح (1333) مليون عملية بمعدل نمو سالب بلغ (1.62-)% ثم ارتفع عدد عمليات السحب واستمرت بالأرتفاع لغاية عام 2018 بمعدل نمو متفاوتة بلغت في عام (2018) (5.67)% وفي المدة (2019-2021) انخفضت مجموع عدد عمليات السحب من (1617-2125) مليون عملية وبمعدلات نمو سالبة بلغت (0.05- , 7.44-)% كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لعدد عمليات خدمة مدى بلغ (1.23)% والنمو المركب لعدد العمليات من المصارف (1.91)% والنمو المركب لاجمالي العمليات (1.62)%.

*) **خدمة مدى:** هي شبكة المدفوعات الوطنية في المملكة العربية السعودية، تابعة للبنك المركزي السعودي، أنشأت عام 1990. تُعد شبكة المدفوعات الآلية الوحيدة في السعودية التي تربط كافة أجهزة الصرف الآلي وطرفيات نقاط البيع والمتاجر في كافة أنحاء المملكة بشبكة مدفوعات مركزية تقوم بدورها بإعادة توجيه العمليات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة، سواء كانت مصرفاً محلياً أو فيزا (VISA) أو أمكس (AMEX) أو ماستر كارد (MasterCard)، مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2020م، ص11.

كما يوضح الجدول (4) قيمة المسحوبات لخدمة مدى والمصارف ومنه نرى ان اجمالي قيمة المسحوبات قد بلغ في عام 2010 (468389) مليون ريال وارتفع في عام 2011 ليصبح (578269) مليون ريال بمعدل نمو (23.46)% واستمر بالزيادة لغاية عام (2015) اما في عام (2016) انخفضت قيمة اجمالي المسحوبات الى (753449) مليون ريال بمعدل نمو سالب يبلغ (3.06-)% وكذلك في عام 2017 بمعدل نمو سالب (3.31-)%، ثم ارتفع في عام 2018بمعدل نمو (2.72) % ثم عاود بالانخفاض في المدة (2019-2021) معدلات نمو متباينة حتى اصبح في عام (2021) (9.49-)% بسبب جائحة كورونا. كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة المسحويات لخدمة مدى قد بلغ (2.00)% والمصارف (2.50-)% واجمالي قيمة المسحوبات قد بلغ (0.14-)%. والشكل (4) يوضح تتطور نمو قيمة السحب من الصراف الآلي وعدد العمليات للمدة (2010-2021).

الجدول (4) قيمة السحب من الصراف الالية وعدد العمليات للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	عدد عمليات السحب مليون عملية				قيمة المسحوبات مليون ريال			
	مدى	مصارف	مجموع	معدل النمو%	مدى	مصارف	مجموع	معدل النمو%
2010	418	769	1187		221482	246907	468389	
2011	586	769	1355	14.15	270593	307676	578269	23.46
2012	533	800	1333	-1.62	301473	324281	625754	8.21
2013	558	777	1335	0.15	324567	333810	658377	5.21
2014	625	904	1529	14.53	373030	358373	731403	11.09
2015	727	1069	1796	17.46	435177	342023	777200	6.26
2016	822	1100	1922	7.02	446300	307149	753449	-3.06
2017	870	1142	2012	4.68	440729	287782	728511	-3.31
2018	949	1177	2126	5.67	452931	295394	748325	2.72
2019	983	1142	2125	-0.05	468849	271791	740640	-1.03
2020	761	986	1747	-17.79	386490	242401	628891	-15.09
2021	670	947	1617	-7.44	336401	232802	569203	-9.49
معدل النمو المركب%	1.23	1.91	1.62		2.00	-2.50	-0.14	

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (4) تتطور النمو في السحب من اجهزة ATM للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

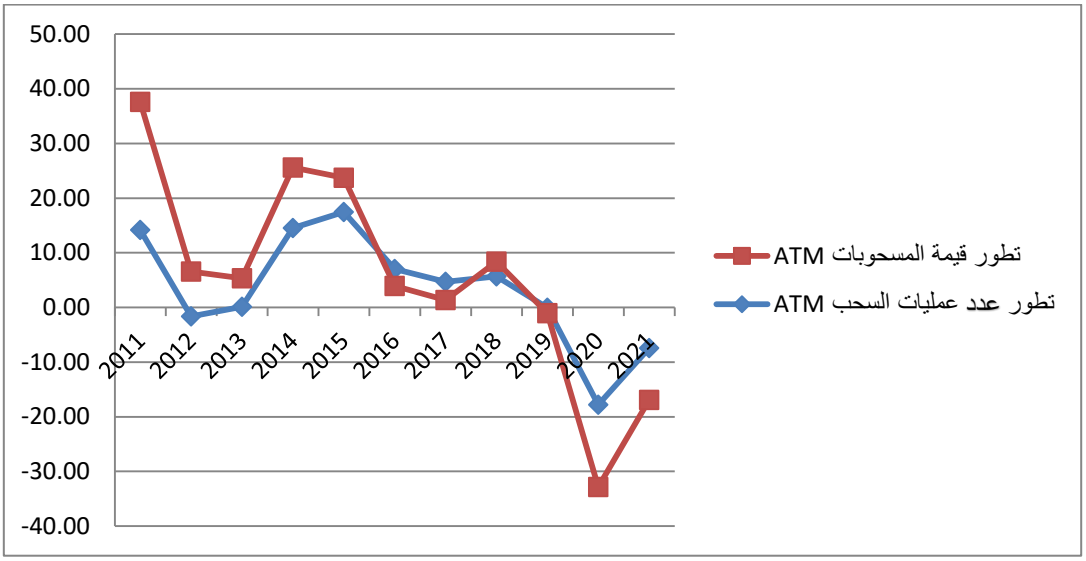

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

خامساً: تحليل تتطور نقاط البيع POS في المملكة العربية السعودية للمدة (2010-2021):

بدأ العمل بها في مطلع عام 2003 إذ إنَّ خدمة نقاط البيع الية هي خدمة جديدة في مجال المدفوعات الية، تمكّن التاجر من قبول المدفوعات (مثل مدى، وفيزا، وماستركارد، وأبل بي، وغيرها)[1] نلاحظ من الجدول (5) ان عدد الاجهزة لنقاط البيع بلغت في عام 2010 (80505) جهاز وفي عام (2011) ارتفع الى (88793) جهازا بمعدل نمو (10.30)% واستمر عدد الاجهزة Pos بالارتفاع خلال المدة (2012-2021) بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها في عام (2020) اذ بلغ معدل النمو في ذلك العام (64.39)% والسبب يعود الى ان هنالك عوامل اسهمت في هذا الارتفاع اهمها التعاون مع الجهات الحكومية لتوفير خيارات الدفع الي لدى مختلف القطاعات التجارية، وزيادة وعي الجمهور بأهمية المدفوعات الآلية، وارتفاع عدد الشركات المقدم لخدمات المدفوعات الآلية وذلك بعد البدء في منح التراخيص عام 2020 فضلا عن اتجاه الخدمات الجديدة مثل العمليات الدفع خلال الاجهزة الذكية (ment Mobile-Pay) واطلاق خدمة نفاط البيع الذكية (soft Pos)[2]، و بلغ معدل النمو المركب لعدد اجهزة نقاط البيع (21.38)%.

1) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2020م، ص12.
2) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2020م، ص14.

ونلاحظ ايضـــا من الجدول (5) ان عدد العمليات لنقاط البيع في عام 2010 كانت تبلغ (151) مليون عملية وارتفعت في عام 2011 لتصـبح (190) مليون عملية بمعدل نمو (25.83)% واسـتمرت بـالارتفـاع خلال للمـدة (2012-2021) بمعـدلات نمو متزايـدة لتحقق في عـام 2021 معـدل نمو بلغ(81.25)% وعدد عمليات بلغ (5171) مليون عملية، اذ بلغ معدل النمو المركب لعدد العمليات للمدة (2010-2021) (34.24)%.

ونلاحظ ايضـــا من الجدول (5) ان قيمة التحويلات بالمليون ريال في نقاط البيع بلغت في عام 2010 (71855) مليون ريال وارتفعـت في عـام 2011 لتحقق (91793) مليون ريال بمعـدل نمو (27.75)% واســـتمرت قيمـة التحويلات بـالارتفاع من (2012-2021) لتصـــل في عام (2021) (473258) مليون ريال وبمعدل نمو سـنوي بلغ (32.45)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة التحويلات قد بلغ (17.01) والشكل (5) يوضح تتطور نمو نقاط البيع POS للمدة (2010-2021).

الجدول (5) تتطور نقاط البيع POS للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	عدد الاجهزة	معدل النمو %	عدد العمليات مليون	معدل النمو %	قيمة التحويلات مليون ريال	معدل النمو %
2010	80505		151		71855	
2011	88793	10.30	190	25.83	91793	27.75
2012	92538	4.22	238	25.26	93498	1.86
2013	107763	16.45	294	23.53	109363	16.97
2014	138779	28.78	327	11.22	159970	46.27
2015	225372	62.40	395	20.80	172835	8.04
2016	267827	18.84	525	32.91	182749	5.74
2017	303464	13.31	708	34.86	200468	9.70
2018	351645	15.88	1032	45.76	232306	15.88
2019	438618	24.73	1623	57.27	287794	23.89
2020	721060	64.39	2853	75.79	357298	24.15
2021	823425	14.20	5171	81.25	473258	32.45
معدل النمو المركب%		21.38		34.24		17.01

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (5) تطور نمو اجهزة POS للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

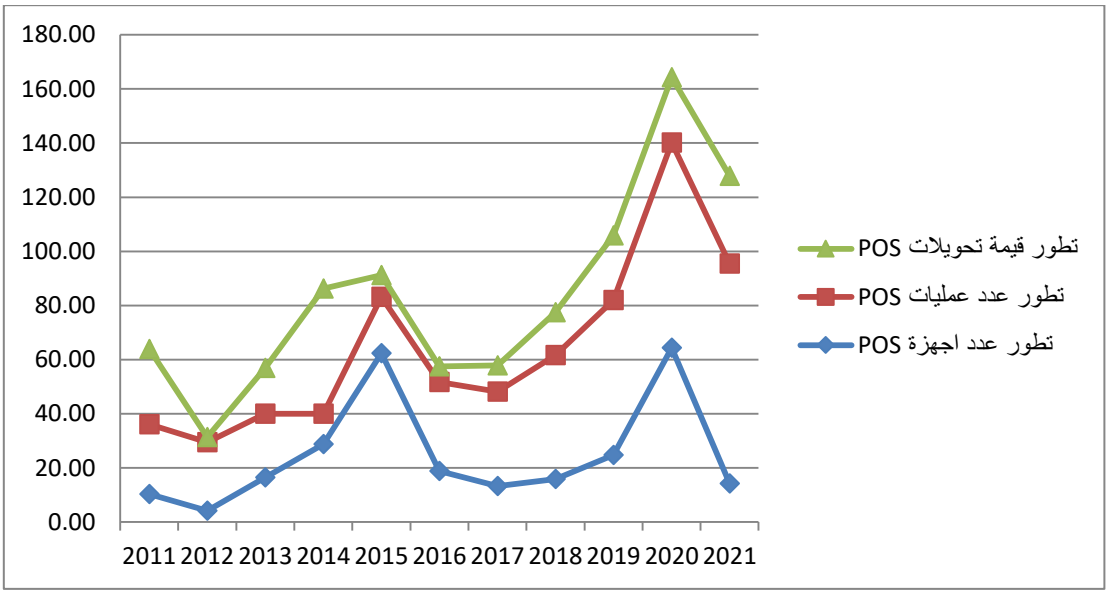

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

المطلب الثالث: تحليل تتطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية:

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (2010-2021):

نلاحظ من الجدول (6) ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام 2010 قد بلغت (1909700) مليون ريال وارتفع في عام 2011 ليصبح (2510650) مليون ريال بمعدل نمو (31.47)% واستمر بالارتفاع في المدة (2012-2014) ليصبح (2751330) مليون ريال في عام 2012 بمعدل نمو (9.59)% وفي عام 2014 اصبح (2798430) مليون ريال بمعدل نمو (0.26)% وبعدها نلاحظ بأن هنالك أنخفاض في المدة (2015-2016) بمعدلات نمو سالبة بلغت (-12.33 , -1.20)% بسبب انخفاض اسعار النفط في هذه المدة[1]، ثم ارتفعت في المدة (2017-2019) حتى بلغ معدل النمو لعام 2019 (0.76)% ثم انخفض في عام 2020 ليصبح الناتج المحلي الاجمالي (263428) مليون ريال بمعدل نمو سالب (-11.82)% بسبب جائحة كورونا COVID-19، ثم عاود الارتفاع لعام 2021 ليصل (3125780) مليون ريال بمعدل نمو (20.06)% وكما نلاحظ ان النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021) قد بلغ (4.19)% والشكل (6) يوضح تتطور قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021).

1) صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ٢٠١٦.

الجدول (6) تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليون ريال	معدل النمو
2010	1909700	
2011	2510650	31.47
2012	2751330	9.59
2013	2791260	1.45
2014	2798430	0.26
2015	2453500	-12.33
2016	2424100	-1.20
2017	2558820	5.56
2018	2930101	14.51
2019	2952403	0.76
2020	2603428	-11.82
2021	3125780	20.06
معدل النمو المركب		4.19

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (6) تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

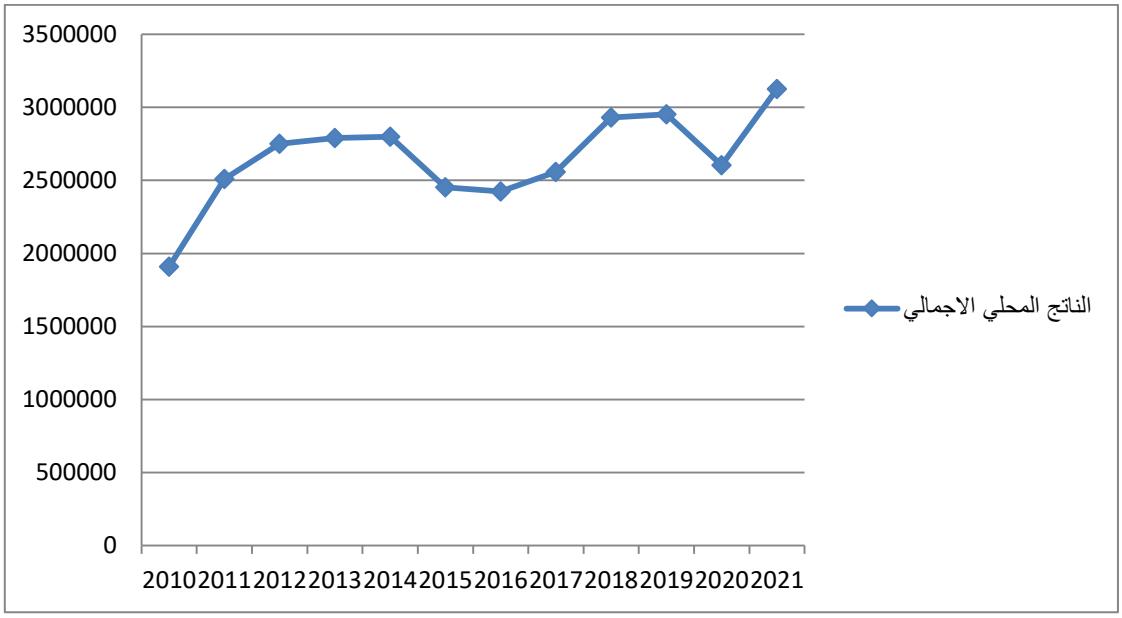

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ثانياً: الاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021):

نلاحظ من الجدول (7) ان الاستهلاك الخاص في عام 2010 قد بلغ (599210) مليون ريال وارتفع في عام 2011 ليصبح (681761) مليون ريال بمعدل نمو (13.78)% واستمر الاستهلاك الخاص بالارتفاع للمدة من (2012-2019) بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2012 اذ بلغ

(15.20)%، ونما في عام 2019 بمعدل (3.54)%. ثم وانخفض الاستهلاك الخاص في عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ (2.51-)% بسبب جائحة كورونا COVID-19، ثم عاد الاستهلاك الخاص بالارتفاع في عام 2021 ليصبح (1297176) مليون ريال بمعدل نمو (14.93)%. كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) قد بلغ (6.65)% والشكل (7) يوضح تتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية.

الجدول (7) تتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	الاستهلاك مليون ريال	معدل النمو%
2010	599210	
2011	681761	13.78
2012	785404	15.20
2013	838735	6.79
2014	909857	8.48
2015	988807	8.68
2016	1035457	4.72
2017	1063644	2.72
2018	1118241	5.13
2019	1157819	3.54
2020	1128712	-2.51
2021	1297176	14.93
معدل النمو المركب		6.65

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (7) تتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

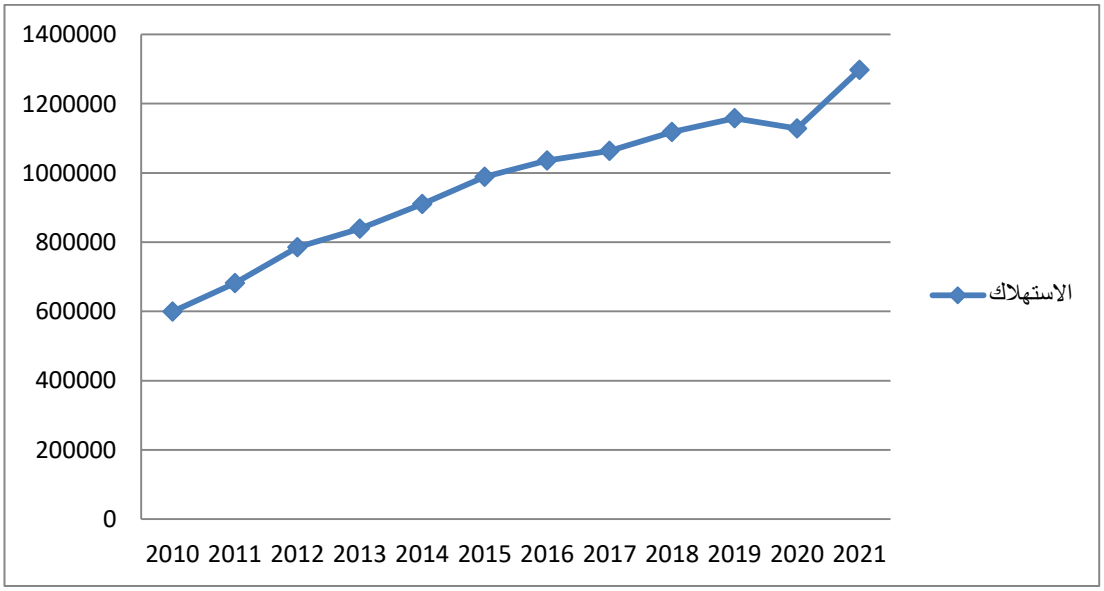

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ثالثاً: تحليل تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2010-2021):

نلاحظ من الجدول (8) ان الاستثمار الخاص في عام 2010 بلغ (386594) مليون ريال وارتفع في عام 2011 ليصبح (672400) مليون ريال وبمعدل نمو (73.93)% واستمر هذا الارتفاع في الاستثمار الخاص خلال المدة (2012-2015) بمعدلات نمو متباينة ليشهد تراجع في عام 2016 بمعدل نمو سالب (26.69-)% بسبب حالة عدم الاستقرار نتجية انخفاض اسعار النفط[1]، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2018 اذ بلغ معدل النمو سالب (1.30-)% ثم ارتفع في عام 2019 بمعدل نمو (6.18)% ثم انخفض في عام 2020 بمعدل نمو (5.96-)% بسبب جائحة كورونا COVID-19، ثم ارتفع الاستثمار الخاص في عام 2021 ليصبح (737658) مليون ريال بمعدل نمو بلغ (19.39)%. كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للاستثمار الخاص للمدة (2010-2021) قد بلغ (5.53)% والشكل (8) يوضح تتطور نمو الاستثمار الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية.

الجدول (8) تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	الاستثمار الخاص مليون ريال	معدل النمو %
2010	386594	
2011	672400	73.93
2012	724950	7.82
2013	732466	1.04
2014	815457	11.33
2015	861857	5.69
2016	631838	-26.69
2017	626932	-0.78
2018	618793	-1.30
2019	657030	6.18
2020	617852	-5.96
2021	737658	19.39
معدل النمو المركب		5.53

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

1) صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ٢٠١٦.

الشكل (8) تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

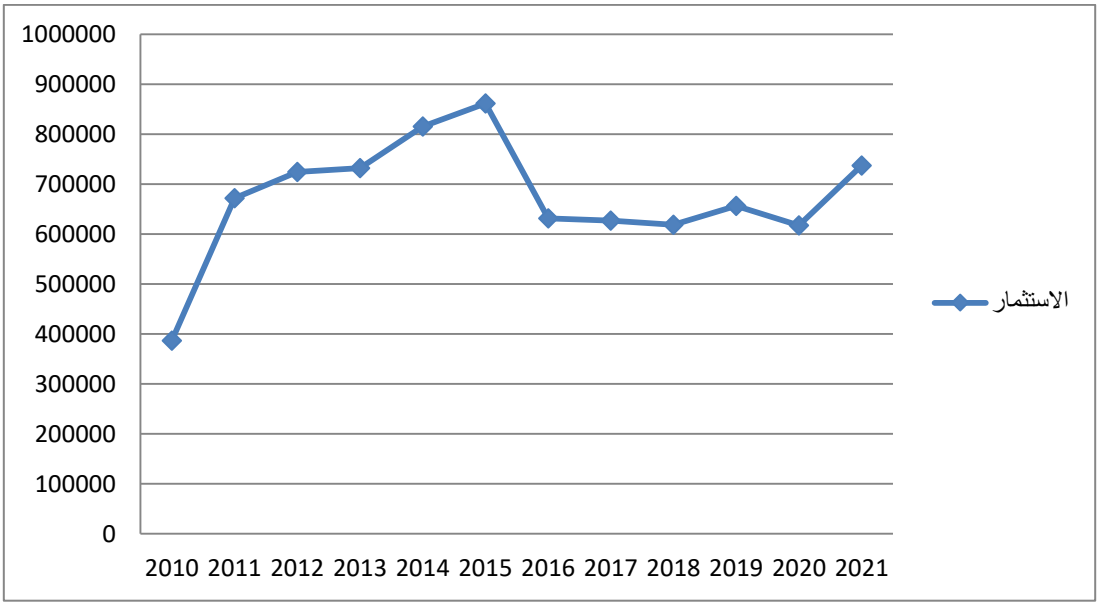

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

رابعاً: تحليل تطور الائتمان المصرفي في المملكة العربية السعودية للمدة (2010-2021):

الجدول (9) يوضح ان الائتمان المصرفي في عام 2010 كان يبلغ (916561) مليون ريال وانخفض في عام 2011 بمعدل نمو سالب (10.01-)% بسبب كونها شهدت كثيرا من التحديات والأزمات والأحداث الاقتصادية التي كان لها أثر على معظم دول العالم ذات الاقتصاد القوي، اذ أصبحت ترضخ تحت أزمة كبيرة نتيجة ديون منطقة اليورو[1]، واستمر الارتفاع في قيمة الائتمان الممنوح خلال المدة (2012-2021) بمعدلات نمو موجبة ومتباينة عدا عام (2017) فقد شهد الائتمان المصرفي تراجعاً بمعدل نمو بسيط وسالب بلغ (0.99-)% في حين بلغت قيمة الائتمان في عام 2021 (2059220) مليون ريال محققاً نموا بلغ (15.52)% اذ بلغ معدل النمو المركب للائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) (6.48)% والشكل (9) يوضح تتطور نمو الائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية.

1) صالح الزهراني، مصدر سابق، 2011، ص21.

الجدول (9) تتطور الائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

السنة	الائتمان المصرفي مليون ريال	معدل النمو %
2010	916561	
2011	824795	-10.01
2012	960472	16.45
2013	1076393	12.07
2014	1250646	16.19
2015	1361629	8.87
2016	1418945	4.21
2017	1404950	-0.99
2018	1442705	2.69
2019	1552479	7.61
2020	1782590	14.82
2021	2059220	15.52
معدل النمو المركب		6.98

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).

الشكل (9) تتطور الائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) في المملكة العربية السعودية

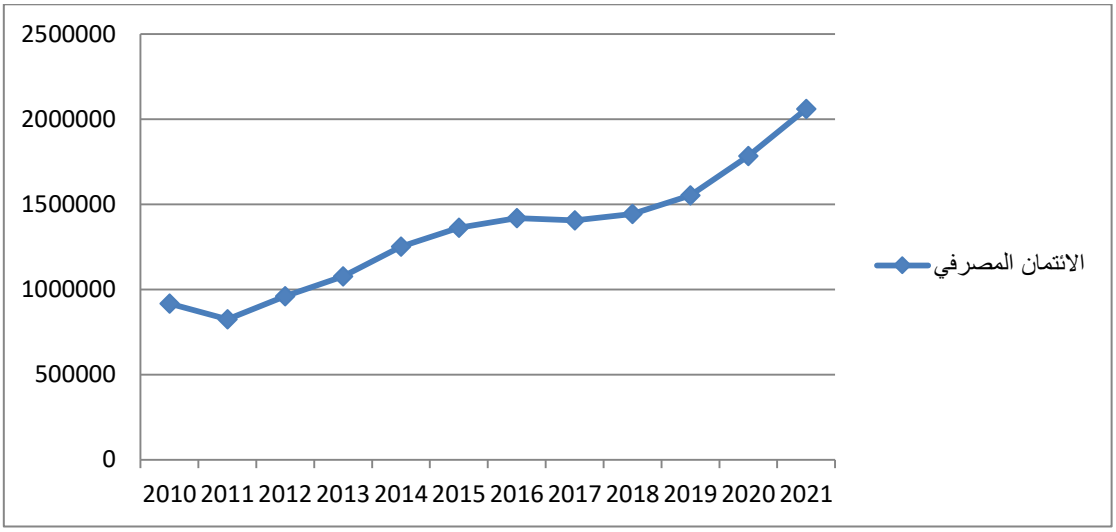

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

المبحث الثاني
تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين

المطلب الاول : نبذة عن اقتصاد مملكة البحرين:

المملكة البحرينية لديها اقتصاد مفتوح اذ استثمرت مملكة البحرين بكثافة في قطاعات البنوك والسياحة اذ نلاحظ عاصمة البلاد (المنامة) اصبحت موطنا لكثير من الهياكل المالية الكبيرة ومنذ عام 2008 كانت مملكة البحرين لها المركز المالي الاسرع نمواً في العالم من حيث مؤشر المراكز المالية العالمية في لندن والخدمات المصرفية والمالية للقطاع وخصوصاً المصارف الاسلامية اذ استفادت من الطفرة الاقليمية في الطلب على النفط[1].

ومن هنا نتطرق الى تتطور انظمة الدفع الالكتروني في مملكة البحرين اذ تعد مؤشراً مهما للتعبير عن درجة تتطور القطاعات الاقتصادية والمالية للدولة اذ يتم من خلاله تحويل الاموال وتسوية المدفوعات بين المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية بسرعة وكفاءة عالية فضلا عن خوض التكاليف وتوفير الراحة للعملاء من ناحية الوقت والمكان اذ هنالك العديد من الشركات الدفع الالكتروني في البحرين ومنها (PAY TAPS، بوابة GAATTEE، VAPULUS، Benefit).

اذ يبلغ عدد سكان البحرين (1.463) مليون نسمة في عام 2021 وتبلغ مساحته 760 كيلومتر مربع، و تعتمد مملكة البحرين وبالشكل كبير على الموارد التالية اهمها النفط والغاز اذ يبلغ 86% من اجمالي دخل مملكة البحرين من العملة الصعبة كذلك موارد الغاز الطبيعي، بالاضافة الى موارد الزراعة والثروة السمكية.

اذ تركز مملكة البحرين في الوقت الحالي على نموها الاقتصادي في الاقتصاد من خلال تمكين كافة الجهات المحلية من تسريع عملية التحول والاستثمار في التقنيات الالكترونية الناشئة.[2]

المطلب الثاني : تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني في مملكة البحرين:

أولاً: تحليل تتطور نظام التسوية في المملكة البحرينية للمدة (2010-2021)

يتضمن نظام التسوية قناتين من التحويلات (تحويلات بين المصارف، وتحويلات بين الزبائن) من الجدول (10) نلاحظ ان قيمة اجمالي نظام التحويلات في عام 2010 هو (46681) مليون دينار، ثم شهدت في عام 2011 ارتفاعا لتصل الى (51196.60) مليون دينار بمعدل نمو (9.67)%، ثم شهدت

1) مجلة الوسط ،معهد فريزر: البحرين سابع دولة عالمياً في الحرية الاقتصادية، العدد 3666، 2012 .
2) البوابة الوطنية لمملكة البحرين، المالية والاقتصاد الوطني، 2022.

في عام 2012 انخفاض لتصل الى (49143.60)% بمعدل نمو سالب (4.01-)% اذ كان للازمة السياسية الناجمة عن حركة الاحتجاجات في مملكة البحرين الأثر الاكبر على النمو الاقتصادي كما شهدت مملكة البحرين تعطلاً في الحياة الاقتصادية[1] ، ومن ثم شهدت ارتفاعا ملحوظ للمدة (2013-2019) ليصبح في عام 2019 اجمالي نظام التحويلات (94515.30) مليون دينار بمعدلات نمو أيجابية متباينة لتصل في عام 2013 أعلى معدل نمو بلغ (19.64%) ونمت في عام 2019 (3.92%)، ثم شهد انخفاضا ملحوظا في عام 2020 ليصل اجمالي قيمة نظام التسويات الى (78619.70) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (16.82-%) بسبب جائحة كورونا وما نجم من اثار اقتصادية[2] ، ثم عاود في عام 2021 بالارتفاع حتى اصبح اجمالي التحويلات (93596.50) بمعدل نمو عالي بلغ (19.05%).

كما نلاحظ بلوغ معدل النمو المركب للتحويلات بين المصارف للمدة (2010-2021) (7.05%) والنمو المركب للتحويلات بين الزبائن قد بلغ (0.05%) في حين بلغ النمو المركب لاجمالي قيمة التحويلات (5.97%) والشكل (10) يوضح تتطور اجمالي تحويلات التسويات في مملكة البحرين للمدة (2010-2021).

الجدول (10) تطور نظام التسوية الاجمالي في المملكة البحرينية للمدة (2010-2021)

السنة	التحويلات بين المصارف مليون دينار	التحويلات بين الزبائن مليون دينار	مجموع التحويلات مليون دينار	معدل النمو%
2010	37068.90	9612.10	46681.00	
2011	42288.50	8908.10	51196.60	9.67
2012	39452.50	9691.10	49143.60	-4.01
2013	48340.60	10455.80	58796.40	19.64
2014	50934.60	12433.90	63368.50	7.78
2015	53503.80	15074.70	68578.50	8.22
2016	64772.20	11144.80	75917.00	10.70
2017	78021.10	9134.10	87155.20	14.80
2018	81718.90	9232.90	90951.80	4.36
2019	85142.40	9372.90	94515.30	3.92
2020	68026.20	10593.50	78619.70	-16.82
2021	83922.60	9673.90	93596.50	19.05
معدل النمو المركب%	%7.05	%0.05	%5.97	

المصدر: البنك المركزي البحريني،التقرير الاقتصادي (2010-2021)

1) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي للاعوام ،2011-2012، ص38
2) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي للاعوام 2020، ص40

الشكل (10) تتطور تحويلات نظام التسوية في مملكة البحرين للمدة (2010-2021)

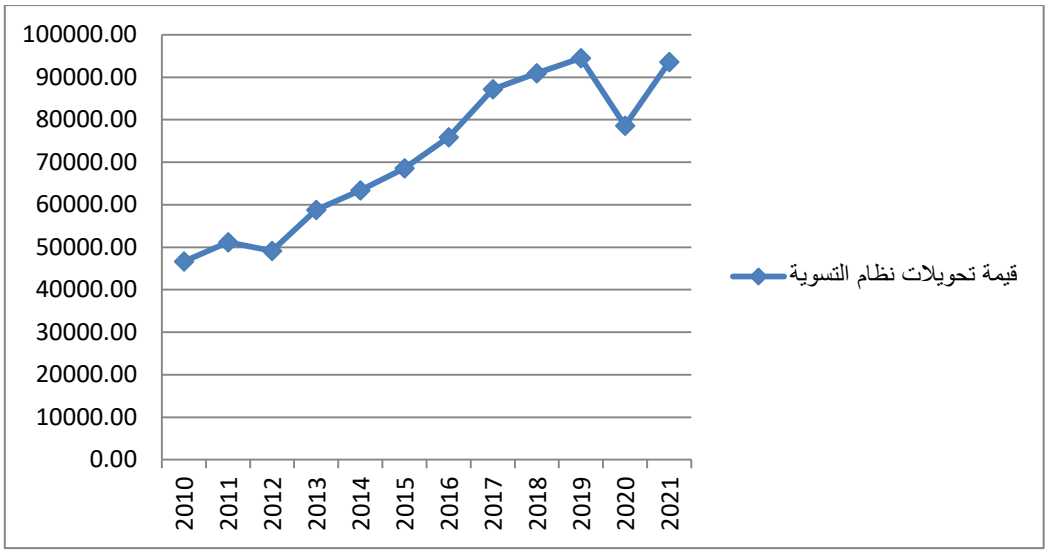

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10)

ثانياً: تحليل تتطور نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للمدة (2010-2021)

اذ يتضـــمن الجدول (11) شـــقين (قيمة عمليات المقاصـــة مليون دينار، وعدد العمليات)، ومنه نلاحظ ان قيمة عمليات المقاصـة في سنة 2010 بلغت (4418.40) مليون دينار، وثم شـهدت انخفاضـا في عام 2011 اذ بلغت قيمة عمليات المقاصـــة (4335.70) مليون دينار بمعدل نمو ســـالب بلغ (-1.87)% بسبب حركة الاحتجاجات في المملكة البحرينية التي نجم عنها ازمة سياسية واقتصادية[1] ، ثم شـــهدت المدة (2012-2015) ارتفاعا ملحوظا بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها عام 2012 اذ بلغت قيمة عمليات المقاصـــة في ذلك العام (6825.10) مليون دينار بمعدل نمو مرتفع بلغ (57.42)%، ثم نلاحظ انخفاضـا مستمرا في المدة (2016-2021) بمعدلات نمو سالبة لتصل فيه عمليات المقاصـة في عام (2021) (7254.80) بمعدل نمو منخفض بلغ (-0.16)% بســـبب انخفاض قيمة المطلوبات على المصارف[2]، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة العمليات المقاصة قد بلغ (4.22%).

اما عدد العمليات لنظام المقاصة الالكتروني للشيكات قد بلغ في عام 2010 (1892711) عملية، ثم شـهد انخفاضـا في عام 2011 ليصـيح عدد العمليات (1857534) عملية بمعدل نمو سـالب بلغ (-1.86)% ، ثم عاودت عدد العمليات بالارتفاع في المدة (2012-2014) بمعدلات نمو متفاوتة كان

1) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي 2011، ص39.
2) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي 2016، ص9.

اعلاها (63.40) في عام 2013، ثم شهدت انحفاضا مستمرا وملحوظا حتى عام 2021 اذ اصبحت عدد العمليات (2175075) بمعدل نمو سالب بلغ (6.71-)% كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2021-2010) قد بلغ (1.17)% والشكل (11) يوضح تتطور قيمة المقاصة الالكترونية للمدة (2021-2010) في مملكة البحرين.

الجدول (11) تتطور نظام المقاصة الالكترونية للشيكات في مملكة البحرين للمدة (2021-2010)

السنة	قيمة عمليات المقاصة مليون دينار	معدل النمو%	عدد العمليات	معدل النمو%
2010	4418.40		1892711	
2011	4335.70	-1.87	1857534	-1.86
2012	6825.10	57.42	1988635	7.06
2013	9076.50	32.99	3249487	63.40
2014	10136.70	11.68	3382447	4.09
2015	10479.30	3.38	3372471	-0.29
2016	10087.70	-3.74	3303295	-2.05
2017	10058.50	-0.29	3300941	-0.07
2018	9472.00	-5.83	3166987	-4.06
2019	8737.80	-7.75	2964508	-6.39
2020	7266.40	-16.84	2331423	-21.36
2021	7254.80	-0.16	2175075	-6.71
معدل النمو المركب%	4.22		1.17	

المصدر: البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي (2010-2021)

الشكل (11) تتطور نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للمدة (2021-2010) في مملكة البحرين

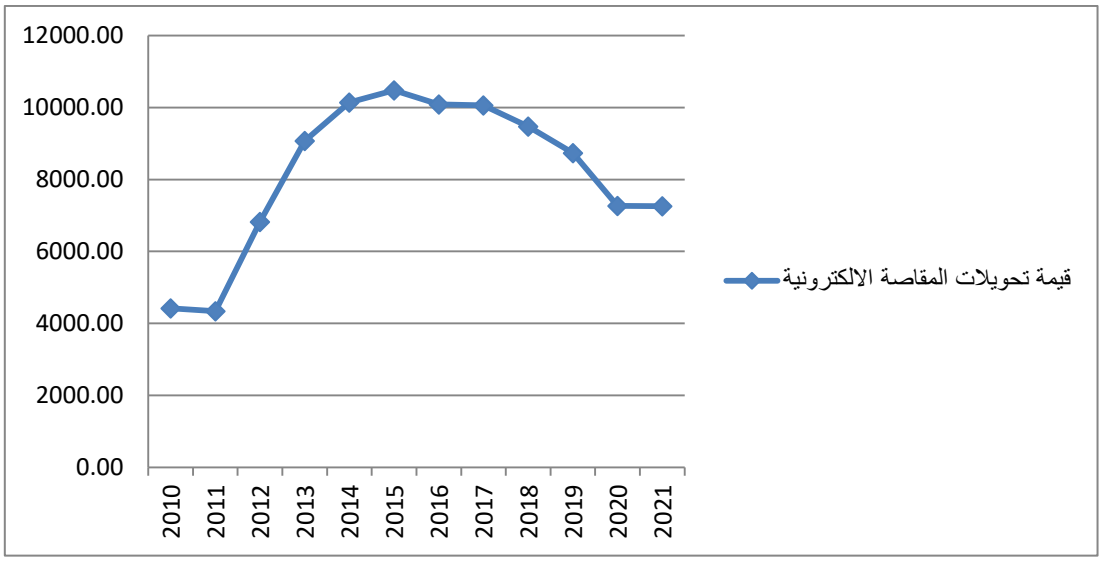

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11)

ثالثاً: تحليل تتطور عمليات السحب من الصراف الالي للمدة (2010-2021)

يتضمن الجدول (12) عمليات السحب من الصراف والذي يتضمن جزأين (قيمة المسحوبات، وعدد العمليات)، ومنه نلاحظ ان قيمة المسحوبات في عام 2010 بلغت (394.60) مليون دينار ثم شهدت ارتفاعا في عام 2011 اذ بلغت قيمة المسحوبات (428.30) مليون دينار بمعدل نمو (8.54)%، واستمر ارتفاع قيمة المسحوبات في المدة من (2012-2019) بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها عام (2017)، ثم شهدت في المدة (2020-2021) انخفاضا ملحوظ اذ بلغت قيمة المسحوبات في عام 2021 (1419.60) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (8.75-)% بسبب جائحة كورونا، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2010-2021) بلغ (11.26%).

اما عدد العمليات الخاصة بالسحب من الصراف الالي بلغت عددها في عام 2010 (4158621)عملية، ثم ارتفع عدد العمليات في عام 2011 الى (4422811)عملية بمعدل نمو (6.35%) واستمرت عدد العمليات بالارتفاع في المدة (2012-2019) بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها عام 2017 اذ بلغ معدل النمو في ذلك العام (31.53%)، ثم شهدت المدة (2020-2021) انخفاضا في عدد العمليات اذ بلغت في عام (2021) (15758177) عملية بمعدل نمو سالب (15.92-)% بسبب جائحة كورونا، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لعدد العمليات للمدة (2010-2021) بلغ (11.74%) والشكل (12) يوضح تتطور قيمة المسحوبات من الصراف الالي للمدة (2010-2021).

الجدول (12) تتطور عمليات السحب من الصراف الالي للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

السنة	قيمة المسحوبات مليون دينار	معدل النمو%	عدد العمليات	معدل النمو%
2010	394.60		4158621	
2011	428.30	8.54	4422811	6.35
2012	511.90	19.52	5367978	21.37
2013	631.70	23.40	6469271	20.52
2014	786.50	24.51	8029462	24.12
2015	909.20	15.60	9271985	15.47
2016	1105.80	21.62	11524588	24.29
2017	1429.70	29.29	15158643	31.53
2018	1651.90	15.54	17811102	17.50
2019	1746.60	5.73	19731651	10.78
2020	1555.70	-10.93	18741958	-5.02
2021	1419.60	-8.75	15758177	-15.92
معدل النمو المركب	11.26		11.74	

المصدر: البنك المركزي البحريني،التقرير الاقتصادي (2010-2021)

الشكل (12) تتطور قيمة عمليات السحب من الصراف الالي للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

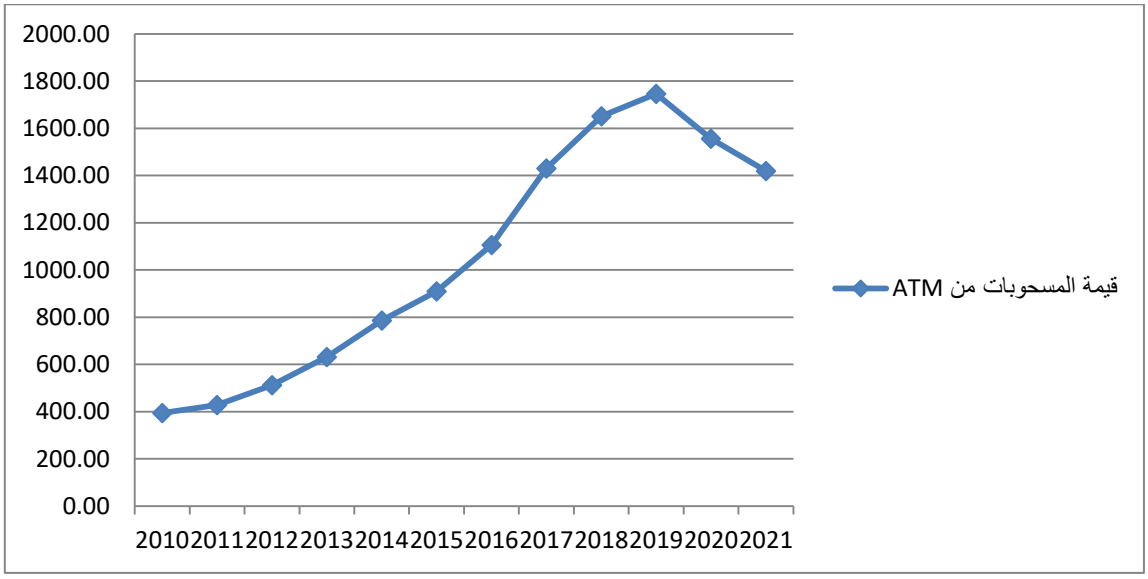

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (12)

رابعاً: تحليل تتطور التحويلات الالكترونية للمدة (2015-2021)

اذ يتضـــمن الجدول (13) التحويلات الالكترونية ويتضـــمن فقرتين هما (قمية التحويلات الالكترونية (فورية وفواتير)، وعدد عمليات التحويل)، اذ بدأ العمل في هذا النظام عام (2015) اذ بلغت قيمة عمليات التحويل الالكترونية وفي عام (2015) (634.50) مليون دينار ثم شـهدت ارتفاعا في عام 2016 اذ بلغت قيمة التحويلات (7334.80) مليون دينار بمعدل نمو (1056%) واستمر بالارتفاع في المدة (2017-2021) بمعدلات نمو متفاوتة حتى بلغت في عام 2021 (20526.20) بمعدل نمو (27.01%)، كمـا نلاحظ ان معـدل النمو المركـب للمـدة (2010-2021) لقيمـة التحويلات الالكترونيةفواتير وفورية) قد بلغ (64.32%).

أمـا عـدد عمليـات التحويـل في نظـام التحويلات الالكترونيـة بلغـت عـددهـا في عـام (2015) (184207)عملية، ثم شـهدت ارتفاعا ملحوظا في عام (2016) لتصـل الى (2823897) عملية بمعدل نمو ايجابي بلغ (1433)% واســـتمر بالارتفاع في المدة (2017-2021) اذ اصـــبح في عام 2021 (160656990)عمليـة بمعـدل نمو بلغ (167.09)%، كمـا نلاحظ ان معـدل النمو المركـب للمـدة

(2021-2015) قد بلغ (163.08)% والشـــكل (13) يوضـــح قيمـة التحويلات الالكترونيـة للمدة (2021-2015) في مملكة البحرين.

الجدول (13) تتطور التحويلات الالكترونية للمدة (2021-2015) في مملكة البحرين

السنة	قيمة التحويلات الالكترونية فورية وفواتير مليون دينار	معدل النمو%	عدد عمليات التحويل	معدل النمو%
2015	634.50		184207	
2016	7334.80	1056.00	2823897	1433
2017	9797.40	33.57	6597154	133.62
2018	11466.90	17.04	8459376	28.23
2019	13506.30	17.79	15429647	82.40
2020	16161.50	19.66	60150149	289.83
2021	20526.20	27.01	160656990	167.09
معدل النمو المركب%	64.32		163.08	

المصدر: البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي (2015-2021)

الشكل (13) تتطور التحويلات الالكترونية للمدة (2015-2021) في مملكة البحرين

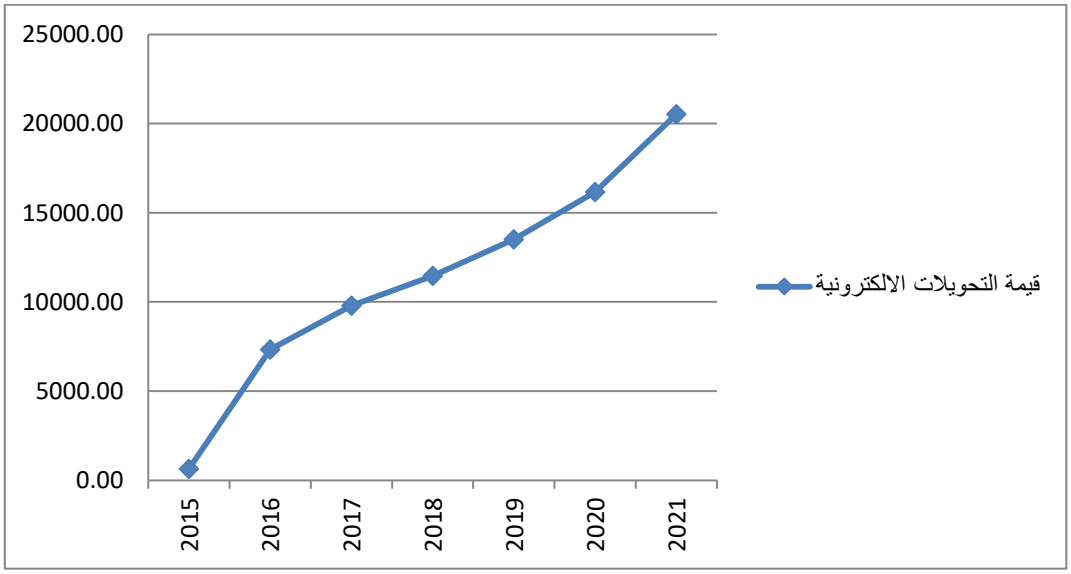

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (13)

خامساً: تحليل تتطور نقاط البيع (Pos) للمدة (2018-2021)

اذ يتضمن الجدول (14) ثلاثة فقرات هي (عدد الاجهزة، قيمة العمليات، عدد العمليات)، اذ بدأ العمل بهذا النظام عام 2018 اذ بلغ عدد الاجهزة (35010) اجهزة وارتفع في عام 2019 بمعدل نمو ايجابي (15%)، ثم شهد انخفاضا في عدد الاجهزة في عام (2020) بلغت عدد الاجهزة (24702)جهاز بمعدل نمو سالب بلغ (38.65-)% بسبب جائحة كورونا، ثم عاودت اجهزة POS بالارتفاع حتى اصبحت في عام 2021 (32742)جهاز بمعدل نمو ايجابي بلغ (32.55)، كما بلغ معدل النمو المركب (1.66-)% .

اما قيمة العمليات قد حقق في عام 2018 (1977.21) مليون دينار ثم شهدت في عام 2019 ارتفاعا ملحوظا بلغ فيه قيمة العمليات (2434.40) مليون دينار بمعدل نمو (23.12%)، ومن ثم شهدت قيمة العمليات انخفاضا في عام 2020 اذ بلغت قيمتها (2341.92) بمعدل نمو سالب (3.80-)% بسبب جائحة كورونا، ثم عاودت قيمة العمليات بالارتفاع في عام (2021) لتصبح (3151.22) مليون دينار بمعدل نمو أيجابي بلغ (34.56)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة العمليات للمدة (2021-2018) بلغ (12.36%).

اما عدد العمليات قد بلغ في عام (2018) (64473725) عملية ثم شهد عام 2019 ارتفاعا ملحوظا ليصبح (73679645) بمعدل ايجابي بلغ (14.28)% واستمر الارتفاع لغاية 2021 ليسجل اعلى قيمة لعدد العمليات بلغ (125548528) عملية بمعدل نمو مرتفع بلغ (49.84)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب (18.13)% والشكل (14) يوضح تتطور قيمة نقاط البيع POS للمدة (2018-2021).

الجدول (14) تتطور نقاط البيع (Pos) للمدة (2018-2021) في مملكة البحرين

السنة	عدد الاجهزة	معدل النمو%	قيمة العمليات مليون دينار	معدل النمو%	عدد العمليات عملية	معدل النمو%
2018	35010		1977.21		64473725	
2019	40262	15	2434.40	23.12	73679645	14.28
2020	24702	-38.65	2341.92	-3.80	83785810	13.72
2021	32742	32.55	3151.22	34.56	125548528	49.84
معدل النمو المركب %	%-1.66		%12.36		%18.13	

المصدر: البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي (2018-2021)

الشكل (14) تتطور نقاط البيع PSO للمدة (2018-2021) في مملكة البحرين

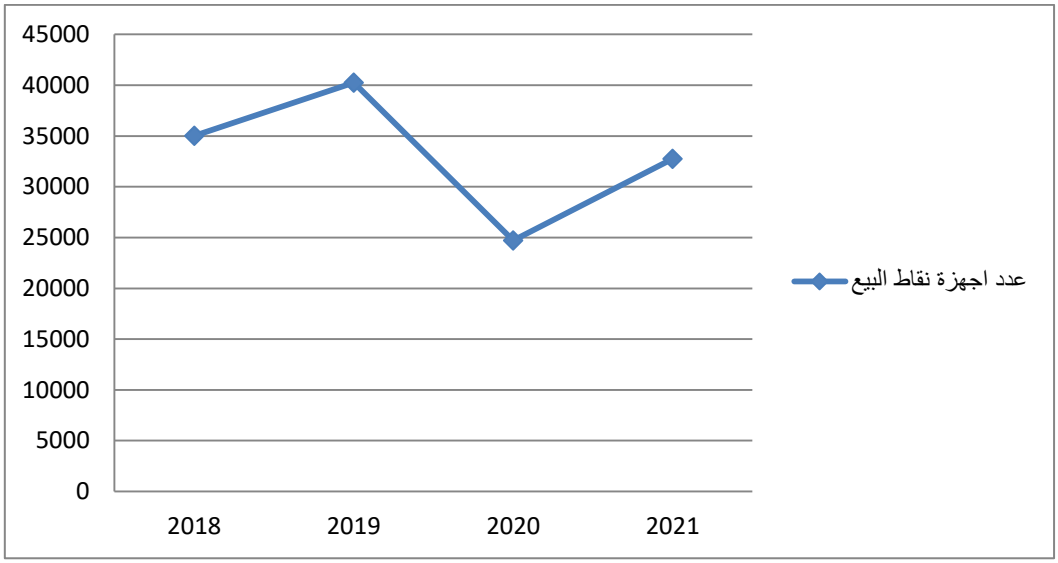

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14)

المطلب الثالث: تتطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين:

أولاً: تحليل تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021)

يتضـــح من الجدول (15) ان النـاتج المحلي الاجمـالي لعـام 2010 هو (9668) مليون دينـار بحريني ثم شـــهد ارتفاعا في عام 2011 ليصـــل الى (10921) مليون دينار بحريني بمعدل نمو بلغ (12.96)%، ومن ثم شـهد ارتفاعا مسـتمرا للمدة (2012-2014) بمعدلات نمو متفاوتة بلغت في عام 2014 (2.61)%، ثم شهد عام 2015 انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (11703.30) مليون دينار بحريني بمعدل نمو سالب بلغ (-6.77)% ، ثم شهدت المدة (2016-2019) ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلا ها عام 2017 بلغ معدل النمو في ذلك العام (9.87)%، ومن ثم شـهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضـا في عام 2020 ليبلغ (13056) مليون دينار بحريني بمعدل نمو سالب (-9.98)% بسبب جائحة كورونا، وثم شهدت عام 2021 ارتفاعا واضحا في الناتج المحلي الاجمالي ليصبح (14615) مليون دينار بحريني بمعدل نمو ايجابي بلغ (11.94)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2010-2021) (3.50)%.

اما الاســتهلاك الخاص بلغ في عام 2010 (3981.72) مليون دينار بحريني ، ثم شــهد في عام 2011 ارتفاعا ملحوظا ليصـــبح (4131.72) مليون دينار بحريني بمعدل نمو (3.77%) كما شـــهد

الاســـتهلاك الخاص ارتفاعا واضـــحا في المدة (2012-2016) بمعدلات متباينة كان اعلاها في عام 2013 بلغ (12.14)%، ثم شـــهد انخفاض في عام 2017 ليصـــبح الاســـتهلاك الخاص (5596.30) مليون دينار بحريني بمعدل نمو (2.08-)% بسبب انخفاضـا متوسط أسعار النفط[1] ، ثم عاود بالارتفاع في عام 2018 بمعدل نمو (4.19%)، اما المدة (2019-2020) قد انخفض فيها الاســـتهلاك الخاص بمعدلات نمو سـالبة بلغت (1.17- , 9.85-)% بسـبب جائحة كورونا اما عام 2021 عاود الاسـتهلاك ليصـــل الى (5868) مليون دينار بحريني بمعدل نمو (12.95%) وكما نلاحظ ان معدل النمو المركب للاســـتهلاك الخاص لتلك المدة (3.28%) والشـــكل (15) يوضـــح تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين.

الجدول (15) تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو%	الاستهلاك الخاص	معدل النمو%
2010	9668		3981.72	
2011	10921	12.96	4131.72	3.77
2012	11564	5.89	4448	7.65
2013	12234.90	5.80	4988.17	12.14
2014	12553.80	2.61	5083.87	1.92
2015	11703.30	-6.77	5273.20	3.72
2016	12126	3.61	5715	8.38
2017	13322.70	9.87	5596.30	-2.08
2018	14157.30	6.26	5831	4.19
2019	14503.80	2.45	5762.60	-1.17
2020	13056	-9.98	5195	-9.85
2021	14615	11.94	5868	12.95
معدل النمو المركب	%3.50		%3.28	

المصدر: البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي (2010-2021)

الشكل (15) تتطور الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

1) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي 2017، ص45.

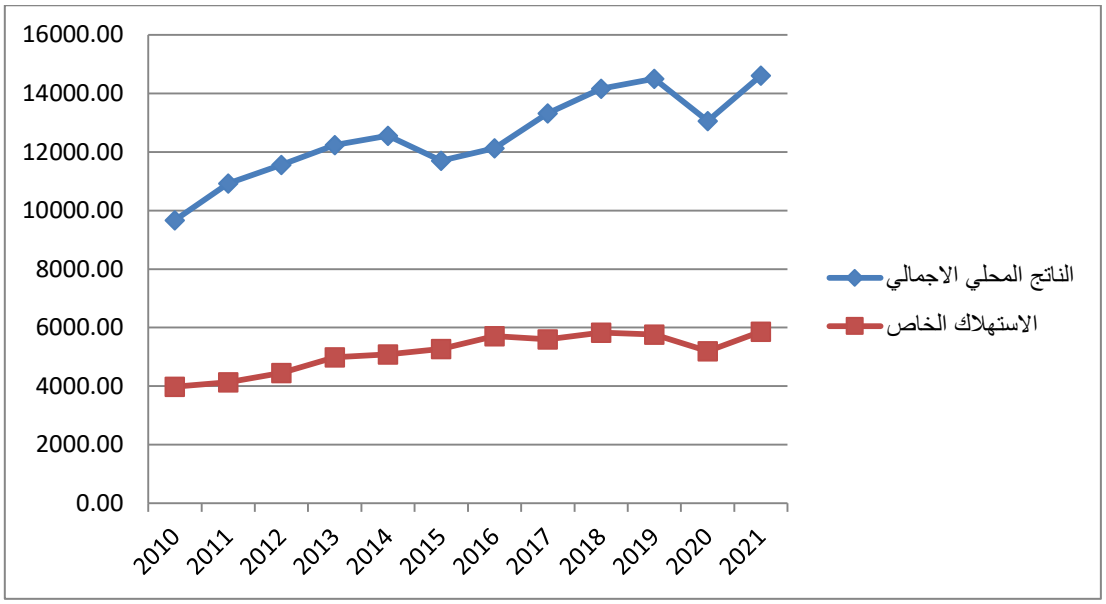

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15)

ثانياً: تحليل تتطور الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي في المملكة البحرينية للمدة (2010-2021):

يتضح من الجدول (16) ان الاستثمار في عام 2010 بلغ (2638.06) مليون دينار بحريني شهد انخفاضا ملحوظا في عام 2011 بمقدار (1487.50) مليون دينار بحريني بمعدل نمو سالب بلغ (-24.66) بسبب الحركة الاحتجاجية التي تسببت بأزمة سياسية واقتصادية[1]، ومن ثم شهدت المدة (2014-2012) ارتفاع في قيمة الاستثمار بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها عام 2013 اذ بلغ (48.86)% ثم شهد عام 2015 انخفاضا في قيمة الاستثمار ليصل الى (2852.30) مليون دينار بحريني بمعد لنمو سالب (-15.36)% بسبب انخفاض قيمة المطلوبات على المصارف [2]، ثم شهدت المدة (2019-2016) ارتفاع ملحوظ في قيمة الاستثمار بمعدلات متفاوتة كان اعلاها سنة 2017 بمعدل نمو ايجابي بلغ (43.42)%، ثم شهدت عام 2020 انخفاض ليصبح الاستثمار (4759.15) مليون دينار بحريني بمعدل نمو سالب (-1.92) بسبب جائحة كورونا، ثم نلاحظ ارتفاعا في عام (2021) (5855) مليون دينار بحريني بمعدل نمو ايجابي بلغ (23.03)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للاستثمار للمدة (2021-2010) بلغ (6.87)%.

اما فيما يخص الائتمان المصرفي نلاحظ في عام 2010 كان قيمته (6544.97) مليون دينار بحريني ثم شهد في عام 2011 زيادة يصل الى (7595.85) مليون دينار بحريني بمعدل نمو بلغ

1) البنك المركزي البحريني، مصدر سابق، ص39.
2) البنك المركزي مصدر سابق، ص9.

(16.06)%، وايضاً نلاحظ ارتفاع في عام (2012) ليصبح (7995.76) مليون دينار بحريني بمعدل نمو (5.26)%، ثم شهدت المدة (2013-2014) انخفاضا واضحا بمعدلات نمو سالب كانت اخرها في عام (2014) (4.61-)%بسبب تعرض الاقتصاد البحريني لهزات عدة في تلك المدة اذ بدأت في الازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على القطاع المالي وانتهت في الازمة السياسية التي تعيشها المملكة[1]، ثم شهدت المدة (2015-2021) ارتفاعا ملحوظا بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها (2015) اصبح معدل النمو للائتمان المصرفي في ذلك العام (10.25)% حتى بلغ في عام (2021) (11114.50) مليون دينار بحريني بمعدل نمو (6.73)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) كان (4.51%) والشكل (16) يوضح الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين.

الجدول (16) تتطور الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي لمملكة البحرين للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

السنة	استثمار خاص	معدل النمو%	الائتمان المصرفي	معدل النمو%
2010	2638.06		6544.97	
2011	1987.50	-24.66	7595.85	16.06
2012	2132	7.27	7995.76	5.26
2013	3173.80	48.86	7460.33	-6.70
2014	3370	6.18	7116.40	-4.61
2015	2852.30	-15.36	7845.70	10.25
2016	3060	7.28	8062.70	2.77
2017	4388.80	43.42	8699.10	7.89
2018	4611	5.06	9519.90	9.44
2019	4852.30	5.23	9736.30	2.27
2020	4759.10	-1.92	10413.80	6.96
2021	5855	23.03	11114.50	6.73
معدل النمو المركب	%6.87		%4.51	

المصدر: البنك المركزي البحريني، (2010-2021)

الشكل (16) تتطور الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي للمدة (2010-2021) في مملكة البحرين

1) البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي للاعوام 2013-2014، ص10.

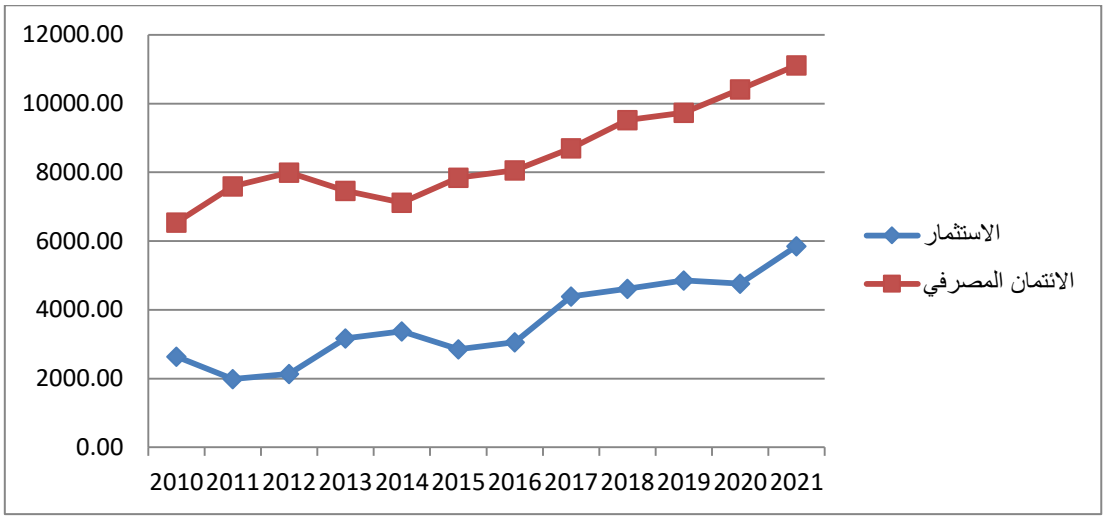

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (16)

المبحث الثالث

تحليل تتطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد العراقي:

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويشكل قطاع النفط من الناتج المحلي والايرادات النفطية اكثر من (90%) من الايرادات العامة في حين تشكل ايرادات والصادرات النفطية اكثر من (99%) لذلك فأن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وسيكون عرضة للصدمات والازمات الخارجية باستمرار بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية.

ومن هنا نتطرق الى نظام الدفع الالكتروني في العراق اذ يعد ضمن الاصلاحات المالية والمصرفية التي سعي البنك المركزي العراقي الى تطبيقها منذ عام 2006 لتطوير القطاع المصرفي في العراق ومواكبة التتطور ات العالمية بعد ان كان العمل التقليدي اليدوي هو السائد على جميع المعاملات المالية والتي رافقها مخاطر وخطاء ناجمة عن الاعمال اليدوية منها التزوير والفقدان والتلف، ولتحفيز انضمام الافراد الى النظام المالي الرسي وتشجيعهم على الربط بين وسائل الدفع الالكتروني لوجود علاقة تأثير ايجابية بينها وبين نظام الدفع الالكتروني ومن ثم التقليل من اعتماد البلد على المصادر الخارجية (القروض والمساعدات) لكنه لا يزال في مراحله الاولية، اذ لم تحقق انظمة الدفع الالكترونية النتائج المرغوب بها واللازمة لمواجهة التحديات كافة التي تواجه الاداء الاقتصادي للبلد وذلك لاعتماد العراق على المورد النفطي والارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والتضخم فضلاً عن ضاهرة الفساد المالي والاداري. [1]

اذ يبلغ عدد سكان العراق (43.53) مليون نسمة في عام (2021) وتبلغ مساحته (434.924) كيلومتر مربع، اذ يعتمد العراق وبالشكل كبير على الموارد التالية اهمها النفط اذ يبلغ 95% من اجمالي دخل العراق من العملة الصعبة كذلك موارد الغاز الطبيعي كما تحتوي الاراضي العراقية لكميات كبيرة من الفوسفات في حقول عكاشات كذلك الكبريت في منطقة المشراق في محافظة نينوى وهنالك ثروات كثيرة غير مستغلة كاليورانيوم والزئبق الاحمر وغيرها.

المطلب الثاني : تحليل وسائل الدفع الالكتروني في العراق:

أولاً: تحليل تتطور نظام التسوية الاجمالية الالكترونية في العراق للمدة (2011-2021):

1) حامد ناصر الظالمي، الاقتصاد العرقي في مراحل التطور والاخفاق محاولة في تحديد الهيكلية، جامعة البصرة، 2016، ص1.

نظام التسوية الاجمالية (RTGS) يستخدم هذا النظام لتسوية المدفوعات ذات القيم الكبيرة الكترونياً في مابين المشاركين بصورة مستمرة واتمام اجراءات التسوية لاوامر الدفع بصورة مستمرة وخلال يوم العمل[1]،اذ بدأ العمل في هذا النظام عام 2006، نلاحظ من الجدول (17) ان نظام التسـوية في العراق يتضمن قناتين (تحويلات نظام التسوية بالعملة الاجنبية، وتحويلات نظام التسوية بالعملة المحلية) ومنه نلاحظ ان قيمة التحويلات بالعملة الاجنبية بلغت في عام 2011 (3580.09) مليون دولار ، ثم شـهدت في عام 2012 ارتفاعا في قيمة التسـويات اذ بلغت (3960.29) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي (10.62)%، كما شاهد ارتفاعا ملحوظا جداً في عام 2013 اذ بلغت قيمة التسويات (7285.54) مليون دولار بمعدل نمو عالي جداً بلغ (83.96)% في حين نلاحظ ان المدة (2014-2017) انخفاضا ملحوظا في قيمة التسويات بمعدلات نمو سالبة كان اخرها (24.32-)% في عام 2017 ويعود السبب في ذلك الانخفاض الى احداث العصـابات الارهابية وما تبعها من احداث سـياسـية واقتصـادية، ثم عاودت بالارتفاع في عام 2018 لتبلغ التسويات في ذلك العام (4535.95) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (38.77)% واسـتمر بالارتفاع حتى عام 2019، ثم عاود بالانخفاض في عام (2020) اذ حقق معدل نمو سالب بلغ (15.29-)% ويرجع السبب في ذلك الى جائحة كورونا وما تبعها من اثار اقتصادية وبعد عودة الاقتصاد الى وضعه الطبيعي عاودت قيمة التسويات بالارتفاع في عام 2021 حتى اصبحت قيمتها (5377.74) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (8.06)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للتسويات بالعملة الاجنبية للمدة (2011-2021) قد بلغ (3.77)%.

ونلاحظ من الجدول (17) ايضا قيمة التحويلات لنظام التسوية بالعملة المحلية قد بلغت قيمتها في عام (2011) (122474.68) مليون دينار واستمر بالارتفاع للمدة (2012-2014) حتى بلغ (199961.82) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (10.74)%، ثم حدث انخفاض في قيمة التسويات بالعملة المحلية في المدة (2015-2017) بسبب العصابات الارهابية، ثم نلاحظ المدة (2018-2021) ارتفاعا واضحا في قيمة التسويات وبمعدلات نمو ايجابية كان اعلاها عام (2019) اذ بلغ معدل النمو (14.72)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2011-2021) قد بلغ (4.60)%.

ومن خلال الجـدول (17) نلاحظ ان اجمـالي قيمـة التسـويـات قـد بلغ في عـام 2011 (4311176.52) مليون دينار واسـتمرت بالارتفاع حتى عام 2013 اذ بلغ معدل النمو في ذلك العام

1) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، 2021، ص11.

(81.65)% لتشهد انخفاضا ملحوظا في المدة (2014-2017) بمعدلات نمو منخفضة كان اخرها عام 2017 اذ بلغ (23.61-)% بسبب احداث هجمات العصابات الارهابية، ثم عاود بالارتفاع طيلة المدة المسبقة بمعدلات نمو ايجابية ماعدا عام (2020) اذ بلغت اجمالي قيمة التسويات (6687317.44) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (6.20-)%، ونلاحظ ان معدل النمو المركب لاجمالي قيمة التسويات للمدة (2011-2021) قد بلغ (5.84)% والشكل البياني (17) يوضح تتطور نمو نظام التسوية الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (17) تتطور نظام التسوية الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	تحويلات نظام التسويات بالعملة الاجنبية (مليون دولار)	معدل النمو%	تحويلات نظام التسويات بالعملة المحلية (مليون دينار)	معدل النمو%	سعر الصرف	قيمة التحويلات بالعملة الاجنبية / مليون دينار	اجمالي قيمة التسويات مليون دينار	معدل النمو%
2011	3580.09		122474.68		1170	4188701.85	4311176.52	
2012	3960.29	10.62	158314.26	29.26	1166	4617702.25	4776016.50	10.78
2013	7285.54	83.96	180561.56	14.05	1166	8494943.56	8675505.12	81.65
2014	7070.24	-2.96	199961.82	10.74	1166	8243904.23	8443866.05	-2.67
2015	6749.52	-4.54	195758.07	-2.10	1166	7869945.91	8065703.97	-4.48
2016	4313.92	-36.09	177332.31	-9.41	1182	5099055.78	5276388.09	-34.58
2017	3268.68	-24.23	160588.86	-9.44	1184	3870120.77	4030709.63	-23.61
2018	*4535.95*	38.77	161812.79	0.76	1182	5361493.71	5523306.50	37.03
2019	5874.60	29.51	185628.75	14.72	1182	6943776.28	7129405.03	29.08
2020	4976.47	-15.29	198002.42	6.67	1304	6489315.02	6687317.44	-6.20
2021	5377.74	8.06	200807.16	1.42	1460	7851499.57	8052306.73	20.41
معدل النمو المركب%	%3.77		%4.60			%5.88	%5.84	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

الشكل (17) تتطور نظام التسوية الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق

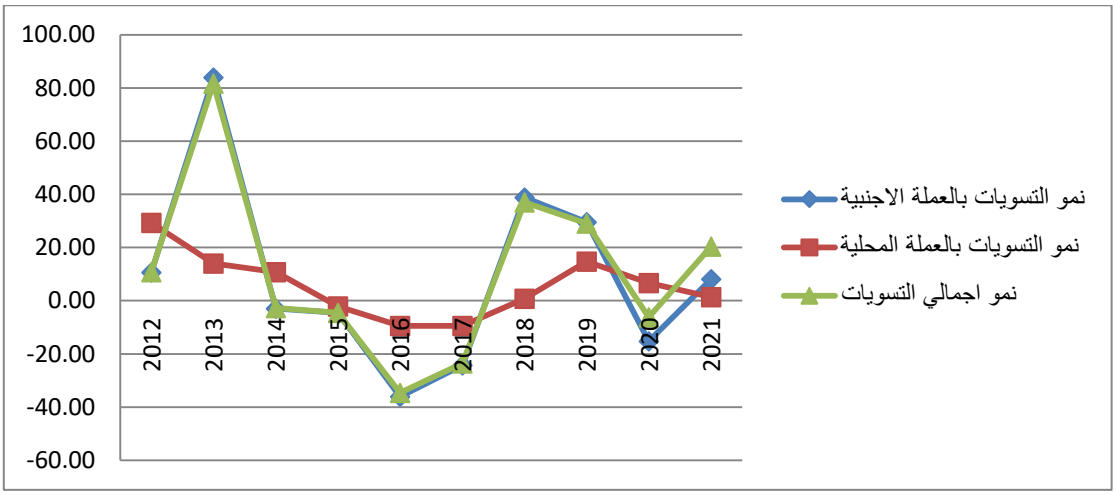

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17)

ثانياً: تحليل تتطور عدد عمليات التحويل للمدة (2011-2021) في العراق:

نلاحظ من الجدول (18) ان هنالك قناتين (عمليات تحويل بالعملة الاجنبية وعمليات تحويل بالعملة المحلية)، ومنه نلاحظ ان عدد عمليات التحويل بالعملة الاجنبية في عام 2011 كانت تبلغ (5277) عملية لتزداد في عام 2012 حتى بلغت (7103) عملية بمعدل نمو (34.60)% واستمرت في الارتفاع في المدة (2013-2014) بمعدلات نمو ايجابية كان اخرها عام 2014 اذ بلغ معدل النمو (15.01)% ليتراجع في المدة (2015-2017) بمعدلات نمو منخفضة اذ كانت قيمتها في عام 2017 (9927) بمعدل نمو سالب بلغ (-1.47)% بسبب العمليات الارهابية، ليعاود بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة في المدة (2018-2021) اذ حققت معدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2018 بلغ معدل النمو في ذلك العام (92.99)% كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لعدد عمليات التحويل بالعملة الاجنبية للمدة (2011-2021) قد بلغ (15.65)%.

كما نلاحظ ايضا من الجدول (18) ان هنالك عمليات تحويل بالعملة المحلية اذ بلغ عدد تلك العمليات في عام 2011 (30234) عملية وارتفعت واستمرت بالارتفاع في المدة (2012-2017) بمعدلات نمو ايجابية متباينة كان اعلاها عام 2017 اذ بلغت عدد عمليات التحويل بالعملة المحلية في ذلك العام (72036) عملية بمعدل نمو بلغ (33.73)%، ليتراجع في عام 2018 اذ بلغ عدد عمليات التحويل في هذا العام (56342) عملية بمعدل نمو سالب (-21.79)% ثم استمرت بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة وحققت اعلى معدل في عام 2021 اذ بلغ (42.19) ما عدا عام 2020 اذ حقق انخفاضا في عمليات التحويل بلغ في ذلك العام (51337) عملية بمعدل نمو سالب بلغ (-9.36)%، كما نلاحظ

ان معدل النمو المركب للمدة (2011-2021) قد بلغ (8.34)% ويوضـح الشـكل البياني (18) تتطور عدد عمليات التحويل للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (18) عدد عمليات التحويل للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	عدد عمليات التحويل بالعملة الاجنبية	معدل النمو%	عدد عمليات التحويل بالعملة المحلية	معدل النمو%
2011	5277		30234	
2012	7103	34.60	34318	13.51
2013	9403	32.38	40572	18.22
2014	10814	15.01	44779	10.37
2015	10489	-3.01	46661	4.20
2016	10075	-3.95	53866	15.44
2017	9927	-1.47	72036	33.73
2018	19158	92.99	56342	-21.79
2019	21528	12.37	56640	0.53
2020	22637	5.15	51337	-9.36
2021	26119	15.38	72997	42.19
معدل النمو المركب%	15.65		8.34	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

الشكل (18) تتطور عدد عمليات التحويل للمدة (2011-2021) في العراق

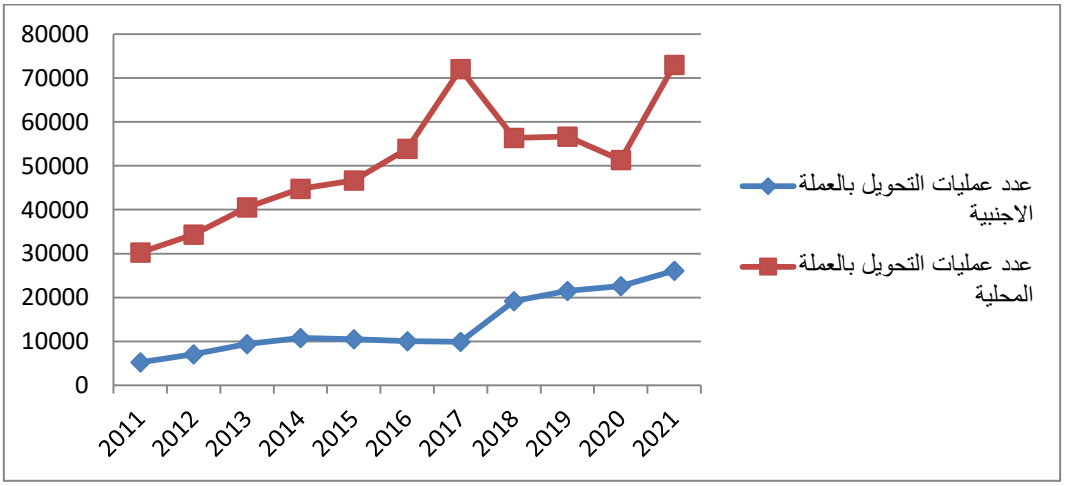

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (18)

ثالثاً: تحليل تتطور نظام المقاصة الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق:

نظام المقاصـــة الالكترونية وهو النظام الذي يسـمح للمصـــارف وفروعها كافة من امكانية تبادل اوامر الدفع (مدفوعات واطئة الكلفة والدين المباشـر)، واتمام المعالجة وارسـال صـافي التسـوية النهائية الى نظام التســـوية الاجمالية اذ بدأ العمل في هذا النظام عام 2011[1]. نلاحظ من الجدول (19) وجود قناتين للمقاصة الالكترونية هما (مقاصة الصكوك، تحويلات دائنة)، ومن خلاله نلاحظ ان قيمة اجمالي المقاصـــة الالكترونية بالعملة الاجنبية قد بلغ في عام (2011) (62.97) مليون دولار ليرتفع في عام 2012 حتى بلغ (155.60) مليون دولار ويســـتمر بالارتفاع لغاية عام 2014 اذ بلغ في ذلك العام (865.14) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (157.72)% لتشـهد المدة (2015-2016) انخفاضـا واضـحا في قيمة اجمالي المقاصـة الالكترونية بمعدلات نمو سـالبة كان اخرها في عام (2016) اذ بلغ معدل النمو فيها (17.19-)% بسـبب الاعمال الارهابية التي أثرت اقتصـاديا على معضـم المناطق، ثم اســتمر بالارتفاع في المدة المتبعة ما عدا عام 2019 اذ بلغت قيمة اجمالي المقاصـــة الالكترونية فيها (347.85) مليون دولار بمعدل نمو ســالب بلغ (41.44-)%، وكذلك عام 2021 اذ حقق انخفاض في قيمة اجمالي المقاصـة الالكترونية لتبلغ (412.07) مليون دولار بمعدل نمو سـالب بلغ (3.11-)% كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لمقاصـة الصـكوك للمدة (2011-2021) قد بلغ (12.67)% ولاجمالي المقاصة الالكترونية قد بلغ (18.62)%.

كما نلاحظ من الجدول (19) ان اجمالي قيمة المقاصـة الالكترونية بالعملة المحلية قد بلغ في عام 2011 (107413.57) مليون دينار ليسـتمر بالارتفاع لغاية عام 2014 اذ بلغت قيمة اجمالي المقاصـة الالكترونية (2664354.24) بمعدل نمو ايجابي (185.38)% ثم لينخفض في المدة (2015-2016)، ليعاود الارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة ما عدا عام (2020) اذ بلغ مجموع قيمة المقاصة للعملة المحلية (39757314.54) مليون دينار بمعدل سـالب بلغ (15.73-)% وذلك بسـبب جائحة كورونا COVID-19 التي أثرت على الاقتصاد بالشكل عام.

وكما نلاحظ ان معدل النمو المركب لمجموع المقاصـة الالكترونية بالعملة المحلية للمدة (2011-2021) بلغ(73.17)%، وايضاً نلاحظ من الجدول (19) ان قيمة اجمالي تحويلات المقاصة الالكترونية بالمليون دينار لعام 2011 قد بلغت (181089.97) مليون دينار لترتفع حتى عام 2014 اذ بلغت في ذلـك العـام (27653112.06) مليون دينـار ثم انخفضـــت في المـدة (2015-2016) اذ بلغـت (23103418.54 , 24972713.00) مليون دينار، ثم عاودت بالارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة ماعدا

1) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2013، ص48.

عام 2020 اذ بلغت قيمة اجمالي تحويلات المقاصة الالكترونية في ذلك العام (40311893.15) مليون دينار، وكما نلاحظ ان معدل النمو المركب لاجمالي تحويلات المقاصـــة الالكترونية للمدة (2011-2021) قد بلغ (65.34)% والشكل البياني (19) يوضح تتطور اجمالي تحويلات المقاصة الالكترونية في العراق.

الجدول (19) تتطور المقاصة الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق

	مقاصة الصكوك بالعملة الاجنبية / مليون دولار	تحويلات دائنة بالعملة الاجنبية / مليون دولار	مجموع المقاصة الالكترونية بالعملة الاجنبية /مليون دولار	معدل النمو %	قيمة المقاصة الالكترونية بالعملة الاجنبية / مليون دينار	مقاصة الصكوك بالعملة المحلية / مليون دينار	تحويلات دائنة بالعملة المحلية / مليون دينار	مجموع المقاصة بالعملة المحلية / مليون دينار	معدل النمو %	قيمة اجمالي تحويلات المقاصة الالكترونية مليون دينار
2011	62.17	0.80	62.97		73676.40	105279.79	2133.78	107413.57		181089.97
2012	148.00	7.60	155.60	147.09	181424.43	1559801.94	5866.41	1565668.35	1357.61	1747092.78
2013	324.06	11.64	335.70	115.75	391421.55	9296869.51	39738.66	9336608.17	496.33	9728029.73
2014	857.59	7.56	865.14	157.72	1008757.82	26601060.02	43294.22	26644354.24	185.38	27653112.06
2015	395.32	5.35	400.67	-53.69	467181.66	23992504.87	513026.47	24505531.34	-8.03	24972713.00
2016	329.05	2.75	331.80	-17.19	392183.45	22062344.14	648890.95	22711235.09	-7.32	23103418.54
2017	410.38	8.89	419.27	26.36	496414.11	23506415.94	1809597.57	25316013.51	11.47	25812427.62
2018	549.58	44.48	594.06	41.69	702174.30	31361203.74	3452160.46	34813364.20	37.52	35515538.50
2019	240.45	107.40	347.85	-41.44	411163.17	38356902.54	8822634.36	47179536.91	35.52	47590700.08
2020	278.42	146.87	425.29	22.26	554578.60	25273460.10	14483854.44	39757314.54	-15.73	40311893.15
2021	231.02	181.05	412.07	-3.11	601619.69	22793710.96	22326522.81	45120233.77	13.49	45721853.46
معدل النمو المركب%	%12.67		%18.62		%21.03	%63.05	%131.97	%73.17		%65.34

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

الشكل (19) تتطور نمو المقاصة الالكترونية للمدة (2011-2021) في العراق

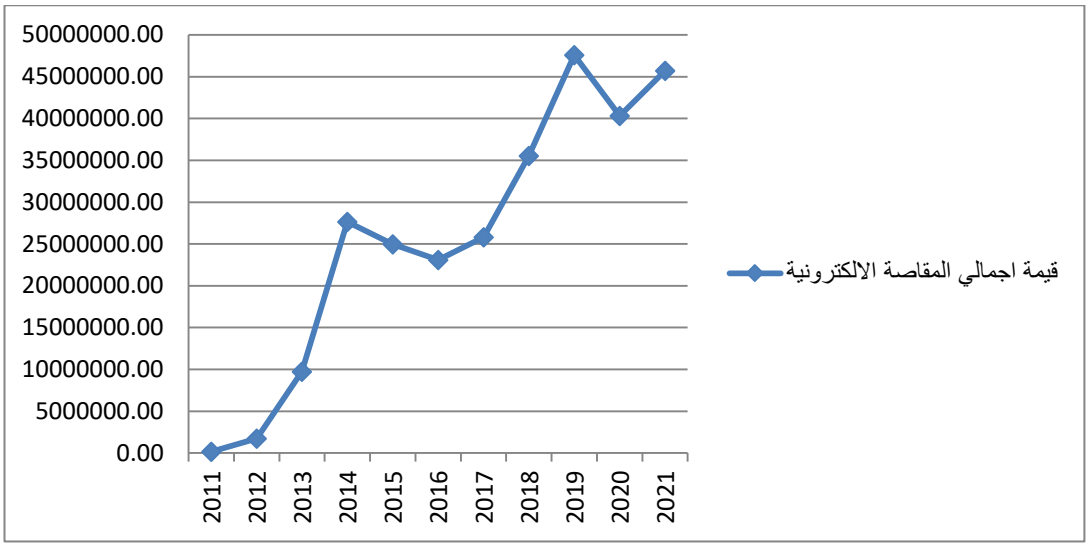

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (19)

رابعاً: تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات للمدة (2017-2021) في العراق:

وهي من الوسائل الحديثة التي تستخدم في اجراء العمليات المصرفية لما فيها طلب كشف للحساب او طلب دفتر للشيكات او الاستعلام عن الرصيد فضلا عن اجراءات الخاصة بالتحويل بشرط ان يكون الشخص هو عميل فعلي في المصرف، وايضا يستخدم الدفع عن طريق الهاتف النقال لاجراء عمليات الدفع من خلال خزن القيم النقدية الصغيرة عليه وبأستخدام المحافظ الالكترونية بشرط ان يكون لكل شخص محفظة واحدة ترتبط بشريحة هاتفية تابعة لشركة معينة[1]، اذ بدأ العمل في عام 2017، ومن الجدول (20) نلاحظ ان هنالك ثلاث وسائل دفع الكترونية عن طريق شركات الاتصالات هي (أسيا حوالة، وزين كاش، وناس بي) ومنها نلاحظ ان قيمة اسيا حوالة في عام 2017 كانت (117582) مليون دينار وارتفعت في عام 2018 لتصل (188462) مليون دينار بمعدل نمو ايجابي بلغ (60.28)% واستمرت بالارتفاع حتى عام 2020 اذ بلغ معدل النمو في ذلك العام (140.13) وهو اعلى معدل نمو حققته اسيا حوالة لتنخفض في عام 2021 انخفاضا ملحوظا لتصل قيمتها (164843) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (63.90-)% بسبب لجوء اغلب العملاء الى شركات اخرى، ونلاحظ ان النمو المركب للمدة (2017-2021) قد بلغ (6.99)%.

1) لفتة، محمد طارق، نظام المدفوعات العراقي ودره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، 2019، ص56.

ومن الجدول (20) نلاحظ ايضا وسيلة دفع الكترونية اخرى وهي زين كاش اذ بلغت قيمتها لعام 2017 (52812) مليون دينار وارتفعت في عام 2018 لتصل (197940) مليون دينار لتحقق اكبر معدل نمو بلغ (274.80)% واستمر بالارتفاع حتى عام 2020 اذ بلغ (945691) مليون دينار لتحقق معدل نمو ايجابي بلغ (41.57) لتنخفض في عام 2021 لتصل قيمتها (719066) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (23.96-)% اذ نلاحظ ان معدل النمو للمد (2017-2021) بلغ (68.58)%.

اما خدمة ناس بي بدأت في عام 2021 لقيمة الدفع الالكتروني (29427) مليون دينار وكما نلاحظ ايضا ان مجموع الدفع الالكتروني في حالة ارتفاع مستمر كانت حتى عام 2020 اذ بلغ (1,402,302) مليون دينار لينخفض في عام 2021 حتى بلغ (913.336)، وكما نلاحظ ان النمو المركب للمدة (2017-2021) هو (39.91)% كما يوضح الشكل البياني (20) تتطور وسائل الدفع الالكترونية عن طريق شركات الاتصالات للمدة (2017-2021) في العراق.

الجدول (20) وسائل الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات للمدة (2017-2021) في العراق

السنة	اسيا حوالة مليون دينار	معدل النمو%	زين كاش مليون دينار	معدل النمو%	ناس بي بالدينار	مجموع الدفع الالكتروني
2017	117,582		52,812			170,394
2018	188,462	60.28	197,940	274.80		386,402
2019	190,148	0.89	667,980	237.47		858,128
2020	456,611	140.13	945,691	41.57		1,402,302
2021	164,843	-63.90	719,066	-23.96	29,427	913,336
معدل النمو المركب%	%6.99		%68.58			%39.91

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2017-2021)

الشكل (20) تتطور وسائل الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات للمدة (2017-2021) في العراق

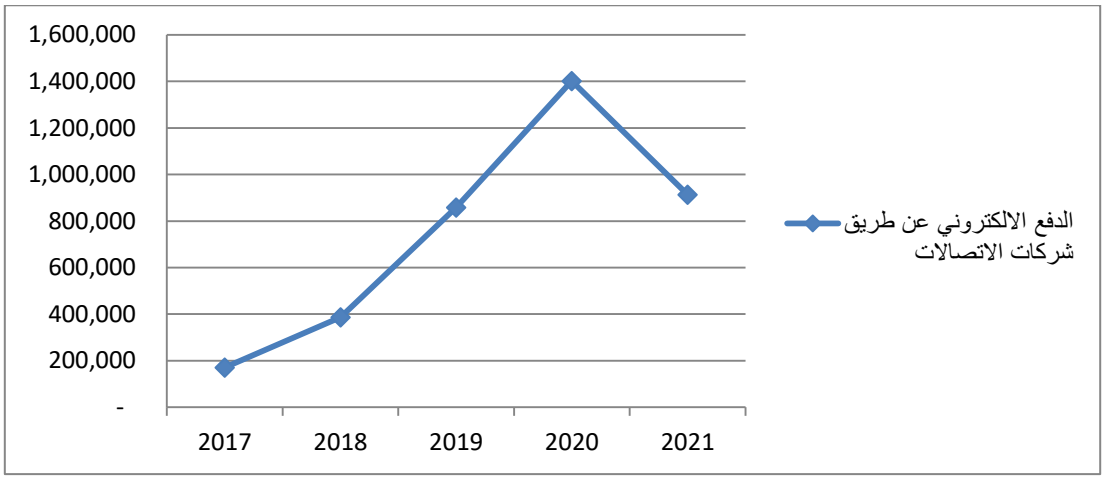

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (20)

خامساً: تحليل تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة (2011-2021)

نلاحظ من الجدول (21) ان عدد الصرافات الالية في عام (2011) كان (467) صرافا واستقر على نفس العدد في عام 2012 ليرتفع في عام 2013 حتى اصبح عددها (647) صرافا بمعدل نمو ايجابي بلغ (38.54)% لينخفض عدد الصرافات في عام 2014 حتى بلغ (337) صرافا آليا وذلك بسبب عدد من المحافظات نتيجة الهجمات الارهابية ليرتفع في عام (2015-2016) حتى حقق اعلى معدل نمو في عام 2015 اذ بلغ (72.11)% ليعاود انخفاض بسيط جداً في عام (2017) اذ بلغ عدد الصرافات (656) صرافاً بمعدل نمو سالب بلغ (-5.61)% ، ليعاود الارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة في المدة (2018-2021) ليحقق معدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2020 اذ بلغ عدد الصرافات في ذلك العام (1340) صرافاً بمعدل نمو بلغ (32.15)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب لعدد الصرافات الالية في للمدة (2011-2021) قد بلغ (11.63)%.

كما نلاحظ ايضا من الجدول (21) ان عدد الصرافات الالية لكل 100الف نسمة خلال مدة الدراسة (2011-2021) بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغ عدد الصرافات لكل 100الف نسمة في عام 2011 (2.172) صراف حتى حقق اعلى نسبة عدد صرافات في عام 2021 اذ بلغ (6.065) صرافا لكل 100الف نسمة ويوضح الشكل البياني (21) تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (21) تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل النمو %	عدد الجهزة الصراف لكل 100 الف نسمة
2011	467		2.172
2012	467	0.00	2.171
2013	647	38.54	1.076
2014	337	-47.91	1.608
2015	580	72.11	1.862
2016	660	13.79	2.382
2017	656	-0.61	2.853
2018	865	31.86	3.653
2019	1014	17.23	4.162
2020	1340	32.15	5.349
2021	1566	16.87	6.065
معدل النمو المركب%	11.63		9.79

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

الشكل (21) تتطور عدد اجهزة الصراف الالي للمدة (2011-2021) في العراق

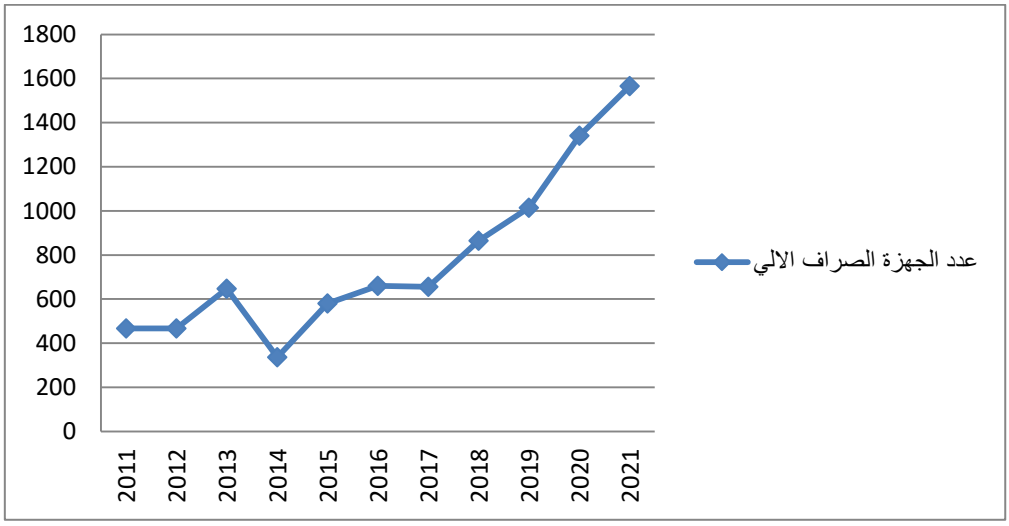

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (21)

سادساً: تحليل تتطور عدد البطاقات للمدة (2017-2021)

نلاحظ من الجدول (22) ان هنالك اربعة اشـــكال للبطاقات وهي (البطاقات المدينة، والبطاقات الدائنة، وبطاقات الدفع المســـبق، qi) ومنه نلاحظ ان اجمالي عدد البطاقات في عام 2017 قد بلغ (12464008) بطاقة وازداد في عام 2018 ليصـــل (15449612) بطاقة بمعدل نمو ايجابي بلغ (23.95)% ليتراجع في عام 2019 ليصـل (12326626) بطاقة بمعدل نمو سـالبة (20.21-)% ، ثم نلاحظ المدة (2020-2021) ارتفاع في قيمة اجمالي عدد البطاقة حتى نهاية مدة الدراسة ليصل في عام 2021 (14906294) بطاقة ليحقق معدل نمو ايجابي بلغ (13.49)% كما نلاحظ من الجدول ان معدل

النمو المركب للمدة (2017-2021) لعدد البطاقات المدينة بلغ (108.97)% ومعدل النمو المركب للبطاقات الدائنة بلغ (27.43)% اما معدل النمو المركب لبطاقات الدفع المسبق بلغ (9.40)% اما فيما يخص معدل النمو المركب لاجمالي عدد البطاقات للمدة (2017-2021) قد بلغ (3.64)% ويوضح الشكل البياني (22) تتطور نمو عدد البطاقات للمدة (2017-2021) في العراق.

الجدول (22) تتطور عدد البطاقات لمدة (2017-2021) في العراق

السنة	عدد البطاقات المدينة	عدد البطاقات الدائنة	عدد بطاقات الدفع المسبق	qi	اجمالي عدد البطاقات	معدل نمو%
2017	127594	15158	6234553	6086703	12464008	
2018	872894	22067	7915069	6639582	15449612	23.95
2019	1460891	38883	9006951	1819901	12326626	-20.21
2020	2811503	46469	8891436	1384677	13134085	6.55
2021	5083997	50927	9771370		14906294	13.49
معدل النمو المركب%	%108.97	%27.43	%9.40		%3.64	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2017-2021)

الشكل (22) تتطور عدد البطاقات لمدة (2017-2021) في العراق

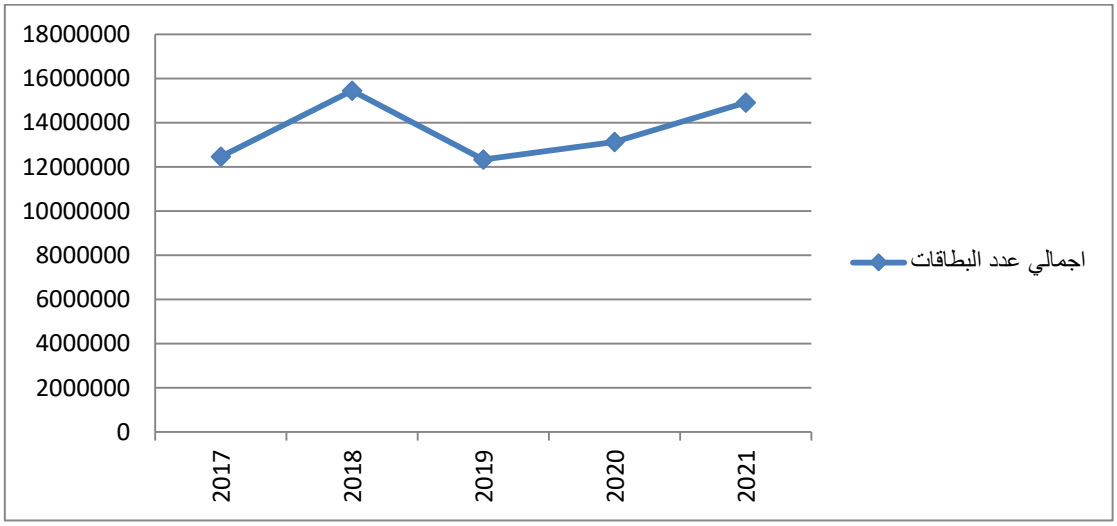

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (22)

سابعاً: تحليل وتتطور عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة (2017-2021) في العراق:

نلاحظ من الجدول (23) ان هنالك قناتين للدفع وهي (المحافظ الالكترونية ونقاط الدفع الالكترونية POS) ومنه نلاحظ ان عدد المحافظ الالكترونية قد بلغت في عام 2017 (222442) محفظة، ثم نلاحظ ارتفاع عدد المحافظ في عام 2018 ليصـــل الى (271906) محفظة بمعدل نمو ايجابي (22.24)% وايضـا نلاحظ ارتفاع مسـتمر حتى نهاية مدة الدراسـة بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2020 اذ حقق معدل نمو بلغ (203.68)%، كما نلاحظ ايضـــا ان معدل النمو المركب لعدد المحافظ الالكترونية للمدة (2017-2021) قد بلغ (56.78)% وايضـــا من الجدول (23) نلاحظ ان عدد نقاط الدفع الالكترونية POS في عام 2017 بلغ (6061)، ثم نلاحظ زيادة مســـتمرة في المدة (2018-2021) بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2019 اذ حقق معدل نمو بلغ (57.54)% كما نلاحظ ايضـــا ان معدل النمو المركب لنقاط الدفع الالكترونية POS في للمدة (2017-2021) قد بلغ (30.61)% ويوضـح الشـكل البياني (23) تتطور نمو عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة (2017-2021) في العراق.

الجدول (23) عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة (217-2021) في العراق

السنة	عدد المحافظ الالكترونية	معدل النمو %	عدد نقاط الدفع الالكتروني POS	معدل النمو%
2017	222442.00		6061	
2018	271906.00	22.24	8825	45.60
2019	403797.00	48.51	13903	57.54
2020	1226235.00	203.68	21336	53.46
2021	2107265.00	71.85	23033	7.95
معدل النمو المركب%	56.78		30.61	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2017-2021)

الشكل (23) تطور نمو عدد المحافظ الالكترونية وعدد نقاط الدفع الالكترونية POS للمدة (2017-2021) في العراق

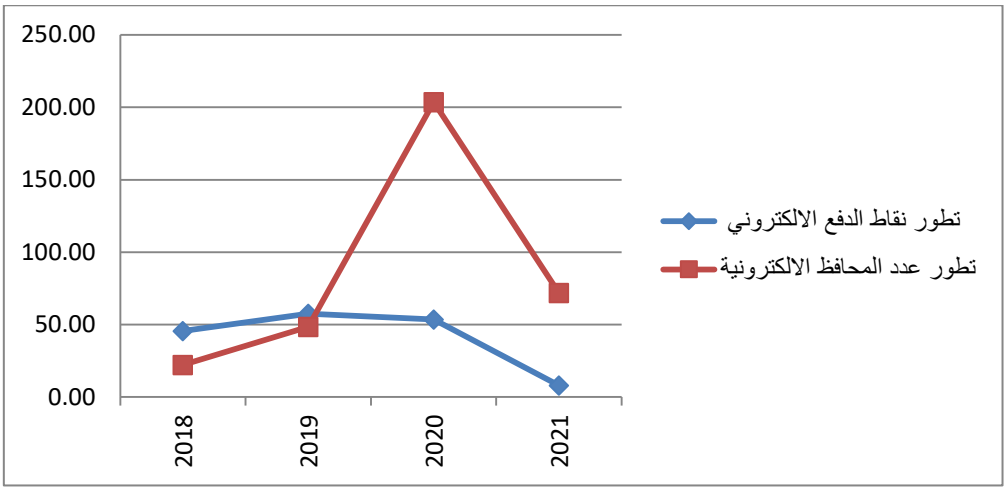

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (23)

ثامناً: تحليل وتتطور نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) عن طريق البطاقات للمدة (2018-2021) في العراق:

نظام الدفع بالتجزئة وهو النظام المخصص لتحويل الاموال والذي يتعامل مع كم هائل من المدفوعات ذات القيم المنخفضة نسبياً، مثل الصكوك واوامر الدفع الدائنة والمدينة فضلا عن المعاملات التي تتم من خلال اجهزة الصراف الالي ATM ونقاط البيع[1]. من خلال الجدول (24) نلاحظ ان الدفع بالتجزئة IRPSI يتكون من قناتين (تحويلات بالعملة الاجنبية، وتحويلات بالعملة المحلية) ومنه نلاحظ ان قيمة التحويلات بالعملة الاجنبية في عام 2018 قد بلغ (0.66) مليون دولار، ثم نلاحظ ارتفاع في عام 2019 اذ بلغ (1.13) مليون دولار بمعدل نمو (70.67)% واستمر بالارتفاع في عام 2020 ليصل (6.17) مليون دولار بمعدل نمو عالي بلغ (447.90)% ليتراجع في عام 2021 تراجع ملحوظ حتى اصبح (3.64) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-41.05)% اذ نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة التحويلات بالعملة الاجنبية قد بلغ في للمدة (2018-2021) (53.22)%.

ومن الجدول (24) نلاحظ ايضا قيمة التحويلات بالعملة المحلية في عام 2018 قد بلغت (34189) مليون دينار لترتفع ارتفاع ملحوظ في عام (2019) لتصل (306743) مليون دينار بمعدل نمو ايجابي بلغ (797.19)% واستمر بالارتفاع حتى عام 2021 لتصل قيمة التحويلات في ذلك العام (3903071) مليون دينار لتحقق معدل نمو (169.32)%، وكذلك نلاحظ ان معدل النمو المركب لقيمة التحويلات بالعملة المحلية في للمدة (2018-2021) قد بلغ (226.87)%.

1) دعاء نصيف جاسم الطائي، مصدر سابق، ص67.

كما نلاحظ من الجدول (24) ان مجموع الدفع بالتجزئة (IRPSI) قد بلغ في عام 2018 (34969.18) مليون دينار واستمر بالارتفاع حتى عام 2021 ليصل (3908381.04)، ومنه نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2018-2021) لمجموع الدفع بالتجزئة (IRPSI) قد بلغ (225.15)% ويوضح الشكل البياني (24) تتطور نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) عن طريق البطاقات للمدة (2018-2021) في العراق.

الجدول (24) تتطور نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) عن طريق البطاقات للمدة (2018-2021) في العراق

السنة	قيمة التحويلات بالعملة الاجنبية/ مليون دولار	معدل النمو %	قيمة التحويلات بالعملة المحلية مليون دينار	معدل النمو%	مجموع الدفع بالتجزئة مليون دينار
2018	0.66		34189		34969.18
2019	1.13	70.67	306743	797.19	308074.23
2020	6.17	447.90	1449227	372.46	1457272.66
2021	3.64	-41.05	3903071	169.32	3908381.04
	53.22		226.87		225.15

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2018-2021)

الشكل (24) تتطور الدفع بالتجزئة (IRPSI) عن طريق البطاقات للمدة (2018-2021) في العراق

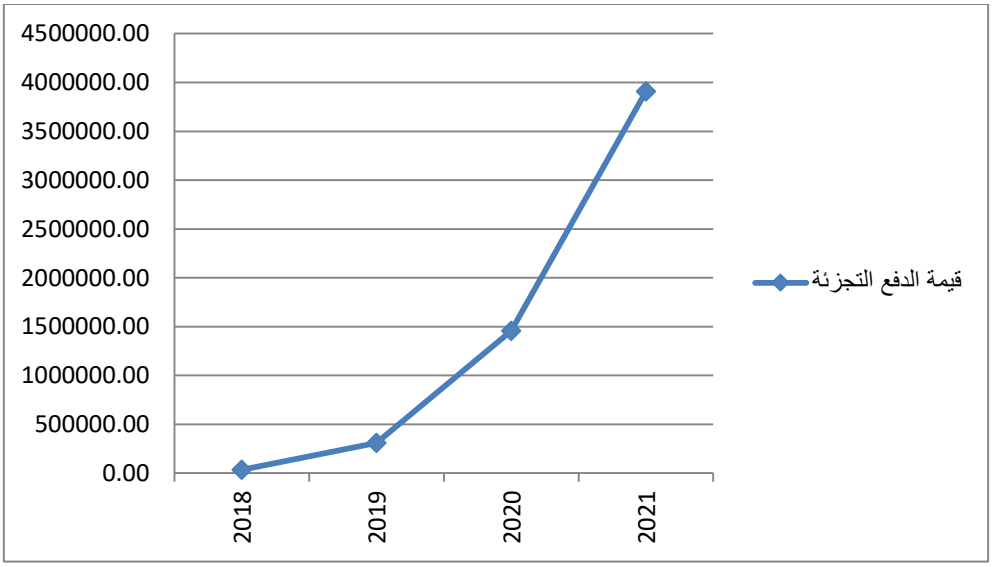

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (24)

المطلب الثالث: تحليل تتطور بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق:

أولاً: تحليل وتتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2021) في العراق:

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الاداء الاقتصادي للبلد ويتمثل بمجموع القيم المضافة التي تحققها مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في انتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة[1]، نلاحظ من الجدول (25) ان الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 بلغ (217327107.4) مليون دينار وارتفع في المدة (2012-2013) بمعدلات نمو ايجابية (16.98 , 7.62)%، ثم نلاحظ تراجعا في المدة (2014-2015) اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي في تلك المدة (266420384.5 , 194680971.8) مليون دينار بمعدلات نمو سالبة بلغت (-2.62 , -26.93) بسبب العمليات الارهابية، لتعاود بالارتفاع في المدة (2016-2021) بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2021 اذ بلغ معدل النمو في ذلك العام (37.16)% ماعدى عام 2020 اذ شهد انخفاضا ملحوظا بلغ من الناتج المحلي الاجمالي (219768798.4) مليون دينار بمعدل نمو سالب (-20.42)% ونلاحظ ايضا ان معدل النمو المركب للمدة (2011-2021) للناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (3.02)% ويوضح الشكل البياني (25) تتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (25) الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو%
2011	217327107.4	
2012	254225490.7	16.98
2013	273587529.2	7.62
2014	266420384.5	-2.62
2015	194680971.8	-26.93
2016	196924141.7	1.15
2017	225722375.5	14.62
2018	268918874.0	19.14
2019	276157867.6	2.69
2020	219768798.4	-20.42
2021	301439533.9	37.16
معدل النمو المركب%	%3.02	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

1) دعاء نصيف جاسم الطائي، مصدر سابق، ص84.

الشكل (25) تتطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2021) في العراق

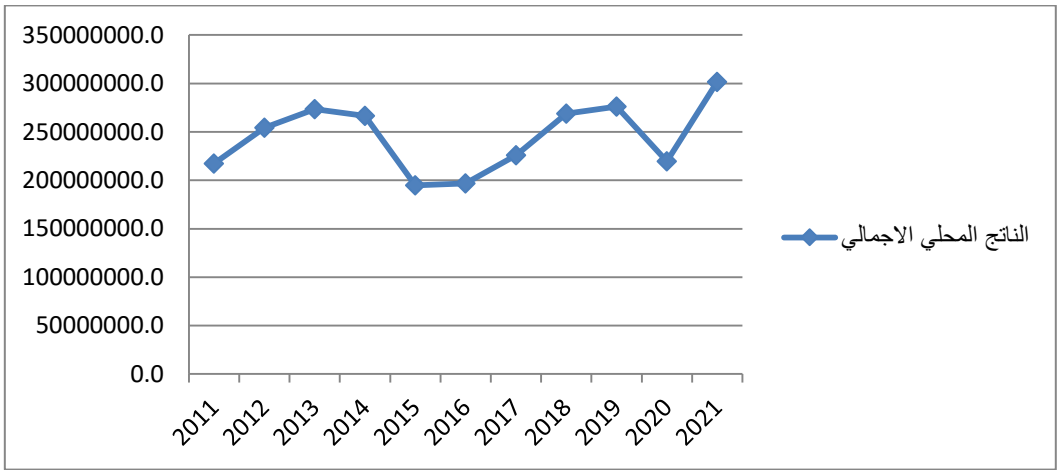

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (25)

ثانياً: تحليل وتتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2011-2021) في العراق:

من الجدول (26) نلاحظ ان الاستهلاك الخاص في العراق قد بلغ في عام 2011 (76260347) مليون دينار واستمر بالارتفاع في المدة من (2012-2014) اذ بلغ في عام 2014 (112036294) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (6.00)%، ثم نلاحظ انخفاض في قيمة الاستهلاك الخاص في عام 2015 اذ بلغت قيمة (108396525) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (3.25-)%، ثم عاود الارتفاع حتى نهاية مدة الدراسة في المدة (2016-2021) اذ حققت في عام 2021 قيمة الاستهلاك الخاص (126598554) مليون دينار بمعدل نمو ايجابي بلغ (2.93)%، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للاستهلاك الخاص قد بلغ في للمدة (2011-2021) (4.72)% ويوضح الشكل البياني (26) تتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (26) الاستهلاك الخاص للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	الاستهلاك الخاص	معدل النمو%
2011	76260347	
2012	101299566	32.83
2013	105696746	4.34
2014	112036294	6.00
2015	108396525	-3.25
2016	111917984	3.25
2017	114058381	1.91
2018	117082108	2.65
2019	118657381	1.35
2020	122996115	3.66
2021	126598554	2.93
معدل النمو المركب%	%4.72	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية (2011-2021)

الشكل (26) تتطور الاستهلاك الخاص للمدة (2011-2021) في العراق

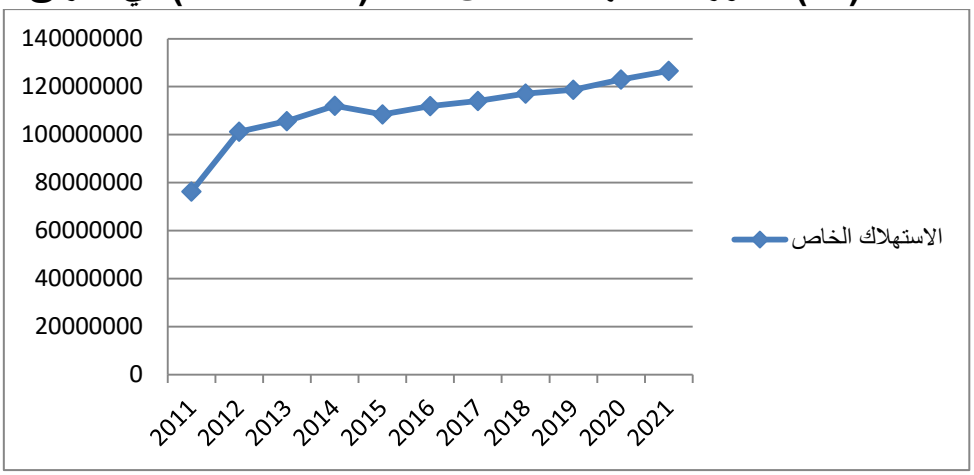

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (26)

ثالثاً: تحليل تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2011-2021) في العراق:

من الجدول (27) نلاحظ ان الاستثمار الخاص في عام 2011 قد بلغ (37255269.4) مليون دينار، ثم نلاحظ ارتفاع في المدة (2012-2014) اذ بلغ معدل النمو في عام 2014 (1.45)% ليتراجع في المدة (2015-2016) لتصل قيمة الاستثمار الخاص في تلك المدة (50650572.7 , 28703209.9) مليون دينار بمعدلات نمو سالبة بلغت (-9.29 , -43.33) ثم نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في المدة (2017-2019) بمعدلات نمو متباينة كان اعلاها عام 2019 اذ بلغ (34.23)% ثم شهد انخفاضا ملحوظا في المدة (2020-2021) اذ بلغت قيمتها في عام 2021 (15738267.5) بمعدل نمو سالب بلغ (-2.53)% كما نلاحظ ان النمو المركب للاستثمار الخاص للمدة (2011-2021) قد بلغ (-7.53)% ويوضح الشكل البياني (27) تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (27) الاستثمار الخاص للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	الاستثمار	معدل النمو%
2011	37255269.4	
2012	38139871.0	2.37
2013	55036676.2	44.30
2014	55837402.9	1.45
2015	50650572.7	-9.29
2016	28703209.9	-43.33
2017	32330275.7	12.64
2018	38107186.6	17.87
2019	54580010.0	43.23
2020	16147491.3	-70.42
2021	15738267.5	-2.53
معدل النمو المركب%	-7.53	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية ، (2011-2021)

الشكل (27) تتطور الاستثمار الخاص للمدة (2011-2021) في العراق

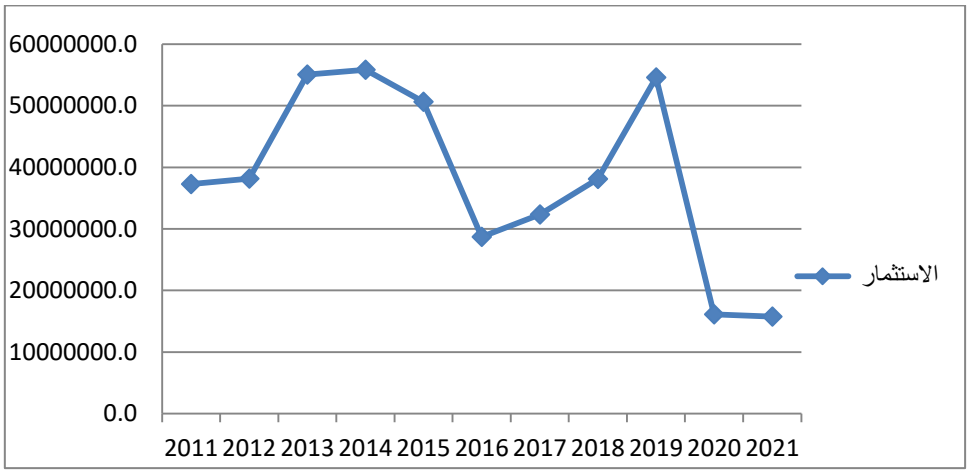

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (27)

رابعاً : تحليل وتتطور الائتمان المصرفي للمدة (2011-2021) في العراق

من الجدول (28) نلاحظ ان الائتمان المصرفي في عام 2011 قد بلغ (25716187.1) مليون دينار، ثم نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي في عام 2012 بلغ (36422940.5) مليون دينار بمعدل نمو ايجابي بلغ (41.63)%، ثم شهد الائتمان المصرفي انخفاضا ملحوظا في عام 2013 ليصل الائتمان المصرفي في ذلك العام (34183595.5) مليون دينار بمعدل نمو سالب (6.15-)% ليعاود بالارتفاع في عام (2014) ليصل الائتمان المصرفي في ذلك العام (55450008.6) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (62.21)% ثم شهدت المدة (2015-2017) انخفاضا ملحوظا في قيمة الائتمان المصرفي حتى اصبح في 2017 (35204532.1) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (11.18-)%، ثم شهد ارتفاع واضح حتى نهاية مدة الدراسة ماعدا عام 2021 اذ شهد انخفاضا في قيمة الائتمان المصرفي بلغ (42109253.4) مليون دينار بمعدل نمو سالب (-32.95)، كما نلاحظ ان معدل النمو المركب للمدة (2011-02021) قد بلغ (4.59)% ويوضح الشكل البياني (28) تتطور الائتمان المصرفي للمدة (2011-2021) في العراق.

الجدول (28) الائتمان المصرفي للمدة (2011-2021) في العراق

السنة	الائتمان المصرفي	معدل النمو%
2011	25716187.1	
2012	36422940.5	41.63
2013	34183595.5	-6.15
2014	55450008.6	62.21
2015	48515089.7	-12.51
2016	39636367.8	-18.30
2017	35204532.1	-11.18
2018	39572819.5	12.41
2019	47290651.5	19.50
2020	62800300.1	32.80
2021	42109253.4	-32.95
معدل النمو المركب%	%4.59	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، (2011-2021)

الشكل (28) تتطور الائتمان المصرفي للمدة (2011-2021) في العراق

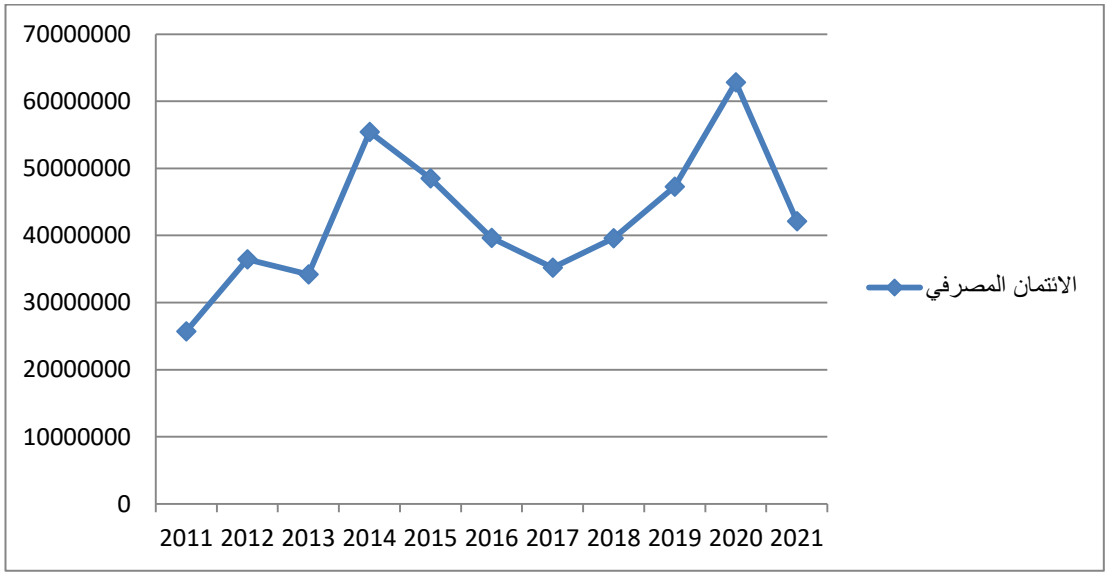

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (28)

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الأول: قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني : قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مملكة البحرين.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في جمهورية العراق.

المبحث الاول
قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية

المطلب الاول:- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الدخول بتحليل السلاسل الزمنية يجب تحديد المتغيرات وتوصيف النماذج المستخدمة وهي كالاتي:-

Gdp= الناتج المحلي الاجمالي (متغير تابع)

CI= الانفاق الاستهلاكي الخاص (متغير تابع)

IN= الانفاق الاستثماري (متغير تابع)

RT= قيمة اجمالي نظام التسويات (متغير مستقل)

AC= قيمة المقاصة الالكترونية (متغير مستقل)

ATM = عدد الصرافات الالية (متغير مستقل)

وسنقوم بتقدير الدوال التالية:-

GDP= F(RT, AC, ATM)

CI= F(RT, AC, ATM)

IN= F(RT, AC, ATM)

من الجدول (29) الذي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومنه نلاحظ المتغيرات (Ni,RT,ATM) استقرت عند المستوى بوجود قاطع فقط او بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0) في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقلة عند المستوى ولذلك تم اخذ الفروق الاولى وتبين ان جميع المتغيرات اســـتقرت عند مســـتوى معنوية 5% او 10% ســـواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما وســـتكون متكاملة من الدرجة I(1) وهذا يعني ان السلاسل خالية من الانحدار الزائف.

الجدول (29) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في المملكة العربية السعودية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
	At Level							
		GDP	CI	IN	CR	RT	AC	ATM
With Constant	t-Statistic	-1.7838	-2.0796	-2.7899	1.8230	-2.6429	0.8821	-1.0680
	Prob.	0.3832	0.2536	0.0681	0.9996	0.0938	0.9942	0.7173
		n0	n0	*	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3520	-2.8768	-2.7532	-1.9725	-2.1412	-0.0885	-1.0535
	Prob.	0.3982	0.1796	0.2218	0.5961	0.5068	0.9934	0.9231
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9847	2.6853	-0.0270	3.8738	-0.2350	2.8444	-2.1222
	Prob.	0.9114	0.9978	0.6682	0.9999	0.5948	0.9985	0.0342
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**
	At First Difference							
		d(GDP)	d(CI)	d(IN)	d(CR)	d(RT)	d(AC)	d(ATM)
With Constant	t-Statistic	-3.5249	-6.2868	-2.6584	-2.9376	-3.3639	-4.4422	-0.5932
	Prob.	0.0120	0.0000	0.0896	0.0506	0.0196	0.0010	0.8595
		**	***	*	*	**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1236	-3.3889	-2.2979	-3.9962	-4.0126	-5.7150	-9.5480
	Prob.	0.1142	0.0697	0.4260	0.0178	0.0177	0.0001	0.0000
		n0	*	n0	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3514	-1.2092	-2.6981	-0.4382	-3.3541	-3.2804	-1.4422
	Prob.	0.0013	0.2033	0.0081	0.5177	0.0014	0.0016	0.1368
		***	n0	***	n0	***	***	n0

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

المطلب الثاني :- تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية

اولا:- دالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

1- **تقدير انموذج (ARDL)** لدالة GDP

من الجدول (30) نلاحظ ان قيمة (R-squared) كانت (0.98) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (98%) من التغيرات في المتغير التابع ، والنسبة المتبقية (2%) هي لمتغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج القياسي ، اما Adjusted R-squared كانت قيمته

(0.98), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (381.9) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (29) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (2,1,0,1) وحسب معيار Akaike .

الجدول (30) نتائج انموذج (ARDL) لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.710245	0.062645	27.30051	0.0000
GDP(-2)	-0.869510	0.061659	-14.10192	0.0000
RT	-0.005412	0.001965	-2.753857	0.0093
RT(-1)	0.005296	0.001937	2.733585	0.0098
AC	0.457253	0.085574	5.343389	0.0000
ATM	2.025350	0.719325	2.815625	0.0079
ATM(-1)	-2.141661	0.701654	-3.052302	0.0043
C	403836.2	98404.25	4.103849	0.0002
R-squared	0.987077	Mean dependent var		2650460.
Adjusted R-squared	0.984493	S.D. dependent var		254148.0
S.E. of regression	31648.49	Akaike info criterion		23.72901
Sum squared resid	3.51E+10	Schwarz criterion		24.05667
Log likelihood	-502.1737	Hannan-Quinn criter.		23.84984
F-statistic	381.9178	Durbin-Watson stat		1.483492
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (29) التخلف الامثل لدالة GDP

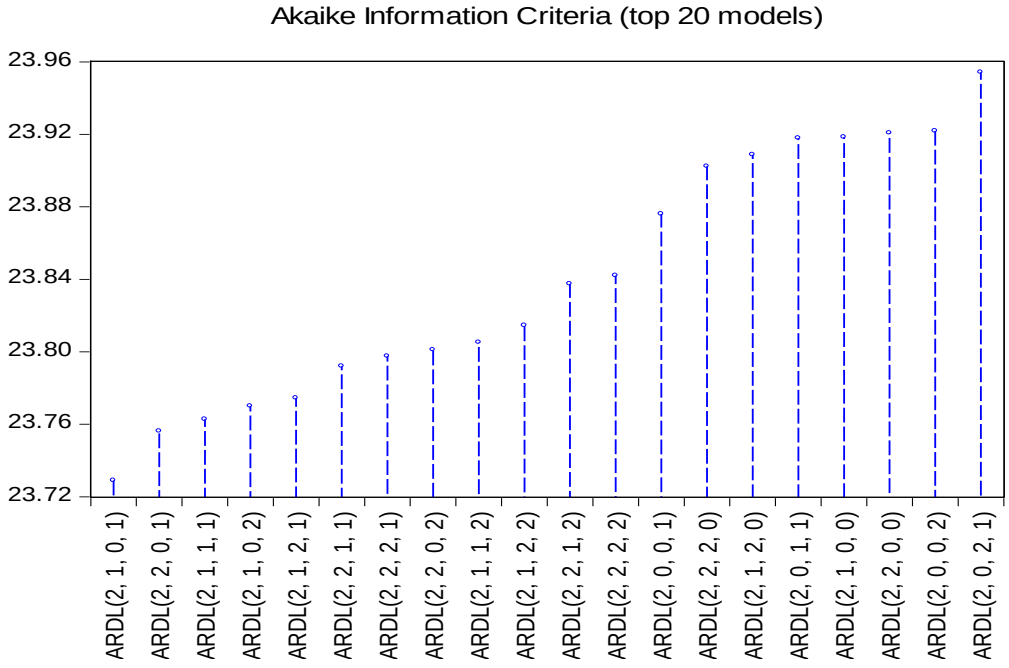

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2- اختبار الحدود Bunds test

من الجدول (31) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) كانت (23.05) وهي اكبر من القيمة العليا (I1 Bound) البالغة (4.35) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي, وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (31) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية

Test Statistic	Value	K
F-statistic	23.05774	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

3- اختبار المشاكل القياسية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (32) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (32) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خال من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (32) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات تجانس التباين لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.913495	Prob. F(2,33)	0.4110
Obs*R-squared	2.255737	Prob. Chi-Square(2)	0.3237
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.331474	Prob. F(7,35)	0.9342
Obs*R-squared	2.673442	Prob. Chi-Square(7)	0.9135
Scaled explained SS	2.652393	Prob. Chi-Square(7)	0.9152

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

4- اختبار استقرارية الانموذج المقدر (CUSUM , CUSUM OF Squares)

من الشكل (30) نلاحظ ان القيم التراكمية للبواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (31) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي كانت خارج الحدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على عدم استقرارية الانموذج القياسي في المدة الطويلة .

الشكل (30) اختبار CUSUM لدالة GDP

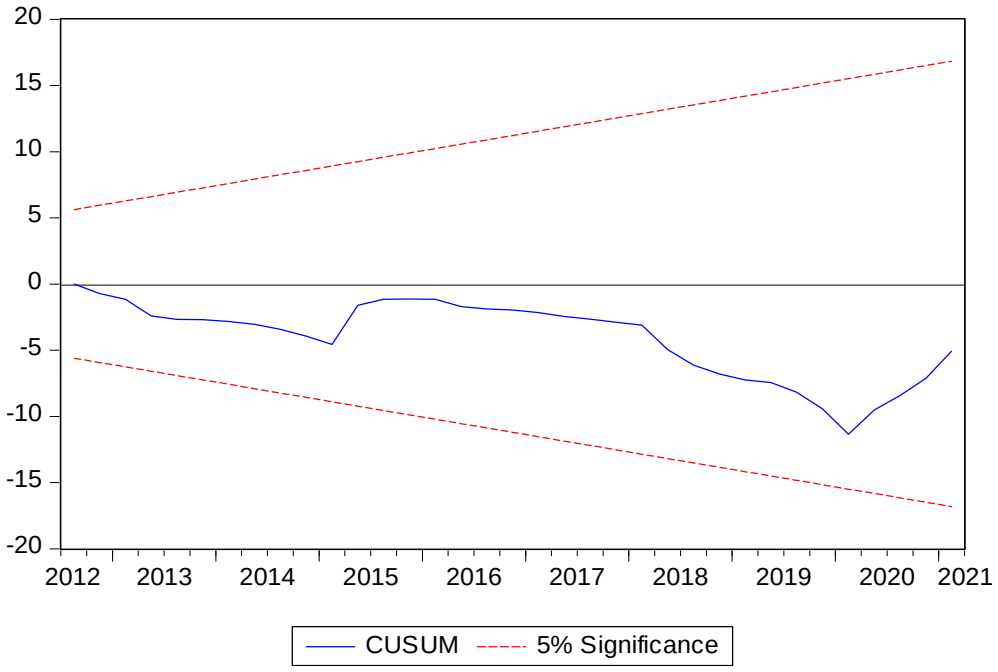

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (31) اختبار CUSUM OF Squares لدالة GDP

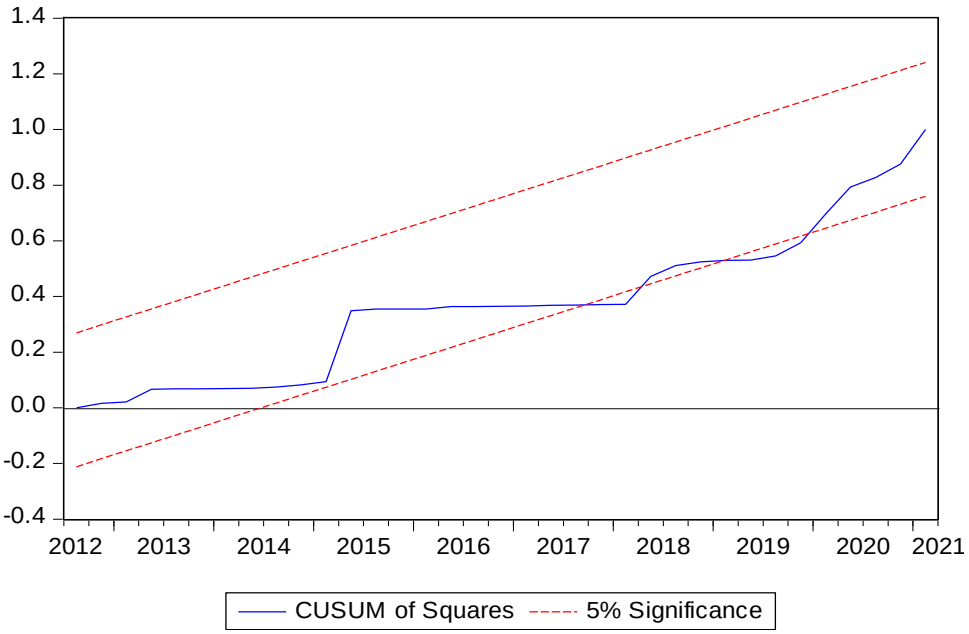

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

5- تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية

من الجدول (33) نلاحظ ان قيم المتغيرات ظهرت في الاجل القصير جميعها معنوية عند مستوى معنوية (5%) ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وكانت قيمتها (0.15) أي ان 15% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه العلاقة طويلة الاجل .

، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (RT، ATM) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وسالبة القيمة ، إذ إنَّ هناك علاقة طردية بين Gdp-1 لمدة سابقة و Gdp-1 في المدة الحالية فعند زيادة Gdp-1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة Gdp-1 الحالي بمقدار (0.86) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اما عند زيادة قيمة المستويات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Gdp-1 بمقدار (-0.005) وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية اما المتغيرات (ATM,AC) فأنها ترتبط بعلاقة طردية مع Gdp-1 فعند زيادة كل منهما بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Gdp-1 بمقدار (0.45 ، 2.02) على التوالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية وهذا يعني ان تأثير السحب من اجهزة ATM هو الاكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي ، اما المتغير المستقل (AC) والذي يمثل (نظام المقاصة الالكترونية ما بين المصارف) فقد كان معنوية 5% اي ان زيادة المقاصة الالكترونية بمقدار وحدة واحد يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (2.871) وحدة مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.

الجدول (33) تقديرا انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في المملكة العربية السعودية

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.869510	0.061659	14.101921	0.0000
D(RT)	-0.005412	0.001965	-2.753857	0.0093
D(AC)	0.457253	0.085574	5.343389	0.0000
D(ATM)	2.025350	0.719325	2.815625	0.0079
CointEq(-1)	-0.159265	0.024656	-6.459493	0.0000
Cointeq = GDP - (-0.0007*RT + 2.8710*AC -0.7303*ATM + 2535623.4614)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	-0.000730	0.006321	-0.115567	0.9087
AC	2.871017	0.579207	4.956806	0.0000
ATM	-0.730299	0.714535	-1.022063	0.3138
C	2535623.4613	742136.26	3.416655	0.0016

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثانيا:- دالة الاستثمار (IN)

1- **تقدير انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL)** لدالة الاستثمار

من خلال الجدول (34) نلاحظ ان قيمة (R-squared) كانت (0.98) و هذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (98%) من المتغيرات في المتغير التابع ، وهذا ما تبقى (2%) هي للمتغيرات الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي ، اما Adjusted R-squared كانت قيمته (0.98), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (342.7) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (32) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (2,1,0,1) وحسب معيار Akaike.

الجدول (34) نتائجا انموذج (ARDL) لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.160349	0.091610	12.66621	0.0000
IN(-2)	-0.209708	0.089979	-2.330630	0.0257
RT	0.002292	0.000655	3.497317	0.0013
RT(-1)	-0.001941	0.000647	-2.998236	0.0050
AC	0.194632	0.030205	6.443784	0.0000
ATM	1.976264	0.274022	7.212069	0.0000
ATM(-1)	-2.084871	0.280866	-7.422995	0.0000
C	44902.43	32912.57	1.364294	0.1812
R-squared	0.985604	Mean dependent var		693123.0
Adjusted R-squared	0.982725	S.D. dependent var		78138.15
S.E. of regression	10270.15	Akaike info criterion		21.47811
Sum squared resid	3.69E+09	Schwarz criterion		21.80578
Log likelihood	-453.7794	Hannan-Quinn criter.		21.59895
F-statistic	342.3151	Durbin-Watson stat		1.750424
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (32) التخلف الامثل لدالة الاستثمار

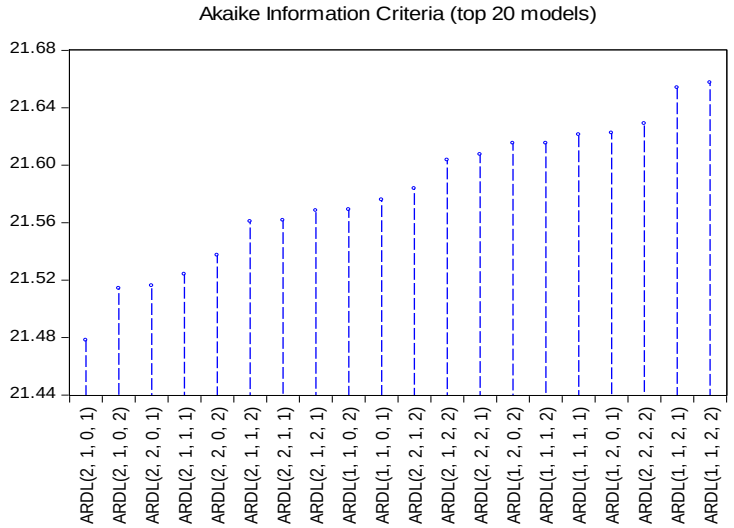

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

من الجدول (35) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) كانت (23.05) وهي اكبر من القيمة العليا (I1 Bound) البالغة (4.35) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي, وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (35) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.17458	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

3. اختبار المشاكل القياسية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (36) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 4% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (36) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (36) اختبار (LM) واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.313765	Prob. F(2,33)	0.7328
Obs*R-squared	0.802432	Prob. Chi-Square(2)	0.6695
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.604702	Prob. F(7,35)	0.1666
Obs*R-squared	10.44744	Prob. Chi-Square(7)	0.1646
Scaled explained SS	7.343580	Prob. Chi-Square(7)	0.3940

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

من الجدول (37) نلاحظ ان قيم المتغيرات ظهرت في الاجل القصـــير جميعها معنوية ، عند مســـتوى معنوية 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تأثير للمتغيرات المســـتقلة (RT، AC، ATM) على المتغير التابع (IN) أي عند حدوث تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغيرات (-)ATM,AC,RT,IN(-1) سـيؤدي الى زيادة الاسـتثمار بمقدار (0.209 ، 0.002 ، 0.19 ، 1.97) وحدة على التوالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اذ نلاحظ ان السحب من الصراف الالي هو الاكثر تأثيراً على الاستثمار في الاجل القصير، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصـــير الى الاجل الطويلة بمقدار 4% خلال نفس المدة ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (RT,، ATM,) ظهرت بقيم غير معنوية عند مستوى 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المســـتقلة هي غير مؤثرة على المتغير التابع (IN) اما AC فهو كان معنوي عند مســـتوى معنوية 10% اي زيادة قيمة المقاصة الالكترونية تؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (3.94) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصـادية اي ان زيادة حجم المقاصـة الالكترونية يعني توسـع حجم القطاع المصـرفي بسبب زيادة نشاطه ، ومن ثمَّ ستزداد حجم الودائع المصرفية لدى القطاع المصرفي نتيجة تحسن جودة الخدمة المصـرفي باستخدامها الوسـائل الالكترونية ، وان ارتفاع حجم الودائع المصـرفية سيؤدي لزيادة حجم السيولة النقدية لديها ومن ثمَّ ستتوسع المصارف في منح المستثمرين ما يحتاجون اليه من قروض ، ومن ثمَّ سيؤدي ذلك لزيادة حجم الاستثمار في البلد.

الجدول (37) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.209708	0.089979	2.330630	0.0257
D(RT)	0.002292	0.000655	3.497317	0.0013
D(AC)	0.194632	0.030205	6.443784	0.0000
D(ATM)	1.976264	0.274022	7.212069	0.0000
CointEq(-1)	-0.049359	0.022627	-2.181397	0.0360
Cointeq = IN - (0.0071*RT + 3.9432*AC -2.2003*ATM + 909705.7949)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	0.007117	0.006416	1.109251	0.2749
AC	3.943177	2.025337	1.946924	0.0596
ATM	-2.200321	1.463962	-1.502991	0.1418
C	909705.794863	743170.765010	1.224087	0.2291

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشـــكل (33) نلاحظ ان القيم التراكمية للبواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مســـتوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (34) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد جرجت عن حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على عدم استقرارية الانموذج القياسي في الجل الطويل .

الشكل (33) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

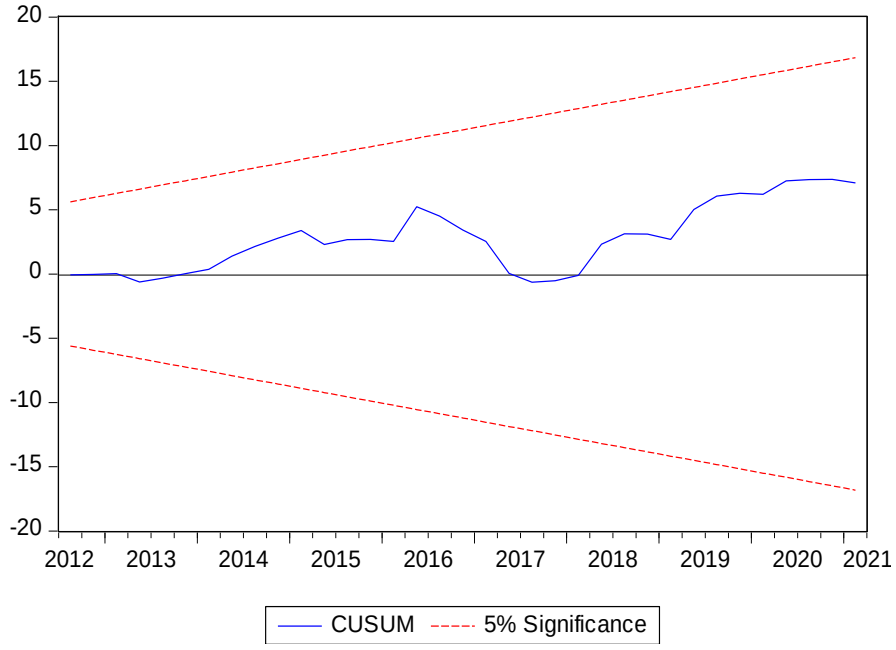

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (34) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار

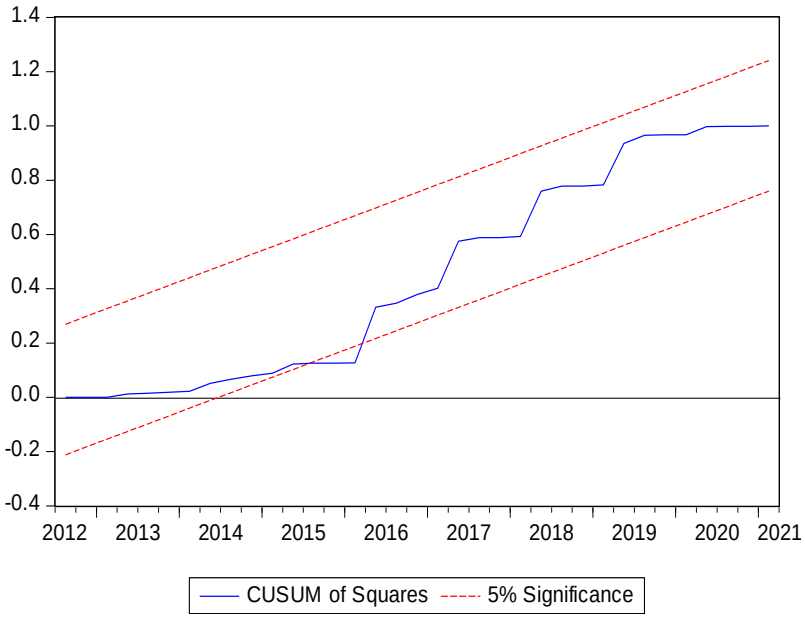

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثالثاً :- تقدير دالة دالة الاستهلاك (CI) في المملكة العربية السعودية

1. انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL) لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

الجدول (38) نلاحظ ان قيمة (R-squared) كانت (0.96) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (96%) المتغيرات التابعة ، ما تبقى (4%) هي للمتغيرات الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي، اما (Adjusted R-squared) كانت قيمته (0.96), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (283.7) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. ومن الشكل (35) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1,0,0,0) وحسب معيار Akaike .

الجدول (38) نتائج انموذج (ARDL) لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CI(-1)	0.671411	0.123624	5.431077	0.0000
RT	4.09E-05	0.000965	0.042391	0.9664
AC	0.433387	0.162214	2.671695	0.0110
ATM	0.248229	0.142939	1.736612	0.0903
C	52439.84	95286.23	0.550340	0.5852
R-squared	0.966778	Mean dependent var		952921.7
Adjusted R-squared	0.963371	S.D. dependent var		183130.4
S.E. of regression	35048.85	Akaike info criterion		23.87352
Sum squared resid	4.79E+10	Schwarz criterion		24.07627
Log likelihood	-520.2174	Hannan-Quinn criter.		23.94871
F-statistic	283.7322	Durbin-Watson stat		1.752013
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (35) التخلف الامثل لدالة الاستهلاك في مملكة العربية السعودية

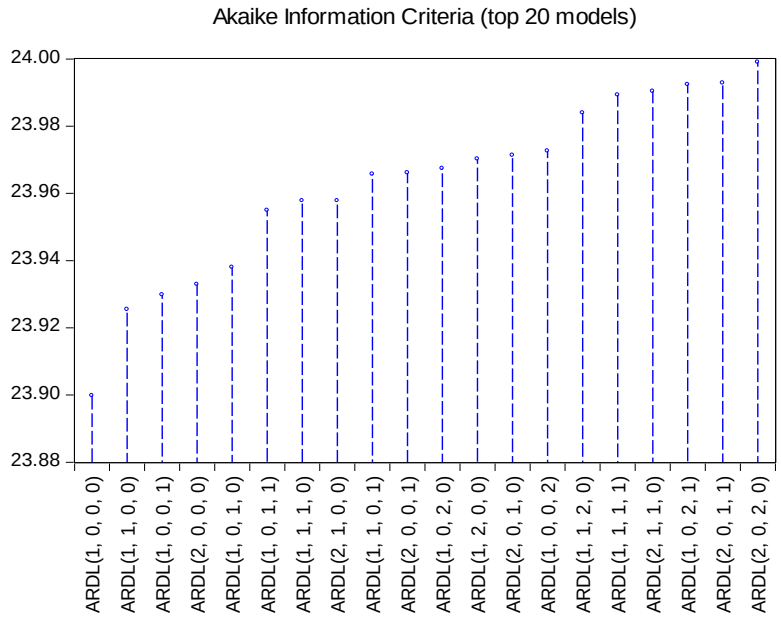

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2. اختبار الحدود للتكامل المشترك

من الجدول (39) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) كانت (5.82) وهي اكبر من القيمة العليا (I1 Bound) البالغة (4.35) وهي معنوي عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي, وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (39) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.827294	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

3.اختبار المشاكل القياسية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (40) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (40) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (40) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.755969	Prob. F(2,37)	0.4767
Obs*R-squared	1.727393	Prob. Chi-Square(2)	0.4216
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.080676	Prob. F(1,41)	0.7778
Obs*R-squared	0.084445	Prob. Chi-Square(1)	0.7714

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية:

الجدول (41) نلاحظ ان قيم المتغيرات ظهرت في الاجل القصير عند مستوى معنوية 5% و 10% عدا (RT) ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تأثير للمتغيرات المستقلة (AC، ATM) على المتغير التابع (CI) أي ان زيادة كل من (AC , ATM) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.43 , 0.24) وحدة على التوالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بمقدار (32%) في المدة نفسها ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (AC , ATM) ظهرت بقيم عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المستقلة هي مؤثرة على المتغير التابع الاستهلاك (CI) في السعودية في الاجل الطويل إذ إنَّ زيادة (AC,ATM) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (1.31 , 0.75) وهذا الامر متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما المتغير المستقل (RT).

الجدول (41) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RT)	0.000041	0.000965	0.042391	0.9664
D(AC)	0.433387	0.162214	2.671695	0.0110
D(ATM)	0.248229	0.142939	1.736612	0.0903
CointEq(-1)	-0.328589	0.123624	-2.657975	0.0113
Cointeq = CI - (0.0001*RT + 1.3189*AC + 0.7554*ATM + 159590.8809)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	0.000125	0.002934	0.042442	0.9664
AC	1.318933	0.138517	9.521798	0.0000
ATM	0.755438	0.264840	2.852432	0.0069
C	159590.880856	298088.796701	0.535380	0.5954

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشكل (36) نلاحظ ان القيم التراكمية للبواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، الشكل (37) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد خرجت عن حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على عدم استقرارية الانموذج القياسي في الاجل الطويل .

الشكل (36) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

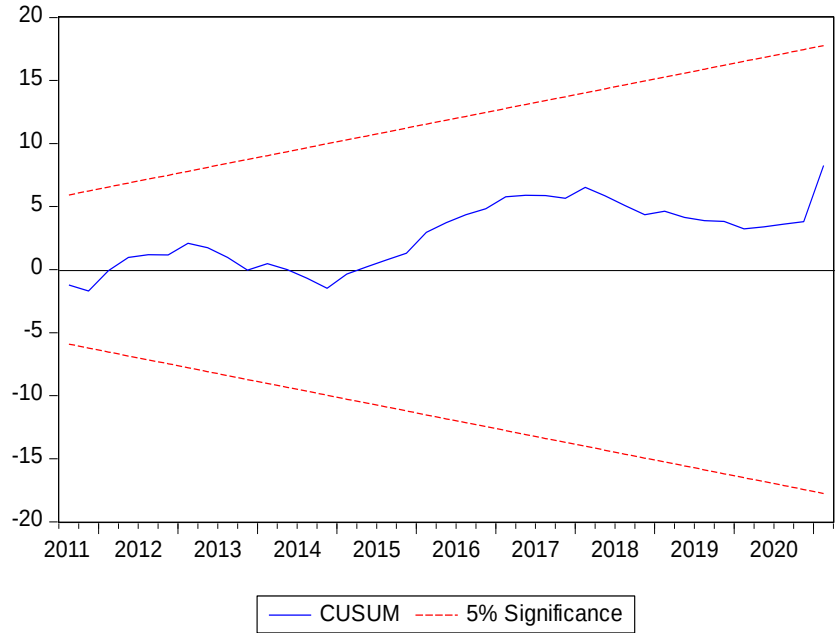

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (37) مجموع مربعات البواقي لدالة الاستهلاك

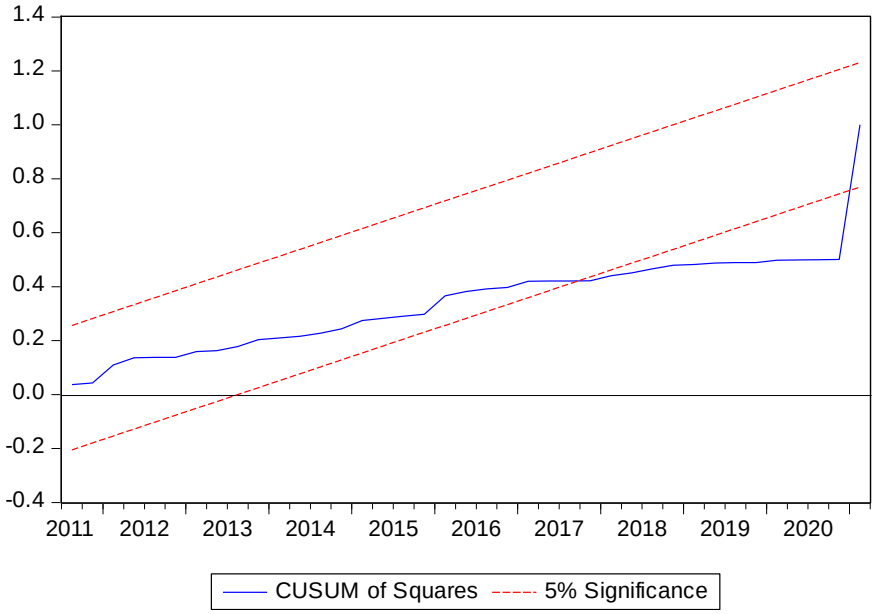

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دولة البحرين

المطلب الاول:- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الدخول بتحليل السلاسل الزمنية يجب تحديد المتغيرات وتوصيف النماذج المستخدمة وهي كالاتي:-

Gdp= الناتج المحلي الاجمالي (متغير تابع)

CI= الانفاق الاستهلاكي الخاص (متغير تابع)

IN= الانفاق الاستثماري (متغير تابع)

RT= قيمة اجمالي نظام التسويات (متغير مستقل)

AC= قيمة المقاصة الالكترونية (متغير مستقل)

ATM = عدد الصرافات الالية (متغير مستقل)

وسنقوم بتقدير الدوال التالية:-

GDP= F(RT, AC, ATM)

CI= F(RT, AC, ATM)

IN= F(RT, AC, ATM)

من الجدول (42) الذي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في دولة البحرين ومنه نلاحظ ان المتغيرات (IN,AC) كانت مستقرة عند مستوى سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0) اما باقي المتغيرات فقد كانت غير مستقرة لذلك تم اخذت الفروق الاولى تبين ان جميع المتغيرات استقرت عند مستوى معنوية (10% , 5% , 1%) سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما وستكون متكاملة من الدرجة I(1) اي خلوها من الانحدار الزائف.

الجدول (42) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في مملكة البحرين

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		GDP	CI	IN	AC	RT	ATM
With Constant	t-Statistic	-1.4736	-1.4370	-0.3834	-2.9096	-0.8449	-1.0971
	Prob.	***0.5375***	***0.5556***	***0.9029***	***0.0538***	***0.7961***	***0.7071***
		n0	n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5958	-1.8864	-3.6296	-3.0578	-2.3142	-2.3122
	Prob.	***0.2841***	***0.6446***	***0.0389***	***0.1312***	***0.4178***	***0.4176***
		n0	n0	**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3998	1.3710	1.4152	-0.6299	1.3903	0.2760
	Prob.	***0.9576***	***0.9552***	***0.9587***	***0.4374***	***0.9568***	***0.7608***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(GDP)	d(CI)	d(IN)	d(AC)	d(RT)	d(ATM)
With Constant	t-Statistic	-5.9520	-5.7048	-2.4058	-2.3656	-5.8878	-1.8506
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.1462***	***0.1583***	***0.0000***	***0.3513***
		***	***	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8600	-5.6507	-2.4816	-0.0397	-5.7650	-1.2160
	Prob.	***0.0001***	***0.0002***	***0.3352***	***0.9941***	***0.0001***	***0.8928***
		***	***	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6573	-5.4173	-1.8685	-2.5367	-5.5604	-1.7338
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0594***	***0.0127***	***0.0000***	***0.04 86***
		***	***	*	**	***	*

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

المطلب الثاني :- تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية

اولاً :- تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

1. **انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL) لدالة Gdp في مملكة البحرين**

الجدول (43) نلاحظ ان قيمة (R-squared) كانت (0.96) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (96%) من المتغيرات في المتغير التابع ، ما تبقى (4%) هي للمتغيرات الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي ، اما Adjusted R-squared كانت قيمته (0.96), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (179.82) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض

فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (38) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1.1.1.0) وحسب معيار Akaike .

الجدول (43) نتائج انموذج (ARDL) لدالة Gdp في مملكة البحرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.778382	0.085667	9.086107	0.0000
RT	0.089032	0.011459	7.769582	0.0000
RT(-1)	-0.060610	0.016465	-3.681154	0.0007
AC	0.602120	0.235815	2.553362	0.0149
AC(-1)	-0.639027	0.234282	-2.727594	0.0097
ATM	-0.073496	0.535367	-0.137282	0.8916
C	1125.442	716.7800	1.570136	0.1249
R-squared	0.966844	Mean dependent var		12458.87
Adjusted R-squared	0.961467	S.D. dependent var		1332.241
S.E. of regression	261.5167	Akaike info criterion		14.11578
Sum squared resid	2530466.	Schwarz criterion		14.39963
Log likelihood	-303.5472	Hannan-Quinn criter.		14.22105
F-statistic	179.8210	Durbin-Watson stat		2.241763
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (38) التخلف الامثل لدالة النمو (GDP)

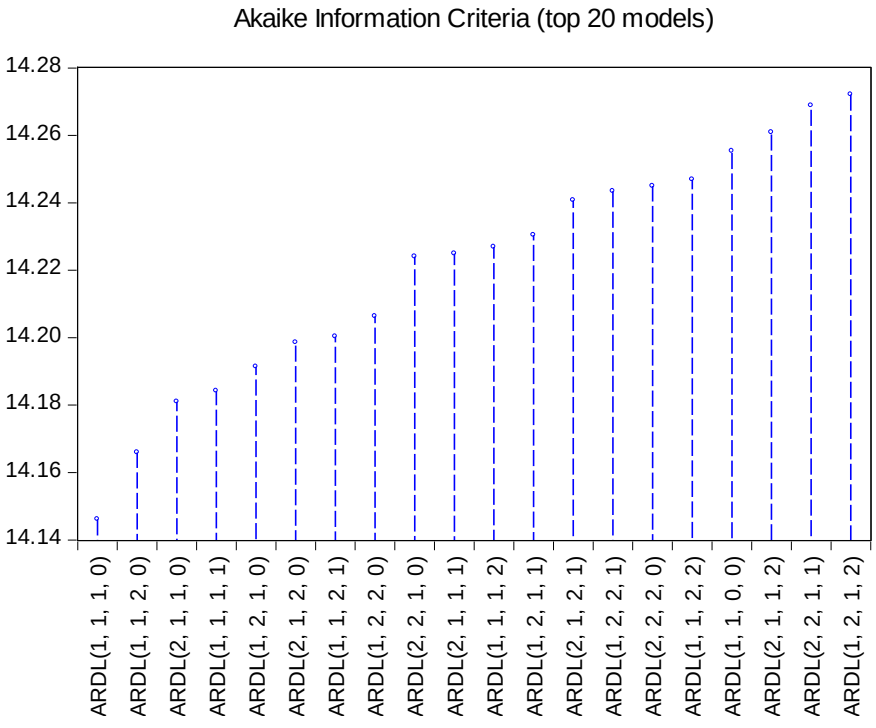

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2. اختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (44) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) ظهرت بقيمة (3.40) وهي اكبر من قيمة الحد الادنى (10 Bound) عند مستوى المعنوية (5%) ، أي انها تقع ما بين الحد الاعلى (I_1) والحد الادنى (I_0) ، أي في منطقة عدم الحسم لذلك سنعتمد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (44) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في مملكة البحرين

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.408128	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

3. اختبار المشاكل القياسية

ت- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (45) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ث- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (46) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (45) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.305542	Prob. F(2,35)	0.2839
Obs*R-squared	3.054623	Prob. Chi-Square(2)	0.2171

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول (46) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.570039	Prob. F(6,37)	0.7514
Obs*R-squared	3.723142	Prob. Chi-Square(6)	0.7141
Scaled explained SS	10.29685	Prob. Chi-Square(6)	0.1127

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في مملكة البحرين:

الجدول (47) نلاحظ ان قيم المتغيرات RT,AC ظهرت في الاجل القصير معنوية ، عند مستوى معنوية 5% اي ان زيادة (AC,RT) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.089 , 0.60) وحدة على التوالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة أي انها معنوية وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بنسبة 22% من المدة نفسها اما المتغير (ATM) ، فقد كان غير معنوي عن المستوى 5% ، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (,، ATM , AC) كانت غير معنوية عند مستوى 5% اما RT فقد كان معنويا عند مستوى 10% ويرتبط بعلاقة طردية مع GDP إذ إنَّ زيادة RT بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة GDP بمقدار (0.128) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

الجدول (47) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في مملكة البحرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RT)	0.089032	0.011459	7.769582	0.0000
D(AC)	0.602120	0.235815	2.553362	0.0149
D(ATM)	-0.073496	0.535367	-0.137282	0.8916
CointEq(-1)	-0.221618	0.085667	-2.586960	0.0137
Cointeq = GDP - (0.1282*RT -0.1665*AC -0.3316*ATM + 5078.3017)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	0.128249	0.072538	1.768038	0.0853
AC	-0.166537	0.142701	-1.167041	0.2507
ATM	-0.331635	2.407687	-0.137740	0.8912
C	5078.301704	2619.615799	1.938567	0.0602

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشكل (39) ادناه نلاحظ ان القيم التراكمية للبواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (40) نلاحظ ايضاً ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد وقعت داخل حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على استقرارية الانموذج القياسي .

الشكل (39) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة Gdp في مملكة البحرين

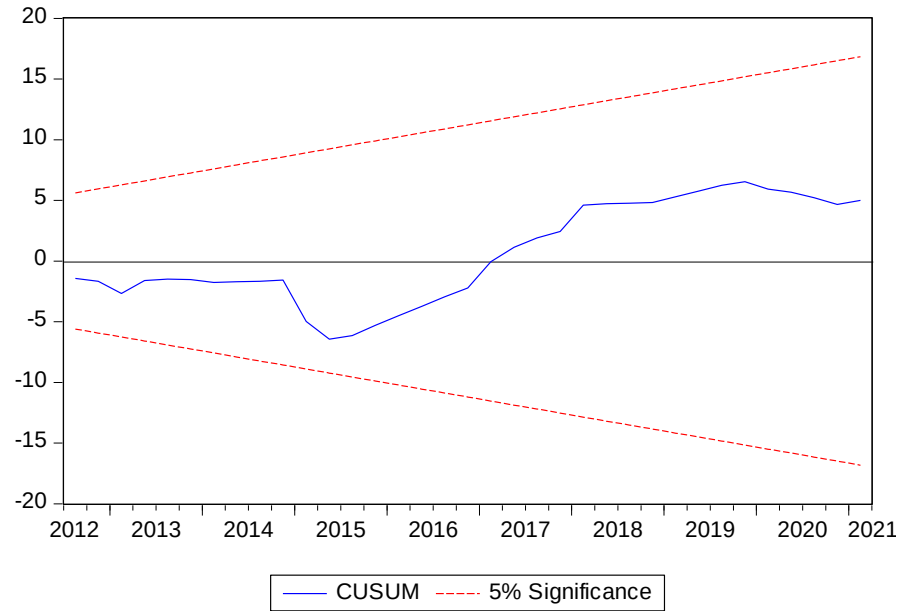

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (40) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة النمو (GDP)

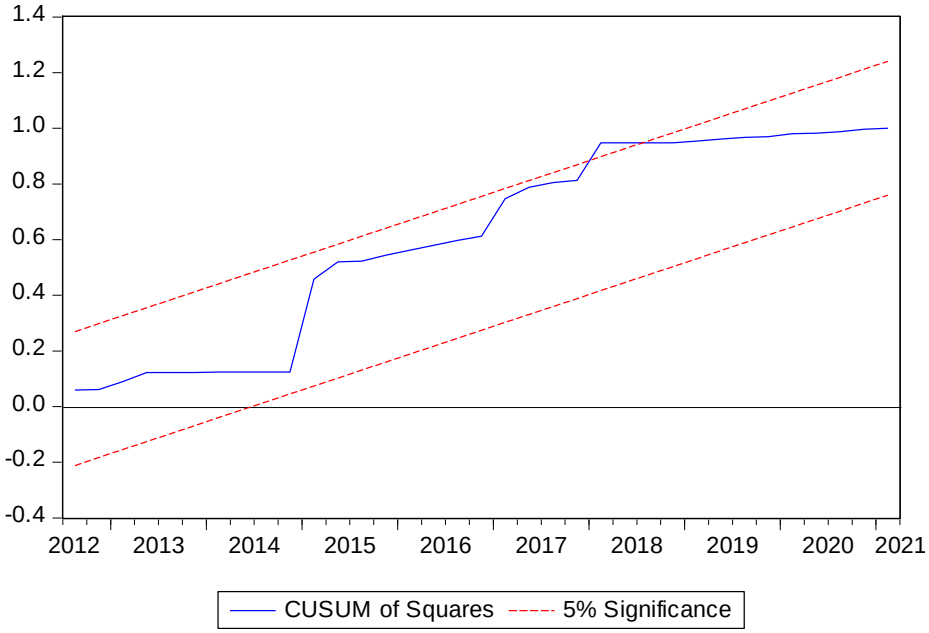

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

ثانياً :- تقدير دالة الاستهلاك (CI)

1. انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL)

من الجدول (48) نلاحظ ان قيمة (R-squared) ظهرت بمقدار (0.97) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (97%) من المتغيرات في المتغير التابع ، وهذا ما تبقى (3%) هي المتغيرات الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي ،، اما Adjusted R-squared كانت قيمته (0.97) ايضاً , اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (307.87) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (41) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1,1,0,0) وحسب معيار Akaike .

الجدول (48) نتائج انموذج (ARDL) لدالة الاستهلاك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CI(-1)	0.482621	0.143345	3.366848	0.0018
RT	0.033440	0.004434	7.541439	0.0000
RT(-1)	-0.017272	0.006287	-2.747426	0.0091
AC	0.058871	0.019007	3.097354	0.0037
ATM	-0.074527	0.207625	-0.358947	0.7216
C	1101.598	373.2970	2.950997	0.0054
R-squared	0.975903	Mean dependent var		5134.377
Adjusted R-squared	0.972732	S.D. dependent var		616.4238
S.E. of regression	101.7904	Akaike info criterion		12.20983
Sum squared resid	393729.1	Schwarz criterion		12.45313
Log likelihood	-262.6163	Hannan-Quinn criter.		12.30006
F-statistic	307.7867	Durbin-Watson stat		1.702445
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (41) التخلف الامثل لدالة الاستهلاك

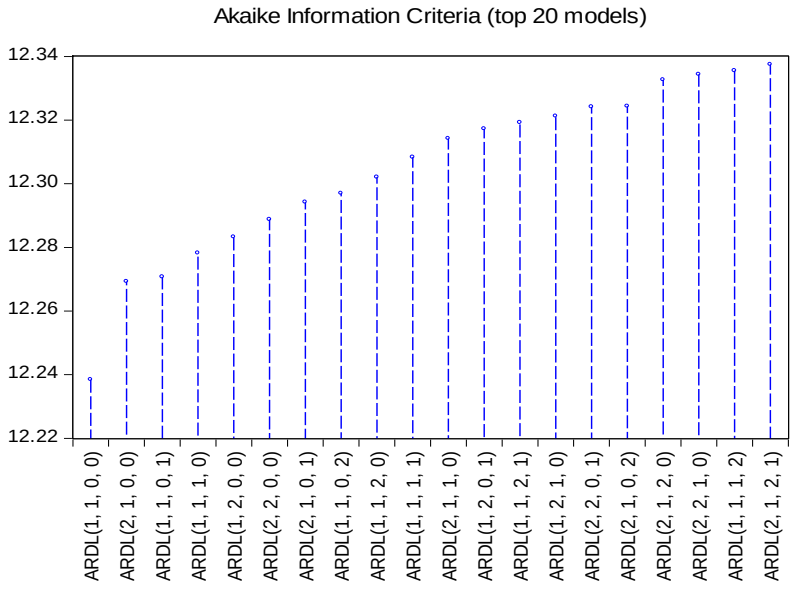

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

2. اختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (49) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) ظهرت بقيمة (3.47) وهي اكبر من قيمة الحد الادنى (I0 Bound) البالغة (3.23) عند مستوى المعنوية (5%) ، أي انها تقع ما بين الحد الاعلى (I_1) والحد الادنى (I_0) ، أي في منطقة عدم الحسم وعليه سنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (49) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.476998	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

3. اختبار المشاكل القياسية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (40) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (51) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (50) اختبار (LM) واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.259062	Prob. F(2,36)	0.2961
Obs*R-squared	2.876501	Prob. Chi-Square(2)	0.2373
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.515123	Prob. F(1,41)	0.4770
Obs*R-squared	0.533548	Prob. Chi-Square(1)	0.4651

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين:

من الجدول (51) نلاحظ ان قيم المتغيرات (RT، AC) ظهرت في الاجل القصير كانت معنوية ، عند مستوى 5% إذ إنَّ زيادة (AC,RT) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.033 , 0.05) على التوالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة أي انها معنوية وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بمقدار51% في المدة نفسها ، اما (ATM) فقد كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (RT,AC,) ظهرت معنوية عند مستوى 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المستقلة هي مؤثرة على المتغير التابع (CI) في البحرين في الاجل الطويل اي ان زيادة (9AC,RT بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة (CI) بمقدار (0.031 , 0.113) وحدة على التوالي وهذا الامر متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما المتغير المستقل (ATM) فقد كان غير معنوية ، وهذا ما يدل على عدم وجود عدم وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل (عدد الصرافات الالية) وبين المتغير التابع (الاستهلاك) في الاجل الطويل في دولة البحرين ،.

الجدول (51) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RT)	0.033440	0.004434	7.541439	0.0000
D(AC)	0.058871	0.019007	3.097354	0.0037
D(ATM)	-0.074527	0.207625	-0.358947	0.7216
CointEq(-1)	-0.517379	0.143345	-3.609326	0.0009
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	0.031250	0.011581	2.698267	0.0103
AC	0.113787	0.016825	6.762848	0.0000
ATM	-0.144046	0.407528	-0.353463	0.7257
C	2129.190057	395.170269	5.388032	0.0000

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشكل (42) ادناه نلاحظ ان القيم التراكمية للبواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (43) نلاحظ ايضاً ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد وقعت داخل حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على استقرارية الانموذج القياسي .

الشكل (42) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين

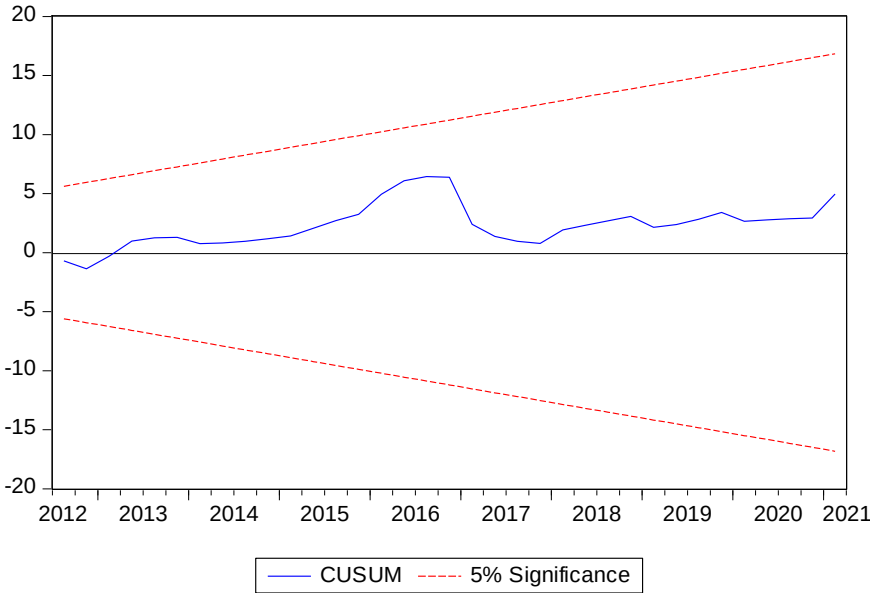

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (43) المجموع التركمي لمربعات البواقي لدالة الاستهلاك

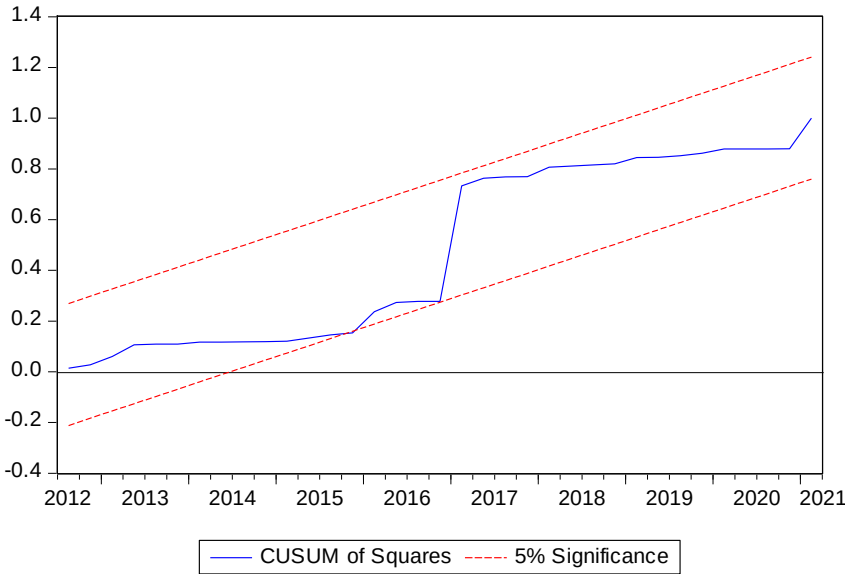

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

ثالثاً :- تقدير دالة الاستثمار (IN)

1. **انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL)**

من الجدول (52) نلاحظ ان قيمة (R-squared) ظهرت بمقدار (0.99) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (99%) من المتغيرات في المتغير التابع ، و ما تبقى (1%) هي المتغيرات

الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي، اما Adjusted R-squared كانت قيمته (0.99) ايضاً , اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (1153.54) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (44) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (2.1.1.2) وحسب معيار Akaike .

الجدول (52) نتائج انموذج (ARDL) لدالة الاستهلاك في مملكة البحرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.589226	0.104059	15.27231	0.0000
IN(-2)	-0.696347	0.113221	-6.150313	0.0000
RT	-0.000632	0.003165	-0.199790	0.8429
RT(-1)	-0.012202	0.004026	-3.030472	0.0047
AC	0.116128	0.074585	1.556978	0.1290
AC(-1)	-0.115165	0.074036	-1.555515	0.1294
ATM	3.329934	0.854976	3.894770	0.0005
ATM(-1)	-6.246129	1.626056	-3.841276	0.0005
ATM(-2)	3.671340	0.845307	4.343202	0.0001
C	505.2503	180.1482	2.804637	0.0084
R-squared	0.996831	Mean dependent var		3648.055
Adjusted R-squared	0.995967	S.D. dependent var		1104.333
S.E. of regression	70.12886	Akaike info criterion		11.53897
Sum squared resid	162295.9	Schwarz criterion		11.94855
Log likelihood	-238.0878	Hannan-Quinn criter.		11.69001
F-statistic	1153.547	Durbin-Watson stat		2.326345
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

الشكل (44) التخلف الامثل لدالة الاستثمار

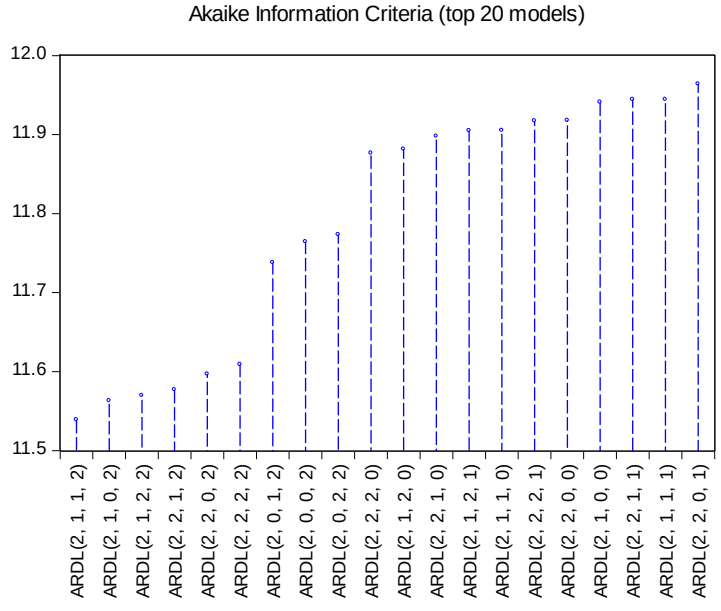

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

2. اختبار الحدود (Bound Test) لدالة الاستثمار في مملكة البحرين

من الجدول (53) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) كانت (5.67) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى (I1 Bound) البالغة (4.35) عند مستوى المعنوية (5%) ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (53) نتائج اختبار (Bound Test) للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.675772	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

3. اختبار المشاكل القياسية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (54) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (54) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (54) اختبار (LM) واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.538087	Prob. F(1,32)	0.2239
Obs*R-squared	1.972019	Prob. Chi-Square(1)	0.1602
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.629352	Prob. F(9,33)	0.7636
Obs*R-squared	6.299352	Prob. Chi-Square(9)	0.7096
Scaled explained SS	2.921880	Prob. Chi-Square(9)	0.9673

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في مملكة البحرين:

من الجدول (55) نلاحظ ان قيم المتغيرات (RT، AC) ظهرت في الاجل القصير غير معنوية ، عند مستوى 5% اما المتغيرات ((ATM(-1) , ATM , Ni(-1)) كانت معنوية عند مستوى معنوي 5% وترتبط بعلاقة طردية بالاستثمار اي ان زيادة المتغيرات الم1كورة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار (0.69 , 3.32 , 3.67) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، وهذا ما يدل على عدم وجود تأثير لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار) في الاجل القصير في البحرين ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بمقدار 10% في المدة نفسها ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ ان المتغير (AC,) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على ان هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (IN) في البحرين في الاجل الطويل اما المتغيرات (ATM,RT) فقد كانت معنوية عند مستوى معنوية 10% و 5% على التوالي ولها تأثير ايجابي في NI إذ إنَّ زيادة (ATM,RT) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة NI بمقدار (0.119 , 7.049) وحدة على التوالي وهذا مطبق للنظرية الاقتصادية، وذلك لان المنطق الاقتصادي يفترض انه كلما زادت عدد الصرفات الالية سيؤدي هذا الامر الى توسع حجم القطاع المصرفي بسبب زيادة نشاطه ، ومن ثمَّ ستزداد حجم الودائع المصرفية لدى القطاع المصرفي نتيجة تحسن جودة الخدمة المصرفي باستخدامها الوسائل الالكترونية ، وان ارتفاع حجم الودائع المصرفية سيؤدي لزيادة حجم السيولة النقدية لديها ومن ثمَّ ستتوسع المصارف في منح المستثمرين ما يحتاجون اليه من قروض ، ومن ثمَّ سيؤدي ذلك لزيادة حجم الاستثمار في البلد.

الجدول (55) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في مملكة البحرين

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.696347	0.113221	6.150313	0.0000
D(RT)	0.000632	0.003165	0.199790	0.8429
D(AC)	0.116128	0.074585	1.556978	0.1290
D(ATM)	3.329934	0.854976	3.894770	0.0005
D(ATM(-1))	3.671340	0.845307	4.343202	0.0001
CointEq(-1)	-0.107121	0.040182	-2.665878	0.0118
Cointeq = IN - (-0.1198*RT + 0.0090*AC + 7.0495*ATM + 4716.6269)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RT	0.119807	0.060491	1.980578	0.0560
AC	0.008989	0.080342	0.111885	0.9116
ATM	7.049461	2.454303	2.872286	0.0071
C	4716.626917	1928.642779	2.445568	0.0200

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشكل (45) ادناه نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (46) نلاحظ ايضاً ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد وقعت داخل حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على استقرارية الانموذج القياسي

الشكل (45) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في مملكة البحرين

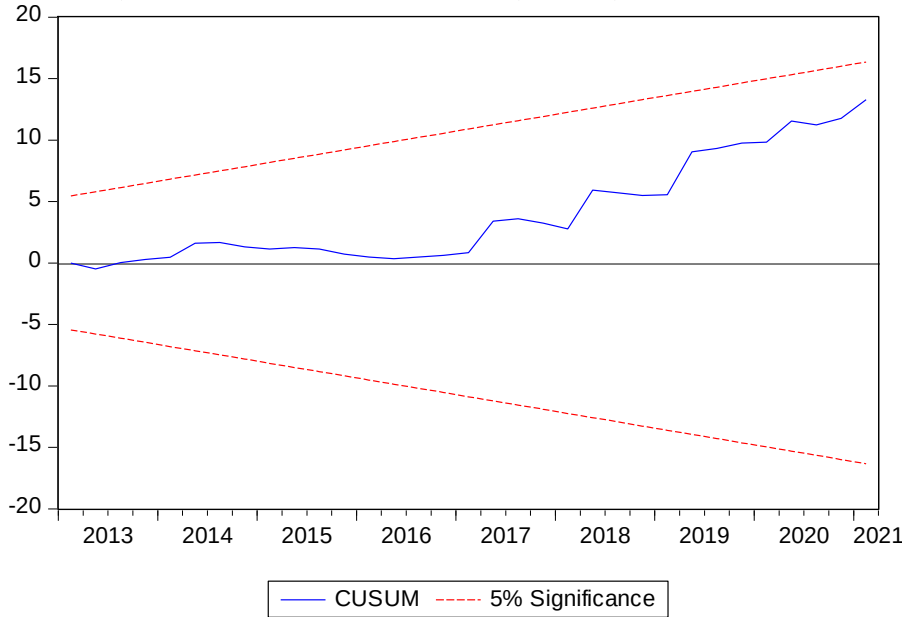

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (46) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار

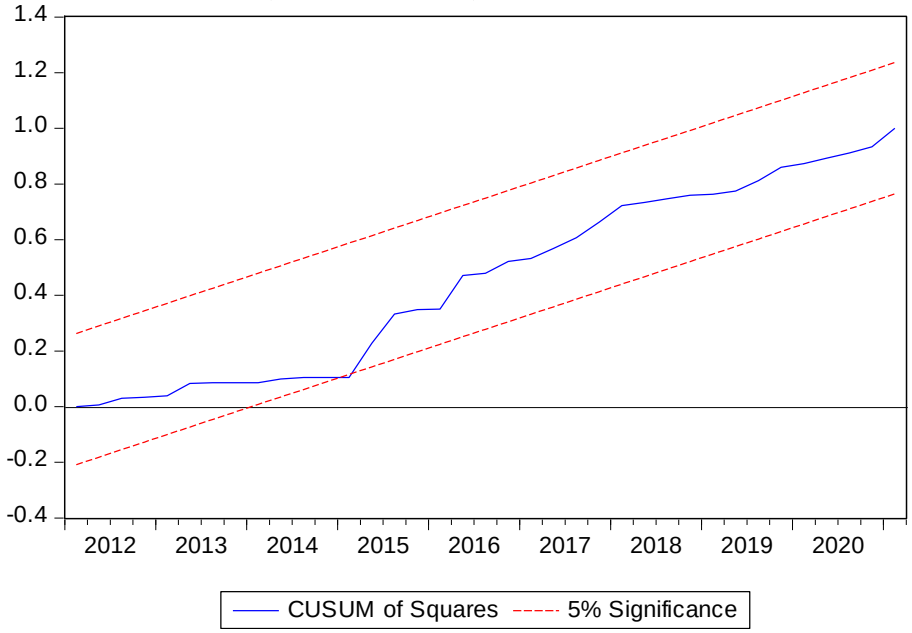

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

المطلب الاول:- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

قبل الدخول بتحليل السلاسل الزمنية يجب تحديد المتغيرات وتوصيف النماذج المستخدمة وهي كالاتي:-

Gdp= الناتج المحلي الاجمالي (متغير تابع)

CI= الانفاق الاستهلاكي الخاص (متغير تابع)

IN= الانفاق الاستثماري (متغير تابع)

RT= قيمة اجمالي نظام التسويات (متغير مستقل)

AC= قيمة المقاصة الالكترونية (متغير مستقل)

ATM = عدد الصرافات الالية (متغير مستقل)

وسنقوم بتقدير الدوال التالية:-

GDP= F(RT, AC, ATM)

CI= F(RT, AC, ATM)

IN= F(RT, AC, ATM)

من الجدول (56) نلاحظ ان جميعها كانت غير مستقرة عند المستوى لذلك تم اخذ الفروق الاولى وتبين ان جميع المتغيرات استقرت عند مستوى معنوية 10% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه او كليهما او بدونهما وعليه ستكون جميع المتغيرات متكافلة من الدرجة I(1) وستكون خالة من الانحدار الزائف.

الجدول (56) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		GDP	CI	IN	AC	RT	ATM
With Constant	t-Statistic	-1.9588	-2.4054	-1.5657	-1.0059	-1.7879	0.7585
	Prob.	0.3032	0.1467	0.4905	0.7421	0.3809	0.9920
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9489	-2.8686	-2.0698	-2.4341	-1.7616	-1.2328
	Prob.	0.6105	0.1830	0.5462	0.3575	0.7044	0.8898
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3533	1.5946	-0.8583	0.9001	0.1943	1.9172
	Prob.	0.7822	0.9708	0.3379	0.8984	0.7375	0.9853
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(GDP)	d(CI)	d(IN)	d(AC)	d(RT)	d(ATM)
With Constant	t-Statistic	-4.9615	-6.6197	-6.1106	-6.4480	-5.9666	-6.1851
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8341	-6.7999	-6.1744	-6.3697	-5.8772	-6.5756
	Prob.	0.0019	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0026	-6.1116	-6.1642	-6.0392	-5.9812	-5.7748
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

المطلب الثاني :- تقدير العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وبعض المتغيرات الكلية

اولاً :- تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

1. انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL) لدالة Gdp في العراق

من الجدول (57) نلاحظ ان قيمة (R-squared) ظهرت بمقدار (0.76) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (76%) من المتغيرات في المتغير التابع ، و ما تبقى (24%) هي للمتغيرات الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي ، اما (Adjusted) R-squared كانت قيمته (0.72), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (18.25) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعليه

سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (47) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1.0.1.1) وحسب معيار Akaike.

الجدول (57) نتائج انموذج (ARDL) لدالة النمو (GDP) في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.738222	0.106271	6.946602	0.0000
AC	0.127049	0.190010	0.668645	0.5084
RT	13.99531	3.426106	4.084904	0.0003
RT(-1)	-14.86611	3.271315	-4.544382	0.0001
ATM	-449094.9	116588.9	-3.851953	0.0005
ATM(-1)	374443.3	121683.6	3.077188	0.0042
C	67148441	22952599	2.925527	0.0062
R-squared	0.767197	Mean dependent var		2.41E+08
Adjusted R-squared	0.724869	S.D. dependent var		32029106
S.E. of regression	16800217	Akaike info criterion		36.26931
Sum squared resid	9.31E+15	Schwarz criterion		36.56486
Log likelihood	-718.3862	Hannan-Quinn criter.		36.37617
F-statistic	18.12508	Durbin-Watson stat		1.922474
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

الشكل (47) التخلف الامثل لدالة النمو (GDP) في العراق

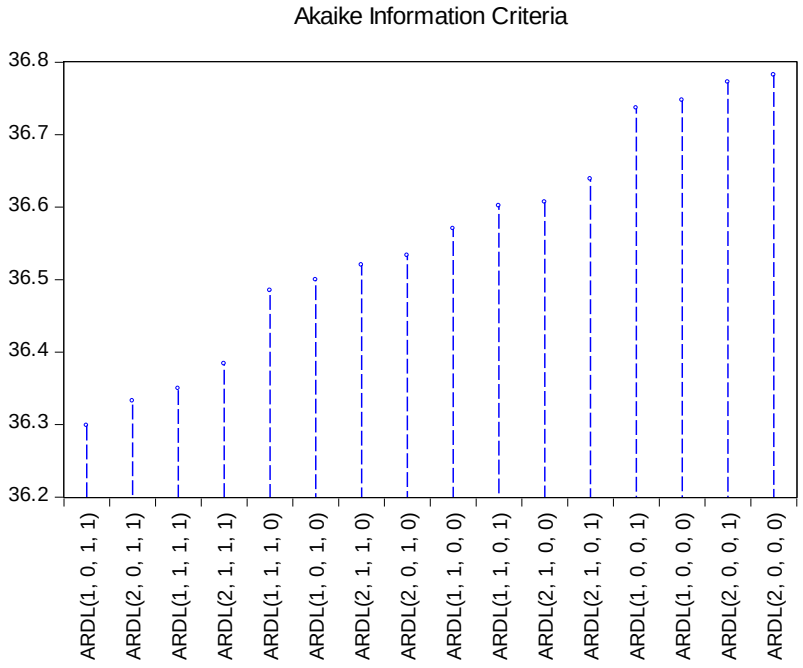

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

2. اختبار الحدود (Bounds Test)

من خلال الجدول (58) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) ظهرت بقيمة (3.37) وهي اعلا من قيمة الحد الادنى (I0 Bound) البالغة (3.17) عند مستوى المعنوية (10%) ، اي انه يقع في منطقة عدم الحسم لذلك سنعتمد على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

الجدول (58) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة Gdp في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.370822	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

3. اختبار المشاكل القياسية

ج- اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (59) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ح- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (59) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (59) اختبار (LM) واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.515075	Prob. F(1,31)	0.4783
Obs*R-squared	0.637407	Prob. Chi-Square(1)	0.4247
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.627018	Prob. F(6,32)	0.7074
Obs*R-squared	4.102727	Prob. Chi-Square(6)	0.6628
Scaled explained SS	6.601686	Prob. Chi-Square(6)	0.3593

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة Gdp في العراق:

من الجدول (60) نلاحظ ان قيم المتغيرات (RT,ATM) ظهرت في الاجل القصير جميعها معنوية ، عند مستوى 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تأثير للمتغيرات المستقلة لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (GDP) في العراق ، اما المتغير المستقل (AC) فقط ظهر بقيمة غير معنوية أي اكبر من (0.05)، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة تأثير لهذا المتغير على المتغير التابع (GDP) في الاجل القصير ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية عند مستوى 51%، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بمقدار 26% ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (RT, ،ATM , AC) ظهرت بقيم غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المستقلة هي غير مؤثرة على المتغير التابع (GDP) في العراق في الاجل الطويل.

في العراق فان عدم تأثير زيادة وسائل الدفع الالكترونية على الناتج المحلي الاجمالي يعود لاسباب عدة اسباب وهي :-

أ- عدم ثقة افراد المجتمع في العراق بالجهاز المصرفي نظرا لما يمر لبلد دائما من ازمات سياسية وامنية ، ومن ثمَّ يفضل الافراد الاحتفاظ بودائعهم في منازلهم على الشكل نقود سائلة او تحويلها الى ذهب .

ب- عدم وجود وعي ائتماني لأفراد المجتمع في العراق .

ج- عمل المصارف في العراق بأنظمة وقوانين وتعليمات قديمة ومتخلفة ولا تواكب العمل المصرفي في دول العالم المتطور ة ،فضلاً عن كثرة الروتين الاداري القاتل في انجاز اغلب المعاملات المصرفية مع الزبائن، ومن ثمَّ عزوف افراد المجتمع على التعامل مع الجهاز المصرفي في العراق حتى لو اتبع بعض الوسائل التقنية الحديثة .

د- عدم استخدام اغلب المصارف في العراق اسلوب تسويقي حديث لجذب الزبائن من المودعين والمقترضين .

الجدول (60) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طولة الاجل لدالة Gdp في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AC)	0.127049	0.190010	0.668645	0.5084
D(RT)	13.995312	3.426106	4.084904	0.0003
D(ATM)	449094.8	116588.869308	3.851953	0.0005
CointEq(-1)	-0.261778	0.106271	-2.463308	0.0192
Cointeq = GDP - (0.4853*AC -3.3265*RT -285171.5161*ATM +256509082.5342)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC	0.485332	0.725174	0.669263	0.5080
RT	-3.326464	8.160511	-0.407629	0.6862
ATM	-285171.5	393087.99	-0.725465	0.4733
C	256509082.53	50352367.27	5.094280	0.0000

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من خلال الشكل (48) ادناه نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (49) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد خرجت عن حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على عدم استقرارية الانموذج القياسي في الاجل الطويل .

الشكل (48) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة Gdp في العراق

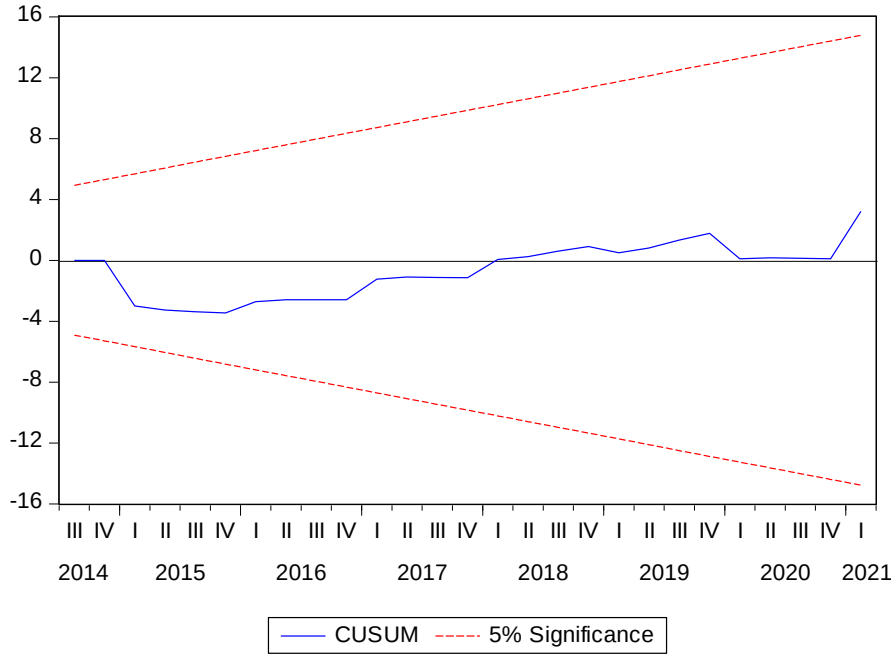

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (49) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة النمو (GDP) طويل الاجل

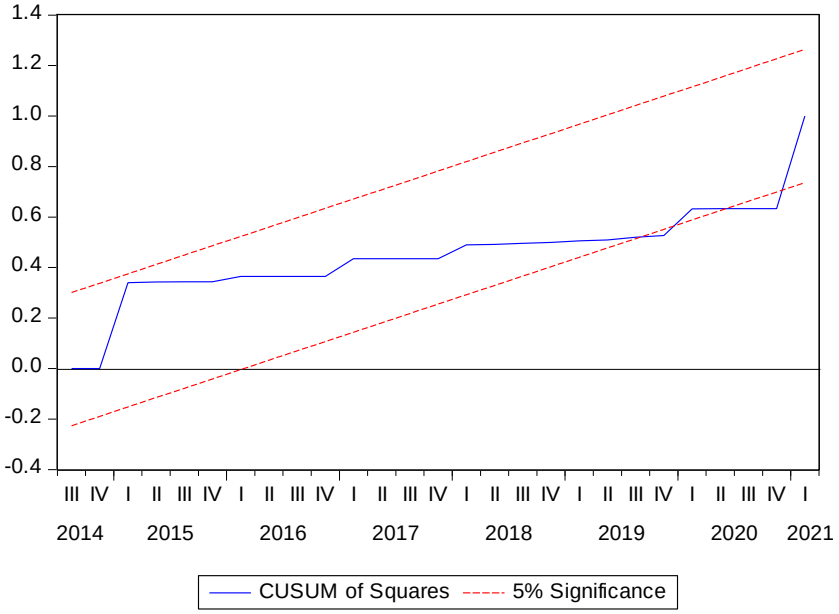

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

ثانياً :- تقدير دالة الاستهلاك (CI) في العراق

1. انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL)

من الجدول (61) نلاحظ ان قيمة (R-squared) كانت (0.98) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (98%) من المتغيرات في المتغير التابع ، وهذا ما تبقى (2%) هي المتغيرات الاخرى غير الداخلة في الانموذج القياسي ،، اما (Adjusted) R-squared كانت قيمته (0.98), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (451.18) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (50) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1.0.1.1) وحسب معيار Akaike .

الجدول (61) نتائج انموذج (ARDL) لدالة الاستهلاك في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CI(-1)	0.814741	0.031628	25.76037	0.0000
AC	0.049456	0.022148	2.232969	0.0324
RT	0.038496	0.200424	0.192075	0.8489
RT(-1)	-0.323431	0.199019	-1.625124	0.1137
ATM	-4739.347	7063.998	-0.670916	0.5069
ATM(-1)	20068.10	7126.998	2.815786	0.0081
C	22095126	3037885.	7.273193	0.0000
R-squared	0.989939	Mean dependent var		1.12E+08
Adjusted R-squared	0.988110	S.D. dependent var		9369583.
S.E. of regression	1021666.	Akaike info criterion		30.66940
Sum squared resid	3.44E+13	Schwarz criterion		30.96495
Log likelihood	-606.3879	Hannan-Quinn criter.		30.77626
F-statistic	541.1836	Durbin-Watson stat		0.781082
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (50) التخلف الامثل لدالة الاستهلاك

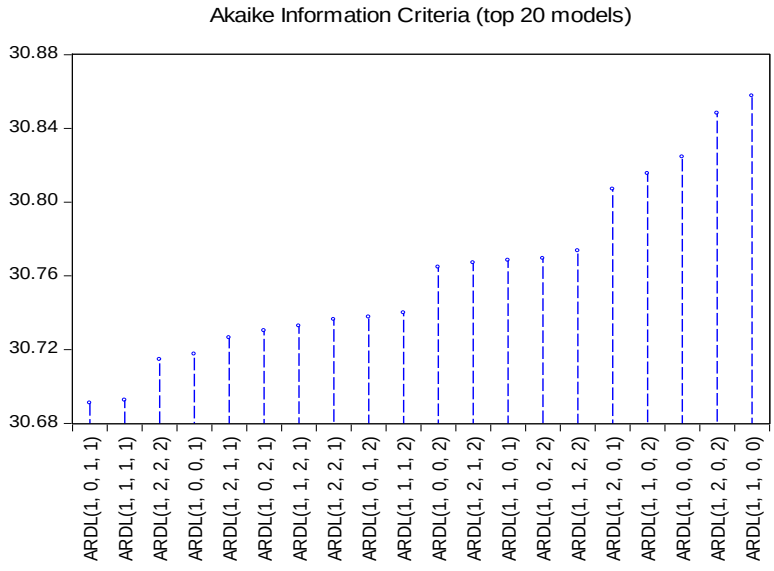

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

2. اختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (62) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) كانت (22.5) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى (I1 Bound) البالغة (4.35) عند مستوى المعنوية 5% ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي .

الجدول (62) نتائج اختبار التكامل المشترك في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	22.55670	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

3. اختبار المشاكل القياسية

أ. اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (63) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من (5%) ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (63) نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي خال من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (63) نتائج اختبار (LM) للارتباط الذاتي واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.022974	Prob. F(2,30)	0.9773
Obs*R-squared	0.059640	Prob. Chi-Square(2)	0.9706
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.617859	Prob. F(1,36)	0.2115
Obs*R-squared	1.634294	Prob. Chi-Square(1)	0.2011

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل:

من الجدول (64) نلاحظ ان قيم المتغيرات المستقلة (ATM,RT) ظهرت في الاجل القصير جميعها غير معنوية ، عند مستوى 5% اما المتغير AC فقد كان معنوياً عند مستوى معنوية 5% ويرتبط بعلاقة طردية مع (CI) إذ إنَّ زيادة AC بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة (CI) بمقدار (0.049) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بنسبة 18% في المدة نفسها ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ جميع المتغيرات المستقلة (ظهرت بقيم معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المستقلة هي مؤثرة على المتغير التابع الاستهلاك (CI) في العراق في الاجل الطويل إذ إنَّ المتغيرات (AC,ATM) لها تأثير طرد مع (CI) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية في حين كان RT له تأثير عكسي مع CI وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية إذ إنَّ زيادة (AC,ATM) بمقدار وحدة واحدة يودي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.266 , 82.742) وحدة .

الجدول (64) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AC)	0.049456	0.022148	2.232969	0.0324
D(RT)	0.038496	0.200424	0.192075	0.8489
D(ATM)	-4739.346540	7063.998146	-0.670916	0.5069
CointEq(-1)	-0.185259	0.031628	-5.857509	0.0000
Cointeq = CI - (0.2670*AC -1.5380*RT + 82742.1146*ATM +119265896.7140)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC	0.266954	0.083902	3.181743	0.0032
RT	-1.538030	0.658502	-2.335649	0.0257
ATM	82742.114633	34791.785269	2.378208	0.0233
C	119265896.713970	5684423.369293	20.981178	0.0000

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من الشكل ادناه (51) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، وكذلك من خلال الشكل (52) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي تقع عند حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على استقرارية الانموذج القياسي .

الشكل (51) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستهلاك في العراق

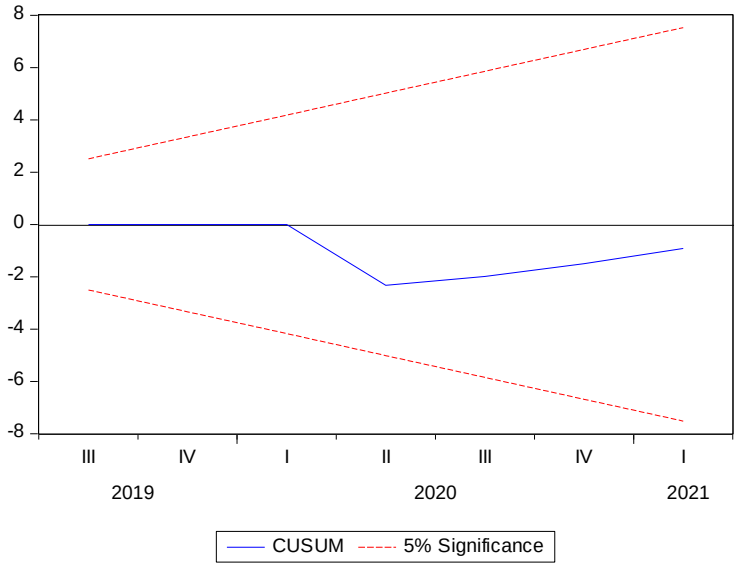

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

الشكل (52) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستهلاك طويل الاجل

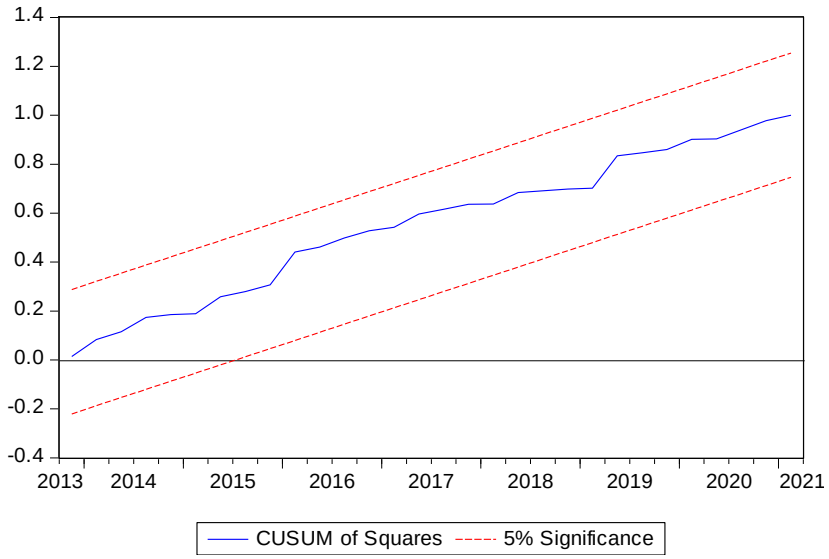

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

ثالثاً :- تقدير دالة الاستثمار (IN) في العراق

1. انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL) لدالة الاستثمار في العراق

من الجدول (65) نلاحظ ان قيمة (R-squared) ظهرت بمقدار (0.96) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (96%) من المتغيرات في المتغير التابع ، و ما تبقى (4%) هي المتغيرات

الاخرى الغير داخلة في الانموذج القياسي ، اما (Adjusted) R-squared كانت قيمته (0.96), اما معنوية الانموذج نلاحظ ان قيم F المحتسبة كانت (119.38) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. من الشكل (53) نلاحظ ان التخلف الامثل كان (1.0.1.1) وحسب معيار Akaike .

الجدول (65) نتائج انموذج (ARDL) لدالة الاستثمار في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.577770	0.139005	11.35043	0.0000
IN(-2)	-0.678000	0.139378	-4.864484	0.0000
AC	0.127642	0.124519	1.025076	0.3135
AC(-1)	-0.385962	0.138825	-2.780196	0.0093
AC(-2)	0.189576	0.125205	1.514123	0.1405
RT	-0.058733	0.348363	-0.168596	0.8672
ATM	3204.172	19390.98	0.165240	0.8699
ATM(-1)	-23952.39	17900.47	-1.338087	0.1909
C	6243789.	2139563.	2.918254	0.0066
R-squared	0.969546	Mean dependent var		39381614
Adjusted R-squared	0.961425	S.D. dependent var		12673959
S.E. of regression	2489217.	Akaike info criterion		32.49201
Sum squared resid	1.86E+14	Schwarz criterion		32.87591
Log likelihood	-624.5942	Hannan-Quinn criter.		32.62975
F-statistic	119.3882	Durbin-Watson stat		1.863665
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

الشكل (53) التخلف الامثل لدالة الاستثمار (IN)

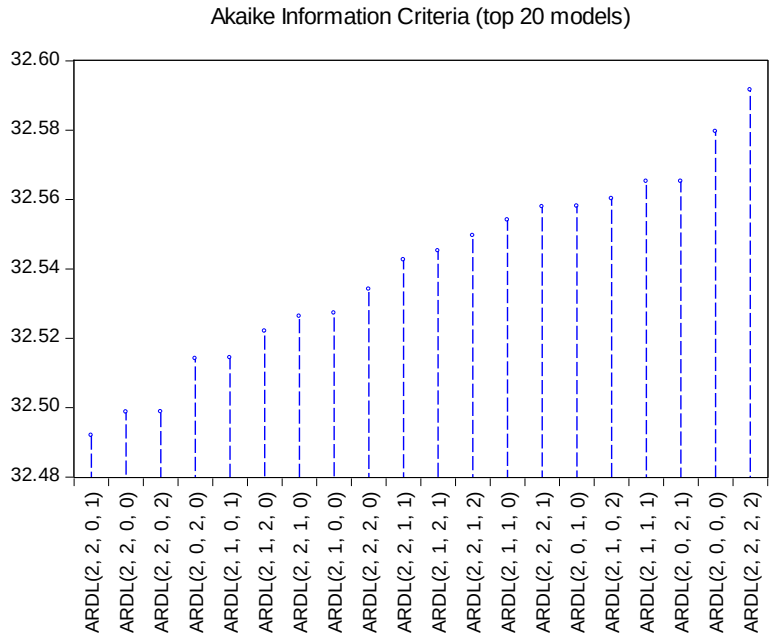

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

2. اختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (66) نلاحظ ان قيمة (F-statistic) ظهرت بقيمة (5.16) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى (I1 Bound) البالغة (4.35) عند مستوى المعنوية (5%) ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج القياسي وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (66) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة الاستثمار في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.160881	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

3. اختبار المشاكل القياسية

أ. اختبار الارتباط التسلسلي

من الجدول (67) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من (5%) ، وهذا ما يدل على خلو الانموذج القياسي من مشكلة الارتباط التسلسلي بين متغيرات الانموذج القياسي .

ب. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من الجدول (67) ادناه نلاحظ ان قيمة (F-statistic , Chi-Square) كانت معنوية عند مستوى 5% ، أي ان الانموذج القياسي يحتوي على مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (67) اختبار (LM) واختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.149552	Prob. F(2,28)	0.8618
Obs*R-squared	0.412205	Prob. Chi-Square(2)	0.8137
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000218	Prob. F(1,36)	0.9883
Obs*R-squared	0.000230	Prob. Chi-Square(1)	0.9879

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

4. انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في العراق:

من الجدول (68) نلاحظ ان قيم المتغيرات ظهرت في الاجل القصير جميعها غيرمعنوية ، عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة تأثير للمتغيرات المستقلة (RT، AC، ATM) على المتغير التابع (IN) ، كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ، وهذا ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويلة بنسبة 10% في نفس المدة ، اما في الاجل الطويل فنلاحظ المتغيرات المستقلة (RT, ،ATM , AC) ظهرت بقيم غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على ان هذه المتغيرات المستقلة هي غير مؤثرة على المتغير التابع (IN) في العراق في الاجل الطويل نتيجة تحسن جودة الخدمة المصرفي باستخدامها الوسائل الالكترونية ، وان ارتفاع حجم الودائع المصرفية سيؤدي لزيادة حجم السيولة النقدية لديها ومن ثمَّ ستتوسع المصارف في منح المستثمرين ما يحتاجون اليه من قروض ، ومن ثمَّ سيؤدي ذلك لزيادة حجم الاستثمار في البلد.

الجدول (68) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.678000	0.139378	4.864484	0.0000
D(AC)	0.127642	0.124519	1.025076	0.3135
D(AC(-1))	-0.189576	0.125205	-1.514123	0.1405
D(RT)	-0.058733	0.348363	-0.168596	0.8672
D(ATM)	3204.172233	19390.977080	0.165240	0.8699
CointEq(-1)	-0.100230	0.049126	-2.040258	0.0502
Cointeq = IN - (-0.6859*AC -0.5860*RT -207005.8276*ATM +62294548.3086)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AC	-0.685857	0.369487	-1.856241	0.0733
RT	-0.585978	3.644783	-0.160772	0.8734
ATM	-207005.827554	178913.174756	-1.157018	0.2564
C	62294548.308580	27178684.814832	2.292037	0.0291

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) .

5. اختبار (CUSUM , CUSUM OF Squares) لاختبار استقرارية الانموذج ككل

من الشكل ادناه (54) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي تقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ، اما من خلال الشكل (5) نلاحظ ان القيم التراكمية لمربعات البواقي قد خرجت عن حدود القيم الحرجة ، وهذا ما يدل على عدم استقرارية الانموذج القياسي .

الشكل (54) المجموع التراكمي للبواقي للاجل القصير لدالة الاستثمار في العراق

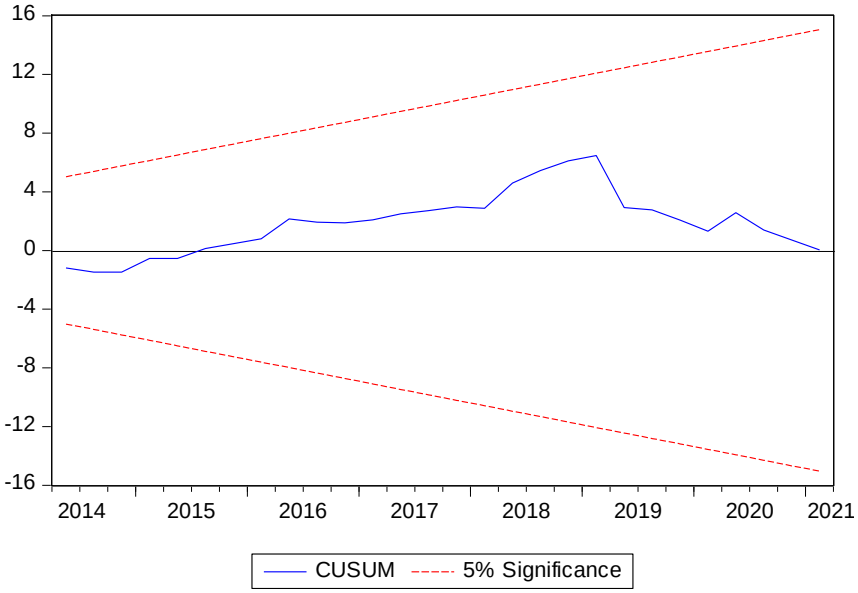

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الشكل (55) المجموع التراكمي لمربعات البواقي لدالة الاستثمار قصيرة الاجل

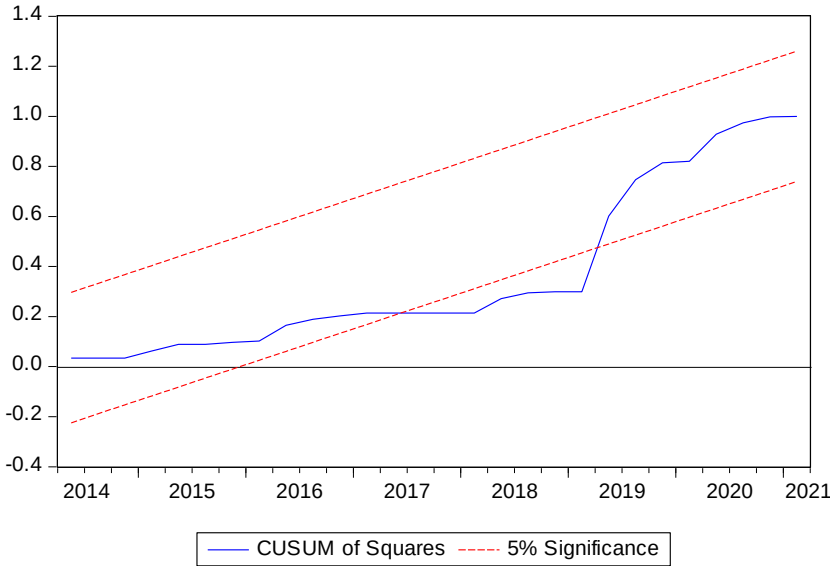

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

الاستنتاجات و التوصيات

أولا: الاستنتاجات :-

1. من خلال ما تقدم تبين ان انتشار وسائل الدفع الالكترونية له مزايا ايجابية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وهذا يطابق مضمون الفرضية التي قام عليها البحث.
2. اسهم ظهور تتطور وسائل الدفع الالكتروني في تسهيل تسوية المعاملات التجارية على المستويين المحلي والعالمي لاسيما بعد تتطور التجارة الالكترونية وأزالة القيود فيما بين كثير من الدول.
3. رافق تتطور وسائل الدفع الالكتروني ظهور جملة من المخاطر تمثلت بالجرائم الالكترونية على الحسابات المصرفية وتسهيل الالموال وغيرها من المخاطر.
4. يساعد استخدام وسائل الدفع الالكترونية الجهاز المصرفي على التوسع في عمليات النشاط المالي وذلك لعدم الحاجة الى الاموال بالصورة السائلة وانما الاعتماد على انتقالها فيما بين الحسابات المصرفية.
5. كثرة انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري والتي تعد من التحديات التي تقف عائقا امام الاداء الاقتصادي العراقي وبالاخص النظم المصرفية الالكترونية.
6. استطاعت السعودية من تحقيق تطوير لوسائل الدفع الالكتروني لاسيما انها بذلت جهودا لتأسيس شركات متخصصة وانظمة الكترونية لتسوية المعاملات فضلاً عن زيادة استخدام نقاط البيع التي شهدت نمو مستمر كذلك اجهزة الصراف الآلي بالشكل جيد.
7. حققت البحرين تتطور ملحوظ في خدمات المقاصة الالكرونية والتحويلات المالية واستخدام اجهزة الصراف الالي طيلة مدة الدراسة ونقاط البيع هدا المدة التي شهدت ظهور جائحة كورونا.
8. لم تشهد وسائل الدفع الالكتروني تتطورا ملحوظا خلال مدة البحث لاسباب معقدة وكانت الخطوات بطيئة اتجاه تطوير استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتي بدء التطرق اليها بعد عام 2016 ولكن بخطوات ضعيفة مع ضعف البنى التحتية التي رافقت استخدام هذه الوسائل لاسيما في استخدام البطاقات الالكترونية وقلة انتشار الصراف الالي ونقاط البيع.
9. اظهرت نتائج التحليل القياسي ان هناك تأثيرات ايجابية في الاجل القصير لوسائل الدفع الالكتروني في المملكة العربية السعودية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وبدرجات متفاوتة ليحتل الصراف الالي التأثير الاكبر على المتغيرات الكلية، اما في الاجل الطويل تبين ان التأثير الايجابي اكبر كان للمقاصة الالكترونية.
10. اظهرت نتائج التحليل القياسي لمملكة البحرين ان هنالك اثارا ايجابية لنظام التسوية الالكترونية والمقاصة الالكترونية في المتغيرات المختارة في الاجل القصير عدا دالة الاستثمار اذ كان التأثير الاكبر للصرافات الالية اما في الاجل الطويل كان التأثير لنظام التسوية في دالة النمو

الاقتصادي اضافة الى المقاصة الالكترونية في دالة الاستهلاك في حين كان تأثير الصراف الالي واضحا في دالة الاستثمار.

11. لم تكن تأثيرات وسائل الدفع الالكترونية واضحة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق لاسباب تتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي والعادات والثقافة المصرفية للمجتمع فضلاً عن حداثة التجربة بالنسبة لمستخدمي وسائل الدفع الالكتروني لذلك كانت اغلب نتائج التحليل القياسي غير معنوية او غير منطقية من الناحية الاقتصادية لاسباب تتعلق بأعتماد العراق على مورد النفط كمصدر اساسي للنمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات :-

1. ضرورة النهوض بتنمية الاقتصاد الوطني للبلد وزيادة التشجيع للعملاء على استخدام وسائل الدفع الالكتروني مما يزيد من النمو الاقتصادي للبلد.
2. وضع الخطط والبرامج الكفيلة لتطوير واقع البنى التحتية لقطاع الاتصالات مع تدريب الكوادر العاملة في المصارف كذلك العملاء على كيفية التعامل مع هذا النوع من التقنيات والوسائل التكنولوجية.
3. على المصارف التجارية تقديم الخدمات المصرفية التي تتسم بالجودة العالية والكلف المنخفضة بالشكل مستمر، وذلك لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء للتعامل في استخدام هذه الوسائل.
4. ضرورة خفض الانفاق الاستهلاكي وزيادة الانفاق في المشاريع من خلال منح القروض الاستثمارية ودعم المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص وتحسين من واقع القطاعات الاخرى.
5. تفعيل دور الرقابة والاشراف في مجال هذه التقنيات الالكترونية للحفاظ على حقوق الاطراف في العملية التجارية لاسيما الحفاظ على سرية المعلومات المالية الخاصة بهم عند ابرام اي صفقة تجارية.
6. اجراء بعض التعديلات في القوانين والتشريعات الضريبية وفق ما تطلبه المعاملات الالكترونية.
7. على السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العمل على تشجيع المصارف الاهلية والحكومية لزيادة اعداد اجهزة الصراف الالي ATM بالاضافة الى عقد اللقاءات الاعلامية والندوات التثقيفية بغية توعية السكان لزيادة استخدام وسائل الدفع الالكترونية وذلك لتحقيق تقدم في هذه التكنولوجيا الحديثة.

8. العمل على توسيع رقعة الدفع الالكتروني عن طريق البطاقات الالكترونية بالخصوص عبر الهاتف النقال اذ وعلى الرغم من الزيادات الحاصلة من عام (2016-2021) الا انها لاتزال ضعيفة.
9. اتخاذ الاجراءات اللازمة للعمل على زيادة فروع المصارف الاهلية والحكومية في عموم محافظات العراق وذلك بغية زيادة نسبة الكثافة المصرفية خاصة ان معدلات النمو السكاني مرتفعة في العراق.
10. اعداد برامج خاصة ووضع الخطط المناسبة لزيادة الوعي المصرفي لدى المجتمع العراقي بغية كسب ثقة العملاء بأنظمة الدفع الالكترونية الحديثة والعمل على تقليل حجم المبالغ المكتنزة ورفع معدلات الايداع المصرفي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:-

❖ الكتب :

1. إبراهيم، سرحان عدنان ، الوفاء الالكتروني، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة دبي10 12 ماي 2013
2. أبو فروة، محمود مجد ، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة،عمان، 2012
3. احمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية الفرع الأول، لبنان، 2008
4. احمد، احمد حسن ، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1999
5. الانصاري، بلال ، عمليات البنوك ، الطبعة الاولى، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2017
6. بحيح، عبدالقادر ، الشامل لتقنيات الاعمال والبنوك، (ط)، دار الخلدوني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
7. برنيه، سيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1989
8. البغدادي، زيد عبدالستار ، العمليات المصرفية في العصر الرقمي، دار السنهوري ، لبنان ، بيروت ، 2018
9. البكري، كامل و آخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2000
10. بوعتروس، عبدالحق ، مدخل الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003
11. توفيق، جميل أحمد ، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1987 م
12. توفيق، جميل احمد واخرون، الادارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998 م
13. الجداية، محمد نور صالح ،تجارة إلكترونية، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، ،عمان، 2008
14. الجميل، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الطبعة الاولى، دار الانموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011
15. الجنابي، هيل عجمي جميل ، رمزي ياسين سبع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009،
16. الجنبيهي، منير محمد، وآخرون ،جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2004
17. الحاج، ليث محود احمد ، نظام الخدمات المصرفية الالكترونية عبر sms ودوره في تحقيق العملاء في البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2012
18. حجازي، بيومي عبد الفتاح ،النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية ، دار الكتب القانونية، الطبعة الثانية، مصر، 2007
19. - - - - - - ، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، -2002
20. - - - - - - ، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008
21. الحداد، وسيم محمد، وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2012

22.الحلاق، سعيد سامي ، النفود والبنوك المصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010
23.الحناوي، محمد صالح واخرون، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999 م
24.حنفي، عبد الغفار، واخرون، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 م
25.خطاب، عامر محمد ، التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011
26.خلة، توفيق محب ، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015
27.خليفه، ذكرى عبدالرزاق محمد ، النظام القانوني للبنوك الالكترونية المزايا – التحديات – الافاق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، جامعة الازهر، 2017
28.الدخيل، عبدالعزيز محمد ، الاقتصاد السعودي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2017
29.الرشيد، عبد المعطي رضا، وآخرون، ادارة الاتمان، دار وائل للطباعة ، عمان، الاردن، 1999 م
30.الزبيدي، حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 م
31.الزحيلي، وهبة ، المعاملات المالية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر المعاصر، 2008
32.زواش، زهير ، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، جامعة ام البواقي،الجزائر، 2011
33.سمحان، حسين محمد وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
34.سنجق، عاهد ، أساسيات العمليات المصرفية الاسلامية، الطبعة الاولى ، دار الميسرة ، عمان ، 2010
35.السيد، احمد عبدالخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2008
36.السيد، متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010
37.السيسي، صلاح الدين حسن ، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010
38.الشاذلي، فتوح عبد الله ، الحماية الجنائية للشيك في التشريع السعودي والقانون الوضعي, دار المطبوعات الجامعية, الاسكندرية.، 1990
39.الشافعي، محمد ابراهيم محمود ، الاثار النقدية واالقتصادية والمالية للنقود الالكترونية بين الشريعة والقانون، مؤتمر الاعمال المصرفية الاكترونية، دبي، .2003
40.شامة، محمد زهير ، النقود والمصارف الشركة العربية للتسويق والتوريدات، دار الفكر للنشر، الإسكندرية،2013
41.الشمري، ناظم محمود نوري ، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، عمان، 2008
42.شنبور، توفيق ،أدوات الدفع الإلكترونية –بطاقات الوفاء- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، الجزء الأول ،الجديد في التقنيات المصرفية ، لبنان ، 2002
43.الشورة، جلال عايد ، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008
44.الشويرف، عمر ، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، الطبعة الأولى، وهران لنشر والتويع ، عمان، 2013
45.صالح، مفتاح، واخرون، نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 2007

46.صفوت، عبد السالم، أثر استخدام وسائل الدفع الاكترونية على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية ، دار النهضة العربية، القاهرة .2006
47.طالب دليلة، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2021
48.الطبطي، خضر مصباح ، التجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008
49.الطرش، الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 م
50.طه، محمد كمال ، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005
51.الظالمي، حامد ناصر ، الاقتصاد العرقي في مراحل التتطور والاخفاق محاولة في تحديد الهيكلية، جامعة البصرة، 2016
52.عبد الحكيم، سامح محمد ، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان –جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني – ،دار النهضة العربية القاهرة ، 2003
53.عبد المطلب، عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك/ الدار الجامعية، مصر، 2003
54.- - - - - - - ، الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3 III ، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013
55.عبدالرحيم، محمد إبراهيم ، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014
56.العجمي، احمد عبدالعليم ، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013
57.العصيمي، محمد بن سعود ، البطاقات الدائنة تأخذها وانواعها، الطبعة الاولى، دار صفاء للتوزيع والنشر، عمان، 2003
58.عطية، عبد القادر ، إتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد الاول، 2005
59.العيساوي، إبراهيم ، التجارة الإلكترونية ، المكتبة الأكاديمية ، مصر ، 2003
60.غنية، باطلي ، (محاضرة حول وسائل الدفع ا-لكتروني السنة أولى ماستر)،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ،2014
61.القريشي، محمد صلاح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
62.قشقوش، هدى ،جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1992
63.قنديلجي، عامر إبراهيم ، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2002
64.كافي، مصطفى يوسف ، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012
65.الكيلاني، محمود ، الموسوعة التجاري: عمليات بين البنوك، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
66.لفتة، سعيد عبدالسلام ، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، 2012
67.محمد، عقل مفلح ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الاردن، 2011 م
68.مراوان، عطوان ، النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، عمان، 1989
69.مصطفى، مدحت، واخرون، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م

70.المومني، عمر حسن ، التوقيع الالكتروني وقانون التجارة الالكترونية ، دراسة قانونية وتحليلية مقارنة، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٣
71.النجار، صباح، وآخرين، امكانية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البيئة العراقية، الطبعة الاولى، المطبعة العراقية – بغداد، 2016
72.النجار، عبد الهادي ، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، المكتبة العصرية،2011
73.ياملكي، اكرم ، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2008
74.يداوي، مصطفى ،غسيل الأموال الإلكتروني ،مجلة آفاق ،الجمعية العلمية الثقافية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة، العدد 50 ،سبتمبر 2005
75.يسري، أحمد عبد الرحمن ، النظرة الإقتصادية الكلية، أقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1981
76.يوسف، حسن يوسف، البنوك الالكترونية، الطبعة الاولى ، المركز القومي للاصدارات القومية، القاهرة، 2012

❖ الرسائل والاطاريح :

1. برهان عثمان، الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد, 2007.
2. بوعزة، هداية، النظام القانوني للدفع الالكتروني دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايت، تلمسان، 2019
3. زهراء هادي، 2019) بعنوان (تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الالكتروني في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.
4. سهى سنكري، 2012) بعنوان (واقع استخدام تقنيات الدفع الالكتروني في المصارف السورية العامة)، دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد5، 2012.
5. السيد، بريكة، وآخرون، واقع عمليات الصيرفة وافاق تتطور ها في الجزائر، أطروحة مقدمة لجامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر، 2011
6. شاهين، ايمن احمد محمد ، مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية ، رسالة- ماجستير ، الجامعة الاسلامية - غزة ، كلية التجارة ، 2013
7. طاهر، عبد الله محمد ، تأثير التبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،، 2015
8. الطائي، دعاء نصيف جاسم ، أثر نظام الدفع الالكتروني في تعزيز الادخار في العراق ، رسالة مقدمة الى جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد جزء من نيل شهادة الماجستير ، 2021
9. فريدة قلقول، 2013) بعنوان (اهمية انظمة الدفع الالكترونية في المصارف، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.
10.فؤاد حدو، الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين، اطروحة مقدمة الى كلية جامعة الشهيد أحمد زبانة، 2021
11.مذكور بشرى ، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، 2017

12.الوصيف، عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة الى التجربة الجزائية، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009
13.وهيبة، عبد الرحيم ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر، 2004-2005
14.وهيبة، عبدالرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006

❖ التقارير والنشرات:

1. البنك المركزي البحريني، التقرير الاقتصادي (2010-2021).
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي (2011-2021).
3. عوض الله، زينب واخرون، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003 م.
4. منتدى التمويل الاسلامي، الاقتصاد الكلي، الاقتصادي الدولي، محاضرة(تصحيحيات الانموذج الكينزي السياسة النقدية والمالية)،الجزائر، 2008.
5. مهند بن عبدالملك السلمان وآخرون، دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الاجمالي)، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016.
6. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2010-2021).
7. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (2011-2021).

❖ البحوث والمجلات

1. احمد عبدالله، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد6، 2010
2. باشا، رابح حمدي، وآخرون،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، تتطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، 2021
3. بريكة، سعيد، وآخرون، تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لام البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البواقي العدد الثاني ، ديسمبر 2014
4. الجرف، محمد سعدو ، النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، مؤتمر الثانون والحاسوب، 12-14 تموز، جامعة اليرموك، الاردن، 2004.
5. حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006.
6. الزلمي، بسام احمد ، دور النقود الالكترونية في غسيل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول،2010

7. الزهراني، صالح ، مجلة عكاظ السعودية، الاحتجاجات السعودية ، العدد 24، الجزء الثاني عشر، 2011
8. سعدان، شبايكي ، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 1993.
9. شاهين، علي عبدالله ، نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها ، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة الجامعة الازهر في غزة ، مجلد 12 ، العدد الاول ، 2010
10. صبحي، حسون , تتطور تكنولوجيا المدفوعات الإلكترونية واثارها على السياسة النقدية, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, العدد(34)، (2002)
11. العربي، محمد، واخرون، أنظمة الدفع الالكترونية وأزمة السيولة في الجزائر، ملتقى دولي حول: نظام الدفع في البنوك الجزائية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،27-26 افريل 2011
12. لفتة، محمد طارق، نظام المدفوعات العراقي ودره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، 2019
13. مجلة النصيحة القانونية،انواع الشيكات البنكية والمقصود بالشيك وأطرافه، العدد الاول ، 2021.
14. مجيد، حيدر كامل ، أثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دانير، العدد22، 2013
15. مركز البحوث المالية والمصرفية ، البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المجلد السابع ،العدد الرابع للأكاديم.ية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1998
16. مسعودي، زكريا وآخرون، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام انموذجي FMOLS و ECM – دراسة قياسية للمدة (1980-2017)، المجلد الرابع، العدد السابع، 2019
17. المشهداني، علي حسين ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، دور القطاع المالي للملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الاقتصادي على ضوء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، جامعة البصرة، العدد 31، 2017
18. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اقتصاد المعلومات، تقرير 2008/2007، تسخير العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية، الانموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
19. مؤسسة النقد العربي السعودي، وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، 2021، ص9.
20. النشاشيبي، محمد اسماعيل ، المجلة القانونية والإدارية ،الطبيعة القانونية للحساب الجاري، 2016.
21. نصولي، صالح، واخرون، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن سبتمبر 2002.

ثانياً :الكتب الأجنبية:-

1- A. Somulson Paul: Economics.Bthendition: international student edition .New York,2007 .
2- AL-ma'aitah1, Mohammad, Abdallah Shatat2 , , Empirical Study in the Security of Electronic Payment Systems , IJCSI International Journal, Vol. 8, Issue 4, 2011, No 1.
3- Dennis Abrazhevich , Electronic Payment Systems , The work described in this thesis has been carried out under the auspices of the J.F. Schouten School

for User-System Interaction Research , Technische Universiteit Eindhoven, Eindhoven – The Netherlands. 2004
4- Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell pses. Lyon 1999.
5- European Central Bank (1998), ‹ Report on electronicmoney› . Frankfurt,
6- J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde &v.sundararjpayment system and monetary policy Finance&Development,March ,(1996).
7- John Sylvester Afaha2, 2019) (Electronic Payment Systems E-payments and Nigeria Economic Growth, 2019)
8- Kombo, felix, Korau, Michal, Belas, Koraus, Koraus, Anton, "electronic banking security and cutok satisfaction in commercial banks", Journal of security and sustainability lssues, vol.5, No.3, 2016.
9- Messier, W., Auditing and Assurance Services Asystematic approach, 3rd. ed,Mc- Graw-Hill, Inc., Irwin, Boston 2003 p:103.
10- Ming Wendy, Yen Teoh, Chong, Siong Choy, Lin Binshan Lin, Chua Jiatwei, factors affecting consumers perception of electronic payment: an empivical analysis, VOL.23, NO.4, 2013 .
11- Ngango, 2015((Electronic Banking and Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol. 4, April 2015.)
12- Nzaro & Magidi, 2014))Assessing the Role of Electronic Payment Systems in Financial Institutions A Case of a Savings Bank Zimbabwe, Bindura University of Science Education, Zimbabwe.
13- Thechatakerng, the implementation strategic Alliance by Thai firms, un publishing, pH. D thesis university Autonoma de, Barcelona 2003p:37.
14- USAID-Funded Economic Governance II Project Credit Risk Workshop – Intermediate March 2006.

Abstract

The study deals with the impact between electronic payment methods and some macroeconomic variables in the sample countries (Saudi Arabia, Bahrain and Iraq). The fact that the bearer achieves ease and ease of use, which leads to increased sales, but it relieved the investor of the burden of following up on debts, and this falls on the bank, and all these advantages lead to increased investment, since electronic payment methods are the process of transferring funds from one account to another within commercial banks. This leads to Increasing credit (loans), which leads to an increase in small projects that depend on bank loans, as was observed in Saudi Arabia and Bahrain, and the trend towards them in Iraq, although it is slow, but we notice a wide demand for these means.

The importance of the research is based on the fact that electronic payment methods have become of great importance and an urgent necessity to keep pace with the development of settlement processes, especially after the transition to electronic exchange processes in light of the financial and economic openness witnessed by the global economy, as well as the information and technology revolution taking place in the global economy.

Therefore, the importance of electronic payment methods has emerged to provide The requirements of the new economic situation in order to facilitate all transactions, both at the local and international levels, and the research problem is about the following question (Does the development of electronic payment methods lead to an increase in economic growth as well as consumption and investment in each of (Saudi Arabia, Bahrain and Iraq)).

The research reached a number of conclusions, the most important of which is that Iraq did not witness clear effects in electronic payment methods on some of the macroeconomic variables in Iraq for reasons related to the nature of the Iraqi economy and the banking habits and culture of society as well as the novelty of the experience for users of electronic payment methods. Therefore, most of the results of the standard analysis

were not significant. Or illogical from an economic point of view, for reasons related to Iraq's dependence on the oil resource as a main source of economic growth.

While he presented a number of recommendations, the most important of which is that the monetary authority represented by the Central Bank should work to encourage private and governmental banks to increase the number of ATMs, in addition to holding media meetings and educational seminars in order to educate the population to increase their use of electronic payment methods.

Republic Of Iraq

Ministry Of Higher Education

And Scientific Research

University Of Karbala

College Of Administration And Economics

The impact of electronic payment methods on some macroeconomic variables - experiences of selected countries with reference to Iraq

To The Council Of The College Of Administration And Economics/ Karbala Universityas Partial Of The Requirements For Degree of Master Sciences In Economic

By The Student

Muhammad Hamza Yusuf Altufaili

Supervision By

Assest.Prof.Dr

Khudair Abbas Al-Waeli

2023 AD **1444 AH**